مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٥ — العدد (٥٨) — شتاء ٢٠١٢

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ إرادة الشعوب العربية بين الاختيار الحر والوصاية
رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٥ أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي
محمد حسب الرسول

٤٣ الإدارة الأمريكية- الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة
كريم مصلوح

ندوة العدد

٧١ القوميون والإسلاميون والتحولات السياسية في الوطن العربي
جواد الحمد

ملف العدد

الانتخابات والتحولات السياسية العربية بعد الثورات

٧٧ أولا: انتخابات المجلس التأسيسي في تونس ... ماذا بعد؟
أحمد الأبيض

٨٩ ثانيا: أزمة الانتقال السياسي في مصر
خيري عمر

١٠٣ ثالثا: الانتخابات المغربية: النتائج والتداعيات
سمير بودينار

رابعا: وثائق الانتخابات - تونـــس - المغــرب **بتول أبو محفوظ- نبيل برغال**	١١٧
المقالات والتقارير	
التقرير العلمي لندوة "الإسلاميون والحكم" **عبد الحميد الكيالي**	١٣١
صفقة تبادل الأسرى الفلسطينية- الإسرائيلية: الدوافع والتداعيات **نبيل برغال**	١٤٥

المقال الافتتاحي

إرادة الشعوب العربية بين الاختيار الحر والوصاية

رئيس التحرير/ جواد الحمد

أماط الربيع العربي اللثام عن الأوهام إزاء ادعاءات الكثير من الجهات بأنها تمثل الشعب وإرادته وتوجهاته، وإنها إنما تعمل لصالحه ووفق حاجاته، وخرجت الشعوب العربية عن صمتها المعتاد على مدى خمسة عقود بقوة وعزيمة وشجاعة كان الكثيرون يعتقدون أنها من المستحيلات، فأسقطت شرعية الاستبداد والفساد والظلم، وحجمت تسلط الأجهزة الأمنية، وأوقفت مخطط سيطرة رأس المال على الحياة العامة بشكل كامل وبشراكة كاملة مع الشركات الأمريكية والأوربية العابرة للقارات، وأسقطت أنظمة وأجبرت أخرى على الإصلاحات ولا تزال تضغط على من تبقى لتحقيق الإصلاح أو الرحيل.

ووقف الغربيون مشدوهين، وحاولوا مد نفوذهم وتشكيل حالة حضور في المشهد تارة بحجة حقوق الإنسان، وأخرى بحجة الخوف من سيطرة من يسمونهم المتطرفين والإرهابيين، وأخرى بسبب خوفهم على أمن إسرائيل، ورابعة بحجة حرصهم على تحقيق العدالة في المجتمع بعيدا عن سيطرة القوى المعادية للشعوب من أبنائها! وبرغم نجاحهم في بعض اللحظات والبلاد والمجالات بنسبة معينة من تشكيل هذا الحضور، وبالتالي تجهيز أنفسهم للتأثير على مخرجات المشهد العربي في نهاية الثورات والإصلاحات، غير أن الإرادة الشعبية كانت بعيدة تماما عن سيطرة وقدرة تحكم هذه الدول وأعوانها والمؤمنين بثقافتها في البلاد العربية، ولذلك بقيت إرادة الجماهير الحرة هي الناظم والإطار الذي سيشكل المشهد الأكبر من دول ما بعد الثورات والإصلاحات.

وما إن لاحت في الأفق فرص إعادة تشكيل بعض الأنظمة ومؤسساتها عبر الإرادة الشعبية حتى خرجت أصوات نشاز كانت تحتل الإعلام ووسائطه التقليدية وجزءا من الإنترنت في ظل الحكومات والأنظمة السابقة، لتحدد للشعوب المقبول وغير المقبول، والمسموح وغير المسموح، بما في ذلك تشكيل البرلمانات ونتائج التصويت، واختيار الرؤساء، بل ومضامين التعديلات الدستورية، مرة بحجة مشاركة الجميع، ومرة بحجة عدم استفراد الإسلاميين، وأخرى بحجة الخوف من التطرف على الأقليات الدينية والطائفية والاثنية في البلاد العربية.

وحاول العديد من هؤلاء وأحزابهم وإعلامهم وأقلامهم التأثير في اتجاهات تصويت الجماهير، ولما أعطت الشعوب المؤشرات الأولية بأنها ستنحاز إلى تيار الإسلام السياسي ليكون أساس تشكيل النظام السياسي القادم، وإعادة بناء الدستور وقوانين الدولة، وأن برنامجه ربما يكون الأقرب إلى نبض ومتطلبات الجماهير وحاجاتها اليومية، جزع البعض واستدعى منهاج فتح المعارك الجانبية لاستنزاف الداخل بصيغة تعصبية تبحث عن كل خطا أو سلبية لتجعل منه معركة إعلامية وسياسية تشوه مشهد الحرية والديمقراطية التي ضحى الشعب من أجل تحقيقها، ليصل الحال في بعض هذه الأطراف إلى القول: إن الشعب ليس واعيا ولا ناضجا ولا مثقفا بدرجة كافية ليختار بنفسه من يمثله، أو ماذا يمثله في المرحلة القادمة، واتجه بعض هؤلاء للقول إن البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس النواب الجديد لا يحق له تعديل الدستور ولا تشكيل الحكومات، ولا محاسبة الحكومات وإقالتها، ولا إقرار الدستور، في محاولة لإفراغ التجربة الديمقراطية من محتواها في هذه البلدان.

ما يفترض الانتباه إليه في سياق فهم هذه المتغيرات المتناقضة هو طبيعة التطور الذي حصل على الخطاب السياسي لحركات الإسلامي السياسي بمسمياتها المختلفة، وفي مختلف البلدان، حيث أعلنت أنها تسعى لبناء دولة مدنية تكون مرجعيتها مبادئ الشريعة الإسلامية، وبرغم الغبار الذي أثاره خصوم التيار الإسلامي حول هذه النظرية الجديدة

في الحكم، غير أن الشعوب ذهبت إلى صناديق الاقتراع بحرية تامة، وعبرت بشفافية عن اختيارها للتيار الإسلامي بنسب هي الأعلى من بين جميع القوى الأخرى، وبالتالي لبرنامجه ورجالاته المرشحين ليقودوا مرحلة التحول ما بعد الثورات والإصلاحات.

وشكلت التجربة التونسية مثالاً متقدما في تمثل هذه الحالة، حيث فاز حزب النهضة الإسلامي بأكثر من ٤٠٪ من الأصوات ليكون أعلى الأحزاب تصويتا، واختفى عدد من الأحزاب التي كانت تناوئه عن مشهد البرلمان التونسي، وشكل الإسلاميون التجربة الأولى بالتحالف مع الآخرين المختلفين معهم فكريا وسياسيا ليتقاسموا معهم مراكز القوى الثلاثة الرئيسة في الدولة، ولحقت بذلك تجربة الإسلاميين في المغرب حتى في ظل الملكية، لتشكل نموذجا آخر لتوجهات تيار الإسلام السياسي، لكنه يقع في نفس الدائرة العامة لتجربة التحولات الإصلاحية والثورية، ثم تبعتها التجربة المصرية ليعبر الشعب المصري عن اختياره الحر للتيار الإسلامي ممثلا بالإخوان المسلمين والسلفيين، بنسبة تصل إلى الثلثين، وهو ما أهّل التيار للتصدر في قيادة دفة البلاد في المرحلة القادمة.

وأمام هذا التحول الديمقراطي في دول الثورات والإصلاحات، والذي ينبئ بتحولات مثيلة في دول أخرى، لا تزال تتجه نحو الخيارات نفسها، فقد انبرى كثيرون ليعتبروا نتائج هذه العملية الديمقراطية غير معبرة عن رأي الشعب ولا عن حقيقة توجهاته، ويتهم بعضهم الإسلاميين بالتغرير بالجماهير انطلاقا من الأبعاد العاطفية والدينية، وطفق البعض الآخر يقول إن المجلس أو البرلمان الذي يتشكل لا يمثل كل الشعب، لأن الكثيرين لم يحالفهم الحظ بالفوز بثقة الشعب في دوائرهم وقوائمهم على حد سواء.

وبعيداً عن المواقف والتصورات الأيديولوجية والاصطفاف، فإن من الإنصاف قراءة هذه الظاهرة بدقة، وبالتالي تحليلها وبيان تداعياتها، إضافة إلى تدقيق تركيبة القوى السياسية وفاعليتها ما بعد الثورات والإصلاحات.

فمن حيث المبدأ، ساهم الجميع بشكل أو بآخر بإنجاح التحول في هذه البلاد، ومن حق الجميع أن يتمتع بنتائج هذا التحول بوصفهم مواطنين متساوي الحقوق والواجبات، من ثَمَّ، فإن إستراتيجية التحول تستند إلى بناء دولة مدنية تحقق المواطنة لجميع أبناء الشعب بعيدا عن الجنس واللون والدين والعرق وما شابه من تمييزات غير موضوعية ولا عادلة، وتوفر لكل الناس الفرص على قدم المساواة.

وباعتبار أن العملية الانتخابية عبر صندوق الاقتراع هي السبيل المتفق عليه في العصر الحديث وسيلة محايدة لإعطاء رأي الشعب واختياراته الحرة، فقد اتفق الناس على احترام نتائج الانتخابات والتعامل معها بمسؤولية، ومن هنا فإن نجاح الإسلاميين في كسب ثقة الشعب بالتصويت قد وضَعَهم في موقع تمثيل الشعب وتطلعاته، وإن الاعتراض على ذلك من حيث عدم الإيمان ببرنامجهم أو إبداء الملاحظات عليهم هو أمر مشروع وقانوني، ويُتوقع من الإسلاميين الذين اختارهم الشعب لقيادة المرحلة أن يتقبلوا ذلك وأن يستوعبوه دون تشنج، لكنه ليس كذلك عندما يُتَّهم فكر الشعب ونواياه واختياراته بأوصاف تشكك بأهليته، وبالتالي في صدقية النتائج، وتطعن في مبدأ الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

وتأسيساً على ما سبق، فإنه لا بدّ من احترام إرادة الشعب في اختيار ممثليه في الحكم وعدم القفز عليها، وعلى المعارضة أن تنتقل من سياسة تصيد الأخطاء إلى سياسة تصحيح الأخطاء، والعمل ضمن برامج وطنية لتحسين أداء الدولة والمجتمع بما يضمن تحقيق النهضة المرجوة، بعيداً عن التشرذم الطائفي والفكري والأيديولوجي، كما لا بد لمكونات المشهد السياسي ما بعد الثورات سواء كانت حكومات أو معارضة الابتعاد عن مفسدة الارتباط بالأجنبي، وذلك للرفض الكبير من قبل الجمهور العربي لسياسة الارتهان للخارج، والتي كانت سائدة إبان الأنظمة السابقة، وفي ذلك ما يحقق الهدف الأسمى المتمثلة عملية التقارب العربي- العربي، وبما يحقق الحلم العربي في الريادة والعزة على المستوى الإقليمي والدولي.

وبذلك، يمكن القول إن نظرية الوصاية على الشعب تلك التي اعتاشت عليها أنظمة سابقة أصبحت من تراث الماضي البائد، وعلى المفكرين والقوى السياسية والاجتماعية في العالم العربي احترام عقول الناس ووعيهم، وبالتالي احترام اختياراتهم الحرة، وإعطاؤهم الحق والفرصة الكاملة بمراجعة خياراتهم عبر التجربة في الانتخابات التالية دون فرض الرأي والموقف عليهم.

البحوث والدراسات

أثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي العربي

د. محمد حسب الرسول*

مدخل

رسمت نتيجة الاستفتاء الذي جرى في جنوب السودان خارطة سياسية جديدة له بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، حينما أُعلن عن قيام دولة جنوب السودان بعد أن استُفتى الجنوب وجاءت النتيجة لصالح الانفصال بنسبة تجاوزت ٩٨٪ من أصوات الذين شاركوا في الاستفتاء من أبناء الجنوب.

لم تكن هذه هى المرة الاولى التي تُرسم فيها خارطة جديدة للسودان، فقد سبقتها سابقة في حزيران/ يونيو من عام ١٩٤٧ عندما أوصى السكرتير الإدارى لحكومة الاحتلال البريطاني حينها بعقد مؤتمر في مدينة جوبا عاصمة الجنوب لمناقشة وجهة نظر الجنوبيين في تمثيلهم بالجمعية التشريعية التي أراد الاحتلال الإنجليزى تشكيلها من سودانيين في إطار مشروعه السياسي بالسودان، وقد هدفت حكومة المحتل البريطاني إلى طرح مشروعها لتوحيد الجنوب مع الشمال في هذا المؤتمر[١] الذي بادر باقتراح عقده (مار وود Mar wood) حاكم الإقليم الاستوائي بجنوب السودان والمتاخم للحدود مع يوغندا[٢].

شارك في هذا المؤتمر إداريون بريطانيون، كما حشدت حكومة الاحتلال عدداً من الجنوبيين الذين تدفع لهم رواتب من زعماء القبائل وبعض الموظفين بعد أن استبعدت المتعلمين الجنوبيين من المشاركة فيه، في الوقت الذي عملت فيه هذه الحكومة على إشراك شماليين ذوي قدرات عالية من أولئك المتبنين لفكرة تحقيق الوحدة بين شمال السودان وجنوبه، من أمثال القاضى محمد صالح الشنقيطي الذي كان قائداً لوفد الشمال في هذا المؤتمر، ولما كانت القدرات التفاوضية للشماليين أكبر من نظيراتها الجنوبية تمكنت

* . كاتب وسياسي سوداني، عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي.

الحكومة من فرض خيار الوحدة على المؤتمر بعد أن فرضت وجهة نظرها على الجنوبيين ودفعتهم للإذعان بقبول توحيد الجنوب مع الشمال[٣].

وبذلك رُسِمت خارطة سياسية جديدة للسودان جعلته يعزز مكانته الجيوستراتيجية في قلب العالم تقريباً، وأصبح منذ ذلك التاريخ يتمدد في منطقة شرق إفريقيا ووسطها[٤]، وبهذا التمدد غدت للسودان حدود مع الكونغو (زائير سابقاً) ويوغندا من الناحية الجنوبية، والتي يتصل عبرها بمنطقة البحيرات العظمى التي ينبع منها بحر الجبل أحد روافد النيل، وأتاحت له هذه الخارطة الجديدة أيضا جواراً مع كينيا التي يتصل عبرها بالمحيط الهندي[٥]، هذا فضلاً عن جواره التاريخى لأثيوبيا وأرتريا من الجنوب الشرقي الذي يُمكنه من الالتحام بمنطقة القرن الأفريقى، والتي ظل يرتبط بهما بعلاقات قديمة قِدَم ممالك كوش السودانية التي صنعت حضارة وادي النيل حينما حكمت السودان ومصر، وقد حافظ السودان بالطبع على جواره مع السعودية شرقاً عبر البحر الأحمر، وحافظ على حدوده مع مصر وليبيا شمالاً ليتصل بالبحر الأبيض المتوسط عبرهما[٦].

لقد مكنت هذه الإضافة من جعل السودان طوال الفترة من حزيران/ يونيو ١٩٤٧ وحتى تموز/ يوليو ٢٠١١ أكبر دولة عربية بمساحة تبلغ مليون ميل مربع.

يقع جنوب السودان بين خطي عرض ٤ درجة جنوباً و١٠ درجة شمالاً، وتصل مساحته إلى نحو ربع مليون ميل مربع، وقد أدى تمدد النيل الأبيض على أراضيه وغزارة أمطاره إلى جعل مساحات واسعة من هذه الأراضي مستنقعات[٧].

يقول الدكتور روفائيل كوبا بادال[٨]: "كان البريطانيون غير راغبين في الجنوب لأنه على حد وصف أيوارت قروقان، الذي كان أول من قام برحلة من القاهرة حتى رأس الرجاء الصالح، أرض خراب ودمار، ومنطقة لعينة، وأشجار وحشائش ممتدة، فيها بعوض وذباب وطيور وحميات قاتلة"[٩].

ولعل التقدير البريطاني هذا هو الذي لم يدفع ممالك كوش، التي قامت وتمددت في أجزاء واسعة من السودان الشمالي في الفترة من ٢٤٠٠ ق.م إلى ٣٠٠ بعده، للاتجاه نحو

الجنوب، في الوقت الذي تمدد حكمها شمالاً إلى مصر وفلسطين، وتمددت صلاتها لما بعد فلسطين إلى بابل، وفي الجنوب الشرقي حتى إثيوبيا حيث حضارة أكسوم.

تشكلت أراضي جنوب السودان من أراضي تخلت عنها يوغندا عام ١٩١٤[١٠]، وتعرف الآن بمناطق بحر الجبل التي تقع ضمنها مدينة جوبا عاصمة الجنوب، كما كانت فرنسا تحتل بعض أجزاء الجنوب، وبشكل خاص الجزء الغربي منه في المنطقة التي تسمى بحر الغزال، وكانت تحتل أيضاً الجزء الشرقي منه في منطقة قبائل الشلك وعاصمتها فشودة، كما استطاع ملك بلجيكا ليوبولد الثاني الاستيلاء على منطقة لادو في أقصى جنوب السودان[١١]، وفي ذات الوقت كان منليك الثاني ملك أثيوبيا يهدد بالاستيلاء على وادي نهر السوباط في الشرق[١٢]، كما ظل يعمل على بناء تحالف بينه وبين الفرنسيين في المنطقة الغربية لعزل المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا ولتعريض حدود مصر الجنوبية للتهديد[١٣]، وكان ذلك قبل أن تبسط بريطانيا سلطانها على الجنوب وتجعله جزءاً من مستعمراتها في شرق أفريقيا، ولعل صراع فرنسا وبلجيكا وبريطانيا وأثيوبيا على الجنوب يؤشر على أهمية الجنوب كمسرح في الصراع الدولي على الإقليم الأفريقي وجواره العربي.

تتشكل التركيبة السكانية لجنوب السودان من عدد من القبائل الزنجية، أهمها وأكبرها قبيلة الدينكا التي تمثل نحو نصف سكان الجنوب[١٤]، تليها قبائل النوير والشلك والزاندي والباريا، وغيرها من القبائل الصغيرة الأخرى، ويبلغ عدد سكانه نحو ثمانية ملايين نسمة حسب التعداد القومي للسكان الذي أجرته الحكومة السودانية عام ٢٠١٠.

يتمتع الجنوب بثروات عديدة، أهمها النفط الذي استخرجته الحكومة السودانية الحالية في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، واتصلت جهودها فيه مع بدايات الألفية الثالثة، وقد شكل النفط المستخرج في الجنوب نحو ٧٠٪ من جملة نفط السودان.

ورغم وجود ثروات كبيرة في جنوب السودان إلا أن البريطانيين لم يكونوا راغبين فيه؛ ففي عام ١٨٩٧ ظل اللورد كرومر يحذر سالسبورى رئيس وزراء بريطانيا وقتئذٍ من عواقب الاستيلاء على ما أسماه مساحات واسعة من الأراضي الخراب التي تتطلب

إدارتها تكلفة مالية عالية وتحيطها صعوبات كبيرة[١٥]، غير أن اشتداد صراعات القوى الكبرى حول مناطق وادي النيل في نهاية القرن التاسع عشر أدت إلى توقف المناقشات حول جدوى احتلال المناطق الواقعة جنوب مصر، لاعتبارات استراتيجية تتصل بمصالح الإمبراطورية البريطانية وسمعتها، الشيء الذي قاد سالسبوري إلى إصدار قرار في حزيران/ يونيو عام ١٨٩٨ بالاستيلاء على كل الأراضي الواقعة جنوب مصر، في توقيت يمكن أن يُقرأ مع بداية تشكل الحركة الصهيونية التي كانت أجزاء من جنوب السودان ويوغندا أحد خيارات ثلاثة اقتُرح قيام دولة للكيان الصهيونى على ترابها، في ما عرف حينها بمشروع يوغندا Uganda project.

التمرد في جنوب السودان

بعد أن شكّل الاحتلال البريطاني جغرافية سياسية جديدة للسودان، ووحّد فيها الشمال والجنوب في دولة واحدة، انتهج سياسة تعمل على تعزيز الاختلاف بين الشمال والجنوب، وارتكزت هذه السياسة على ركيزتين أساسيتين، هما الثقافة والتنمية؛ ففي الجانب الثقافي عملت بريطانيا على صناعة هوية للجنوب من خلال المزاوجة بين المسيحية والأفريقية الزنجية في مقابل الهوية العربية الإسلامية للشمال، رغم أن الاحتلال الإنجليزي في بداية عهده سعى إلى عدم دخول المسيحية إلى الجنوب، وعبّر عن ذلك الحاكم العام الإنجليزى حين قال: "إذا اقتنع الزنجي بتعاليم الدين المسيحي فإنه سيتحول إلى وغدٍ زنيم، وعاطل وسفيه وماكر، في الوقت الذي يمكن أن نقول فيه إن الزنوج سعداء، قانعون وشرفاء على ما هم عليه بطبيعتهم، ولا يعرفون الرذيلة، وإذا انتشرت المسيحية في بلادهم فإن قبائلهم ستندثر"، كان ذلك رأي الحاكم العام في اعتناق الجنوبيين للمسيحية، والذي تغير بعد الضغوط التي مارستها الكنيسة على الحكومة التي استجابت لضغوط الكنيسة وسمحت بالتنصير في الجنوب عام ١٩٠٣[١٦]، ومنذ ذلك الوقت بدأت الكنيسة تمارس نشاطها بالجنوب الذي أضحى مسرحاً للإرساليات الكنسية التي ربطت حياة المواطن بها في تعليم أبنائه وعلاجه وغذائه وكسائه، فأغدقت الكنائس

على معتنقي ديانتها، في الوقت الذي حرمت فيه المسلمين من التعليم في مدارسها واستبعدتهم من عطائها رغم تفوقهم على المسيحيين في العدد.

اتصلت جهود حكومة الاحتلال والكنيسة على الجانب الثقافي بوصفه أحد أهم ركائز مشروعها، فجعلت التعليم في الجنوب باللغة الإنجليزية، على خلاف الوضع بالشمال الذي اعتمد فيه العربية لغةً رئيسةً للتعليم.

ولم تقف هذه الجهود عند هذا الحد، بل مضت إلى أبعد من ذلك حين منعت حكومة الاحتلال الجنوبيين من تسمية أبنائهم بالأسماء العربية، كما حرّمت عليم ارتداء الزي الوطني للشمال (الجلباب) بوصفه يحمل دلالة عربية ورمزية إسلامية.

ثم مضت ذات الجهود لاستخدام التنمية ركيزة ثانية في تعزيز الاختلاف، فعملت على إطلاق مشروعات تنموية في الشمال، في الوقت الذي كان الجنوب يعيش في حالة من الفقر والتخلف التنموي، وشمل ذلك امتدادات خطوط سكة حديد من بورسودان على البحر الأحمر في الشرق حتى مناطق الإنتاج الزراعي في الشرق والوسط والشمال حتى سهول كردفان في الغرب[١٧]، وكان ذلك العمل يحقق للاحتلال هدفين رئيسين، هما: تعزيز الشعور بالاختلاف بين أبناء الجنوب والشمال، والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية التي يذخر بها الشمال، سيما في بعدها الزراعي، حيث تتوافر الأراضي الزراعية الشاسعة الخصبة وتتوافر إلى جانبها المياه المتدفقة عبر الأنهار والأمطار.

زرع كل ذلك البغضاء في نفوس أبناء الجنوب، وزاد عليه تنكر الساسة الشماليين لمطالب أهل الجنوب حينها في المشاركة السياسية في مؤسسات الدولة قبل الاستقلال وبعده، وكذلك عدم استيعاب الجنوبيين في وظائف السلك الإداري، خاصة بعد سودنة الوظائف، حيث حصل الجنوبيون على ٦ وظائف فقط من أصل ٨٠٠ وظيفة، وشكّل كل ذلك بيئة للتمرد في صفوف بعض الجنوبيين، وصنع أسباباً للحرب بين الشمال والجنوب.

وقد كانت أحداث التمرد العسكري الذي حدث في ١٨ آب/ أغسطس عام ١٩٥٥، حينما تمردت قوة عسكرية جنوبية على قادتها وارتكبت مجازر شنيعة بحق الشماليين بمدينة توريت الواقعة في المنطقة الاستوائية، كانت بداية لدخول السودان الجديد زمن الأزمات والصراعات المسلحة بين شطريه شمالاً وجنوباً.

عرف الجنوب حركات تمردت على الحكومة المركزية منذ ذلك التاريخ الذي ارتُكبت فيه مجزرة توريت، فنشأت حركة أسمت نفسها حركة «أنانيا ١»، ثم جاءت حركة «أنانيا ٢» التي تزعمها اللواء جوزيف لاقو الذي أصبح نائباً لرئيس الجمهورية بعدما وقعت معه حكومة الرئيس جعفر النميري اتفاقية سلام في أديس أبابا في الثاني من آذار/ مارس من عام ١٩٧٢، والتي أوجدت حالة من الهدوء والاستقرار في كافة أرجاء السودان، شماله وجنوبه، استمرت عشر سنوات، وبدأت خلالها مخاطبة جذور قضية الجنوب من زوايا المشاركة السياسية والتنمية وغيرها من الزوايا، واستمر الحال كذلك حتى أيار/ مايو عام ١٩٨٣ حين بدأت حكومة الرئيس جعفر النميري التخلي عن بعض بنود الاتفاقية.

وفي ذلك التاريخ من عام ١٩٨٣ وُلِدت من جديد حركة تمرد جديدة بقيادة العقيد كاربينو كوانيين، والعقيد جون قرنق الذي سرعان ما تولى زعامة الحركة بسبب شخصيته الكارزمية وثقافته وتعليمه وعلاقاته الخارجية.

ولد العقيد جون قرنق في مدينة بور بجنوب السودان عام ١٩٤٣، وتدرج في الجيش السوداني حتى وصل رتبة عقيد، ودرس في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصوله على منحة دراسية بناءً على توصية سفارات الولايات المتحدة الأمريكية في كل من كينيا وأوغندا وزائير، وحصل من جامعة إيفا في الولايات المتحدة الأمريكية على درجة الماجستير، ثم تلقى دورات عسكرية في المعاهد العسكرية الأمريكية، وبعدها حصل على دورة عسكرية في كلية الأمن القومي في إسرائيل، ثم عاد مرة أخرى إلى أمريكا ليحصل من جامعة إيفا على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي، ومنها عاد ليعمل رئيساً لمركز الأبحاث السياسية بالجيش السوداني ومحاضراً في جامعة الخرطوم(١٨).

عرَف شخصيةَ قرنق مَنْ تعامل معه من الخبراء الإسرائيليين، رئيس الموساد السابق أدمونى، وديفيد كامحي، وألياهو بن إيليسار، وأورى لوبرانى، ولخّصوها في ما يلي(١٩):

- ذو شخصية قوية، يمسك بالهدف، مستعد للقتال من أجل الهدف، مخلص لقومه من سكان الجنوب، حريص على تحقيق أهدافهم وفى مقدمتها حق تقرير المصير،

صلب في مواجهة الحكومة المركزية في الخرطوم على مر العهود ابتداءً من النميري وحتى البشير.

- ضابط ذو كفاءة وخبرة في شتى المجالات السياسية والعسكرية والتقنية والإدارية.
- متعدد الثقافات من خلال دراساته المتنوعة في العسكرية والزراعة والاقتصاد.

بدأت هذه الحركة التي أسمت نفسها «الحركة الشعبية لتحرير السودان» في قتال مرير مع الحكومات المتعددة التي حكمت السودان في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٥ حينما وقعت هذه الحركة اتفاقية سلام مع الحكومة السودانية، وتلقت طوال هذه الفترة الدعم العسكري والمادي من إسرائيل، وقد روى العميد موشي فرجي في كتابه «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان نقطة البداية ومرحلة الانطلاق» كثيرا من صنوف الدعم الذي قدمته إسرائيل لحركات التمرد.

إسرائيل وحركات التمرد في جنوب السودان

ظلت حركات التمرد في الجنوب منذ بداية تشكُّلها تحظى برعاية ودعم إسرائيلي كبير، ويجيء الاهتمام الإسرائيلي بهذه الحركات في إطار اهتمامها بالسودان وأقلياته، وقد رأى القادة العسكريون والأمنيون الإسرائيليون أن السودان يشكل خطراً على دولتهم في المستقبل، باعتباره عمقاً استراتيجياً لمصر، ورأوا ضرورة الاهتمام به بذات القدر الذي يُهتم فيه بالعراق لتماثُل المعطيات بين السودان والعراق، سيما في جانب التركيبة الديمغرافية[٢٠].

وفي إطار سعي إسرائيل إلى الإحاطة بمجريات الأمور بالسودان، وسعياً نحو بلوغ غاياتها ومراميها، اتجهت في عقد الخمسينيات من القرن الماضي نحو أفريقيا ودولها المجاورة للسودان، لتنفذ من خلالها إلى جنوبه، فأقامت علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا ثم يوغندا وكينيا والكونغو- برازافيل، وقد تعززت هذه العلاقات الدبلوماسية بعلاقات اقتصادية وأمنية وعسكرية لتجد لها موطئ قدم في جنوب السودان[٢١].

جاء الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا من خلفيتين مهمتين: **أولاهما** تتصل بتوجهات

ثيودور هرتزل التي حملها كتابه «وطن قومي»، ووعد فيه بالعمل من أجل ما أسماه "إنقاذ أبناء أفريقيا" بعد أن يتحقق خلاص اليهود[٢٢]، **وثانيهما** من نظرية حلف المحيط التي جاءت في المذكرة التي بعث بها ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام ١٩٥٨، طارحاً فيها مقترح إنشاء وتشكيل حلف المحيط الذي تنضم إليه أثيوبيا إلى جانب تركيا وإيران بوصفها دولاً مناهضة للعرب وموالية للغرب، فضلاً عن علاقاتها التاريخية وأواصرها التي تربطها بالشعب اليهودى منذ القدم[٢٣].

ومن هنا، يتضح أن الدوائر الإسرائيلية بدأت منذ وقت مبكر بالاهتمام بالدول الأفريقية المحيطة بالسودان اهتماماً لم يكن في يوم من الأيام بمعزل عن الخطط الصهيونية الموجهة ضد الأقطار العربية[٢٤]، وتعكس هذه الخطط عزم إسرائيل على استثمار علاقاتها الأفريقية لتوفير مقومات استراتيجيتها تجاه السودان لإضعافه وإضعاف الأقطار العربية وتهديد وحدتها[٢٥].

لم يتوقف الاهتمام الإسرائيلي بالسودان من خلال علاقات إسرائيل بدول الجوار الأفريقي وحركات التمرد في جنوبه، بل ظل متصلاً حتى بعد مضي ٥٠ عاماً على تلك البدايات، ولعل وزير الأمن الإسرائيلي السابق آفي ديختر كان دقيقاً في تعبيره عن اتصال العمل باستراتيجية حكومات كيانه منذ التأسيس حين قال في محاضرة ألقاها بمعهد الأمن القومي الإسرائيلي في عام ٢٠٠٨: "إن أسباب اهتمام إسرائيل بالسودان تتصل بما يلي[٢٦]:

- حين بلورت إسرائيل محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي انطلقت من عملية استجلاء واستشراف للمستقبل، وإن أبعاد هذا الاستشراف والتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور.
- السودان، بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه، كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول عربية رئيسة مثل مصر والعراق والسعودية.
- لكن السودان لم يصبح ذا دور كبير نتيجة لأزمات داخلية بنيويه وصراعات وحروب أهلية في الجنوب استغرقت ثلاثة عقود، ثم الصراع الحالي في دارفور، ناهيك عن الصراعات حتى داخل المركز الخرطوم، والتي تحولت إلى أزمات مزمنة.

- هذه الأزمات فوتت الفرصة على تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة تؤثر في البنية الأفريقية والعربية.
- التقديرات الإسرائيلية، حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف عقد الخمسينيات، تقضي بعدم السماح لهذا البلد، رغم بعده عنا، أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، لأن موارده إذا استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب.
- وفي ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل، والجهات ذات العلاقة والاختصاص، أن تتجه إلى هذه الساحة وتعمل على مُفاقمة الأزمات وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد.
- كون السودان يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر، وقد تجسد هذا المعطى بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ عندما تحول السودان مع ليبيا إلى قواعد تدريب وإيواء لسلاح الجو المصري وللقوات البرية، ويتعين أيضاً أن نذكر بأن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر منذ عام ١٩٦٨- ١٩٧٠.
- لكل ذلك كان لا بد أن تعمل إسرائيل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه منعاً لبناء دولة قوية موحدة تعترف بالتعددية الإثنية والطائفية، لأن هذا من المنظور الاستراتيجى الإسرائيلي ضرورةً من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي.

اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)

شهدت ضاحية نيفاشا الكينية توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحريرالسودان» وذلك في ٩ كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٥، بعد ضغوط دولية[٢٧]، وقد صنعت هذه الاتفاقية واقعاً دستورياً وسياسياً جديداً في السودان.

عالجت هذه الاتفاقية قضية الجنوب بطريقة مختلفة عما كانت عليه الاتفاقيات السابقة الموقعة بين الحكومات السودانية وحركات التمرد، ووضعت منظاراً مختلفاً أيضاً

لهذه القضية؛ حيث ربطتها بالسودان جميعه شماله وجنوبه، ومن ثَـمَّ هـدفت إلى إحـداث هيكلة سياسية وثقافية جديدة، مستفيدةً من الواقع السياسي الذي كان يعيشه السودان في ذلك الوقت، والـذي اتسـم بالهشاشـة السياسـية واحتـدام حـدة الصـراع بـين الحكومـة والمعارضة الشمالية من جهة، وبحالة الانقسامات التي عرفتها الأحزاب السياسية الرئيسـة حينئذ من جهة ثانية، بما في ذلك الانقسام الشنيع الذي أصاب الحزب الحـاكم وتداعياتـه الكبيرة السيئة على صعيد القوة المعنوية والسياسية للحزب والحكومة والبلاد.

لم يكن الواقع السياسي الداخلي في السودان هو ما وفر الفرصة وخلق المناخ لمخـاض اتفاقية نيفاشا فقط، وإنما توفرت عوامـل أخـرى أسـهمت فيهـا، ومـن بـين هـذه العوامـل الحصار الغربي والعقوبات السياسية والاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحـدة الأمريكيـة بصورة مباشرة على السودان، أو عـبر الأمـم المتحـدة والمؤسسـات الدوليـة الأخـرى، ثـم تطويقها للحكومة السودانية من خلال دول الجوار، فضلاً عن الموقف العربي من السـودان عامة وقضية الجنوب بشكل خاص، والذي اتسم بالسلبية في محصلته النهائية.

لقـد شـهدت فـترة الصـراع العسـكري والسياسـي بـين «الحركـة الشـعبية لتحريـر السودان» بزعامة العقيد جون قرنق (١٩٨٣- ٢٠٠٥) والحكومـات الـتي تعاقبـت علـى حكم السودان خلال تلك الفـترة مواقـف عربيـة مختلفـة في التعامـل مـع قضـية جنـوب السودان وحركات الجنوب التي تحمل السلاح؛ حيث انقسمت الدول العربية في مواقفهـا من هذه القضية إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: مجموعة الدعم الإيجابى، وتشكلت هذه المجموعـة مـن العـراق وسـوريا، حيث تميزت بموقف داعم للحكومة السـودانية في مواجهـة التمـرد الجنـوبي المسـلح برغم الاختلافات الفكرية بين الحكومات المختلفة التي حكمت السودان خلال فـترة الحرب وبين أنظمة الحكم في هذين البلدين، مما يُشير إلى وعـي الحكـومتين العراقيـة والسورية بطبيعة الصراع السوداني- السوداني وأبعاده الثقافية والسياسـية وتأثيراتـه على الأمن القومي العربي.

وتسجل الذاكرة الوطنية السودانية بتقدير كبير الدعم السياسي والعسكري الذي قدمته العراق للحكومات السودانية في الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠٠٣، والذي تجلى في تعزيز القدرات العسكرية لحكومة السودان ومكنَّها من استرداد بعض المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة التمرد وتحريرها، سيما في منطقة النيل الأزرق.

وتسجل ذات الذاكرة والتقدير ذاته لسوريا دعمها المتنوع الذي تطور حجمه وتنوع مع مجيء حكومة الإنقاذ الوطني في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ حينما أوعز الرئيس السوري حافظ الأسد بفتح كل الأبواب السورية أمام الحكومة السودانية وتلبية جميع احتياجاتها، واستمرت هذه الأبواب مشرعة في عهد ابنه بشار.

أما **المجموعة الثانية** فهي مجموعة الدعم السلبي حيث سجل التاريخ وقوف بعض الحكومات العربية إلى جانب حركة التمرد، وسجل كذلك ما حظيت به هذه الحركة من دعم عسكري ومالي وسياسي، وكانت كل من حكومة العقيد معمر القذافى في ليبيا وحكومة اللواء حسني مبارك في مصر، رائدة هذه المجموعة التي تماهت مواقفهما مع الموقف الأمريكي من السودان بشكل عام وحركة التمرد بشكل خاص، ويذكر هنا أيضاً دور حكومة اليمن الجنوبي قبل توحده مع اليمن الشمالي، وهو الدور الذي أكمل مثلث الدعم والرعاية العربية لحركة التمرد بقيادة العقيد جون قرنق.

وتشكلت **المجموعة الثالثة** من بقية بعض الدول العربية، ولم تكن لها مواقف إيجابية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في السودان، كما أنها لم تسهم في دعم حركة التمرد، وظلت أسيرة منطقة ثالثة تتحرك في مدى محدود لا يترك مده وجزره كبيرَ أثرٍ على خارطة السودان السياسة والاقتصادية والعسكرية.

في هذا المناخ الوطني والإقليمي والدولي وُلدت اتفاقية نيفاشا، وهو مناخ يشبه إلى حد كبير المناخ الذي وُلدت فيه شقيقتها اتفاقية أوسلو حول القضية الفلسطينية، فزادت من حالة الإرباك السياسي وأعادت خلط الأوراق السياسية من جديد، وجعلت السودانيين بين مؤيد لها ومعارض.

تكونت اتفاقية نيفاشا من ستة بروتوكولات، وملحقين عُنيا بوقف إطلاق النار ووسائل تنفيذ الاتفاقية والجدول الزمنى للتنفيذ، فيما عُنيت بروتوكولاتها الست بقضايا السياسة وقسمة السلطة، والاقتصاد وقسمة الثروة، والترتيبات الأمنية، إضافة إلى قضايا المناطق الثلاث: أبيي، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق.

اتفاقية نيفاشا وحق تقرير المصير

نصت اتفاقية نيفاشا على حق جنوب السودان في تقرير مصيره عن طريق استفتاء يحدد وضعه المستقبلي[٢٨]، وقد أكدت بذلك على ما جاء به الموقف الموحد لأحزاب المعارضة، والذي خرج به مؤتمرها الذي أسمته "مؤتمر القضايا المصيرية" الذي انعقد في العاصمة الأرتيرية أسمرا في حزيران/ يونيو من عام ١٩٩٥[٢٩].

وقد عزز دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ حق الجنوب في تقرير مصيره، و قد ضرب ميقاتاً للاستفتاء يسبق نهاية الفترة الانتقالية بستة أشهر، كما حدد الدستور آلية لإجرائه وفق أحكام المواد ٢١٩ و٢٢٠ و٢٢٢[٣٠].

وبهذا أصبح تقرير المصير أمراً لا مناص منه، إذ أجمعت عليه الأحزاب السودانية كافة، الحاكم منها والمعارض، كما أصبح محل اتفاق بين الأحزاب الشمالية والجنوبية التي توافقت هي كذلك عليه منذ تشرين أول/ أكتوبر من عام ١٩٩٣[٣١].

اتفاقية نيفاشا وقسمة السلطة

أعاد بروتوكول قسمة السلطة بين الحكومة السودانية و«الحركة الشعبية لتحرير السودان» هيكلة السلطة في السودان عبر اعتماد طريقة جديدة في الحكم تقوم على نظامين: أحدهما كونفدرالي ينظم العلاقة بين الشمال والجنوب، وثانيهما فيدرالي يحكم الشمال عبر ولايات بلغ عددها خمس عشرة ولاية.

ونص البرتوكول أيضاً على أربعة مستويات يقوم عليها نظام الحكم الجديد بالسودان، هي المستوى الاتحادي، ومستوى حكومة جنوب السودان، ثم المستويان الولائي والمحلي، وجعل لكل مستوى سلطات أصيلة يُمارس الحكم من خلالها، فجعل سلطات رئاسة الجمهورية في كافة الأمور والقضايا الأساسية مقيدة بموافقة الجنوب، ومن

الأمثلة على ذلك: سلطات رئيس الجمهورية في تعيين وإعفاء شاغلي الوظائف الدستورية من الوزراء وكبار المسؤولين، وإعلان حالة الطوارئ، وإعلان حالة الحرب، ودعوة الهيئة التشريعية للانعقاد وإنهاء دورته.

كما نص كذلك على أن تُشكل الحركة الشعبية حكومة جنوب السودان، وأن تشغل ٧٠٪ من مقاعدها الوزارية، على أن تشغل الأحزاب الجنوبية الأخرى ١٥٪ من المقاعد، وأن يملأ المؤتمر الوطني ما تبقى من مقاعد، وبهذا حكم أبناء الجنوب إقليمهم بنسبة ١٠٠٪، لأن المؤتمر الوطني شغل نسبته عبر أبناء الجنوب من منسوبيه، والذين التحق معظمهم بالحركة الشعبية بعد الانفصال، وفي ذات الوقت شغلت الحركة الشعبية والأحزاب الجنوبية الأخرى ٣٠٪ من مقاعد الحكومة الاتحادية، فضلاً عن حصولها على موقع النائب الأول لرئيس الجمهورية الذي يشغل في ذات الوقت رئاسة حكومة الجنوب، وعلى ١٠٪ من مقاعد حكومات الولايات الشمالية البالغ عددها خمس عشرة حكومة.

وقد يبدو للبعض أن مشاركة الجنوبيين في الحكومة الاتحادية بهذه النسب قد يوفر لهم أمر المشاركة في اتخاذ القرار في القضايا التي تهم الوطن، غير أن آخرين نظروا إلى هذا الأمر من زاوية أخرى، حيث يربطون فيه بين هذه القسمة وبين انفراد الجنوب بحكم ذاته بنسبة ١٠٠٪، إضافة إلى استقلالية جميع مؤسسات حكومته عن الحكومة الاتحادية، مع تعزيز هذه الاستقلالية بالنص على أن حكومة جنوب السودان تكون مساءلة فقط أمام رئيسها، فبلغت سلطات حكومة جنوب السودان في الجنوب حد الاستقلال الكامل، مع المشاركة في حكم الشمال، ولعل تجريد رئاسة الجمهورية من أي سلطات لها في الجنوب، وبأي قدر كان، يعد شاهداً على استقلال الجنوب منذ ست سنوات، وثمة شواهد أخرى، من بينها تحويل ميليشيات الحركة الشعبية إلى جيش لا صلة له بجيش الحكومة الاتحادية التي انسحب جيشها من كامل تراب جنوب السودان مع تشكيل حكومته عام ٢٠٠٥، ومن الشواهد كذلك فتح سفارات لحكومة الجنوب في عدد من دول العالم وعواصمه.

وقد جاء كل ذلك بناءً على نصوص اتفاقية نيفاشا، الأمر الذي رسخ قناعة كثيرين بأن هذه الاتفاقية قد أنشأت دولة، واعتمدت نظاماً كونفدرالياً حكم السودان طوال الفترة الانتقالية التي استمرت من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١.

اتفاقية نيفاشا والمناطق الثلاث

أولاً: منطقة أبيي

وهي منطقة غنية بالنفط والثروات الطبيعية الأخرى، تسكنها القبائل العربية قبل دخول قبيلة الدينكا إلى جنوب السودان من وسط أفريقيا، وظلت عبر ذلك التاريخ أرضاً للقبائل العربية ومسرحاً لرعي أنعامهم.

تقع هذه المنطقة في الجزء الجنوبي الغربي من ولاية كردفان، وبحكم وقوعها في منطقة تماس بين شمال السودان وجنوبه حدث تداخل بين سكان المنطقتين، واستضافت القبائل العربية بعض مشايخ الدينكا ذوي الأصول الأفريقية بأرضها عام ١٩٠٥، لكن نزاعاً نشأ من قِبل الحركة الشعبية بسبب رغبتها في إلحاق هذه المنطقة بجنوب السودان.

وأُضيف هذا النزاع على هذه المنطقة ضمن أجندة مباحثات نيفاشا، وقَبِل طرفا المباحثات بالمقترح الذي تقدم به المبعوث الأمريكي السيناتور جون دانفورث، وحوى بنوداً عديدة، نورد منها ما يلي[٣٢]:

١. تُعرّف منطقة أبيي بأنها منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع، والتي حولت إلى كردفان عام ١٩٠٥.
٢. تحتفظ قبائل المسيرية، وغيرها من القبائل البدوية المترحلة، بحقوقها التقليدية ممثلة في رعي الماشية والتحرك عبر منطقة أبيي.
٣. يجرى تشاور شعبي في المنطقة حول إدماجها ضمن جغرافية جنوب السودان لتصبح تابعة للجنوب إدارياً وسياسياً، أو لتصبح ضمن حدود الشمال.

وبهذه المبادرة عُرفت أبيي بأنها منطقة لقبائل دينكا نقوك الجنوبية، لتفقد بذلك قبيلة المسيرية العربية صاحبة الأرض الحقيقية حقوقها التاريخية، وتتحول إلى مجرد مجموعة بشرية وُهِبَت حق التنقل بغرض الرعي، وقد حدث ذلك قبل إجراء التشاور الشعبي الذي يُمكن أن يُفضي إلى تأكيد تبعية المنطقة إلى الشمال، أو يُفضي إلى تحويل تبعيتها إلى الجنوب، وحينها ستفقد قبائل المسيرية كل شيء وتصبح أقلية أسيرة في محيط مُغاير، الأمر الذي

ترفضه هذه القبائل، لأن ذاكرتها لم تنس وضعاً مشابهاً حدث في فلسطين التي أراد الصهاينة تهويدها وعملوا على جعل سكانها الحقيقيين ضيوفاً غير مرحب بهم على ترابها.

عاشت هذه المنطقة أزمة حقيقة بسبب اختلاف شريكي الحكم حول تنفيذ ما اتفقا عليه في نيفاشا، ولأسباب أخرى سبقت انفصال الجنوب وبقيت بعده، وهي:

- الحشود العسكرية لحكومة الجنوب في المنطقة، والتي كانت سبباً لصراع عسكري بينها وبين الحكومة الاتحادية أحياناً، وبينها وبين المسيرية أحياناً أخرى.
- تعيين الحركة الشعبية مشرفا سياسيا من قبيلة الدينكا الأفريقية مسؤولاً عن المنطقة.
- حشد أعداد من منسوبي الدينكا من مناطق مختلفة وإرسالهم للمنطقة استعداداً لعملية التشاور الذي تعمل الحركة على أن يُفضي إلى ضمها إلى الجنوب.

أُدخلت منطقة أبيي في متاهات كبيرة بفعل نصوص اتفاقية نيفاشا ومطامع الولايات المتحدة الأمريكية في نفطها، وهي مرشحة لأن تكون في أبعادها وتفاعلاتها المختلفة أصعب من مشكلة كل من كشمير وكركوك وحقل الرميلة النفطي بين العراق والكويت.

وسعياً لإيجاد مخرج من هذه المعضلة اتفقت الحكومة السودانية والحركة الشعبية على اللجوء للتحكيم الدولي عبر الغرفة المختصة بالتحكيم التابعة لمحكمة العدل الدولية التي أصدرت حكمها عام ٢٠٠٩، وقضى بتقسيم المنطقة بين الطرفين بطريقة لم ترضِ أهل الأرض الحقيقيين من المسيرية، ولم تحصد كامل رضاء الطرف الثاني، حتى تطورت الأوضاع فيها بشكل دراماتيكي انعكس سلباً على استقرارها، فجاء قرار مجلس الأمن الدولي منتصف هذا العام الذي قضى بإرسال ٤٢٠٠ جندي أممي من أصل أثيوبي إلى هذه المنطقة وفقاً لبنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحفظ الأمن، ووجد هذا القرار ترحيباً كبيرا من الحكومة السودانية الذي عدته ضمن قائمة الإنجازات السياسية وقوبل برفض المسيرية.

وبرغم دخول هذه القوات إلا أن حالة التوتر ما تزال قائمة ونذر الحرب ما تزال منتصبة.

ثانياً: منطقة جبال النوبة

تقع منطقة جبال النوبة في الجزء الجنوبي من ولاية كردفان الكبرى، وتسكنها قبائل أفريقية وعربية، ويدين معظم سكانها بالإسلام، وتذخر المنطقة بموارد طبيعية وثروات كبيرة أبرزها اليورانيوم، وهي بذات القدر من الثراء المعنوي والروحي والتاريخي، حيث تتعدد فيها الثقافات وتأتلف فيها القبائل، ويسجل لها التاريخ السوداني بفخر كبير نشوء مملكة تقلد اللمالك الإسلامية على أراضيها.

وتتمتع المنطقة بموقع جيوسياسي مهم بحكم تمددها في مناطق تماس بين الشمال والجنوب، مما يجعلها مؤهلة بامتياز للاضطلاع بدور إستراتيجى كبير يخدم الأمن الوطني السوداني، ويتصل بذات المستوى مع الأمن القومي العربي، لا سيما أن سكان هذه المنطقة يُعَدون الأقدر على لعب دور التواصل الثقافي والحضاري بين العرب وأفريقيا بحكم هويتهم الثقافية القائمة على ثنائية الأفريقية والإسلام.

كانت هذه المنطقة عصية على التمرد الذي قادته الحركة الشعبية طوال ٢٢ عاماً، غير أنها ظلت هدفاً لها قبل اتفاقية نيفاشا وبعدها، والتي حققت للحركة بالمباحثات ما لم تستطع تحقيقه بالحرب، حيث منحتها فرصة المشاركة بالحكم مناصفة مع المؤتمر الوطني كما هو الحال بمنطقة النيل الأزرق، لكنها أغلقت نصف المنطقة أمام الحكومة المركزية وحكومة الولاية وجعلتها حكراً عليها، فصار الوصول إليها ممنوعاً على غير منتسبي الحركة الشعبية، وخلق ذلك بها حالة من الاستقطاب الحاد، الشيء الذي انعكس سلباً على التماسك الاجتماعي.

دخلت هذه المنطقة حالة الحرب بعد إعلان انفصال الجنوب، وبُعيد إعلان نتيجة الانتخابات التي جرت بها، والتي فاز فيها مرشح المؤتمر الوطني على مرشح الحركة الشعبية لموقع الوالي بفارق ضئيل من الأصوات، وتقاسم الطرفان المقاعد النيابية على مستوى الولاية والمستوى الاتحادي، مما جعلها تعيش حالة قاسية من الفرز السياسي والاجتماعي، وجعل أمر إجراء تسوية سياسية بين طرفي الأزمة بعيد المنال، مما فتح الباب

واسعاً أمام التدخلات الأجنبية التي بدأ سعيها حثيثاً لخلق أزمة بها مثل أزمة دارفور، مستفيدة من حالة الاستقطاب الحاد ونزوح بعض المواطنين الذين تأثروا بالحرب، فأصبحت ورقة جديدة في يد القوى الدولية التي صنعت بمشاركة سودانية كل أزمات السودان.

وما تزال هذه المنطقة تعيش حالة من عدم الطمأنينة بسبب احتلال قوات الحركة الشعبية لأجزاء واسعة منها، ولاستمرارها في تشكيل تهديد عسكري وأمني لم توضع أوزاره بعد.

ثالثاً: منطقة النيل الأزرق

منطقة النيل الأزرق من المناطق التي تتمتع بموقع استراتيجي يتصل بعصب الأمن الوطني السوداني والمصري، لوقوعها في الجزء الجنوبي الشرقي من السودان على الحدود مع أثيوبيا ودولة الجنوب.

يَعبر أراضيها النيلُ الأزرق الذي يرفد نهر النيل بنحو ٨٥٪ من إيراداته من المياه، وبُني بها أهم سد لتوليد الطاقة الكهربائية في السودان، وتتمتع بثروات طبيعية كبيرة من الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة، فضلاً عن معادن الذهب والكروم والحديد والرخام، وغيرها من الثروات.

وهى إذ تذخر بكل ذلك، فإنها تذخر كذلك بتاريخ طويل من التمازج العربي-الأفريقى الذي أنتج السلطنة الزرقاء (١٥٠٤- ١٨٢١)، وتُعد واحدة من أهم الممالك الإسلامية التي عرفها السودان، وقد شكلت هذه المنطقة عبر التاريخ رافداً مهماً من الروافد الثقافية والفكرية التي نهل منها السودان القديم المتجدد بثقافته العربية الإسلامية.

فازت الحركة الشعبية بمنصب الوالي فيها في الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل من عام ٢٠١٠، وعاشت حالة من الاحتقان السياسي طوال العام الذي تلا الانتخابات، وتزايدت هذه الحالة بعد إعلان انفصال الجنوب في تموز/ يوليو ٢٠١١، ومما زاد من حدة الاحتقان والارتباك السياسي فيها الحرب التي جرت في منطقة جبال النوبة في ذات الشهر الذي شهد إعلان قيام دولة الجنوب، وتفجرت الأوضاع فيها بعد تمرد الوالي والجيش

الشعبي الذي يتبع للحركة الشعبية في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، مما دفع رئيس الجمهورية إلى إعلان حالة الطوارئ في المنطقة وعزل الوالي المنتخب وتعيين حاكم عسكري بديلاً عنه.

ورغم جهود الحكومة الهادفة إلى بسط الأمن في هذه المنطقة، إلا أن وجود قوات الحركة الشعبية ببعض مدنها وقراها يشكل تهديداً كبيراً للأمن الوطني في أبعاده العسكرية والأمنية والاقتصادية، خاصة أن عدد قوات الحركة في هذه المنطقة يتجاوز العشرين ألفاً، وهم على تواصل دائم مع جنوب السودان الذي يشكل حاضنة وعمقاً استراتيجياً لهم، كما يفعل مع قوات الحركة في جنوب كردفان كذلك، والتي يصل عددها إلى ذات الرقم الذي تبلغه في النيل الأزرق، وتشير الأنباء إلى أن حكومة جنوب السودان ترعى هذه القوات وتُدير معاركها [٣٣].

الجنوب الجديد

أرادت الحركة الشعبية والقوى الغربية صناعة جنوب سياسي جديد للسودان بعد قيام دولة الجنوب، ولذلك حرصت على أن تُدخل هذه المناطق الثلاث ضمن بنود اتفاقية نيفاشا، وقد استجابت الحكومة السودانية لذلك، مما مهد الطريق أمام الحركة الشعبية لتعزيز وجودها في هذه المناطق، فحكمتها لفترة ست سنوات في إطار الشراكة القائمة بينها وبين المؤتمر الوطني.

لم يكن اختيار المناطق الثلاث لتكون جزءاً من اتفاقية نيفاشا أمراً عارضاً ولا اختياراً دون دراسة أو معرفة، إنما نتج عن إدراك كبير لأهميتها في الاستراتيجية المرسومة للسودان، كونها تشكل جزءاً أصيلاً من التاريخ والجغرافيا والنسيج الثقافي والاجتماعي للسودان الشمالي.

جاء هذا الاختيار لاعتبارات تتصل بدور هذه المناطق في تحقيق الأمن الوطني السوداني، وانعكاساته على الأمن القومي العربي الذي يتأثر بمجريات الأمور في السودان سلباً وإيجاباً.

لقد عملت الحركة الشعبية من خلال وجودها السياسي في أعلى مؤسسات الحكم في هذه المناطق على تعظيم كسبها وقدراتها السياسية، فابتدرت خطاباً سياسياً قائماً على إعلاء رايات ما اعتبرته مظلوميات سياسية وتنموية تعيشها هذه المناطق وسكانها، وحرصت على بناء نسيج سياسي يُعلي من هذه الرايات ويُبرز الحركة بوصفها الكيان السياسي الذي يتبنى دون غيره قضايا التهميش السياسي والثقافي والاقتصادي، فاستدعت مصطلح الهامش الذي جاء في إعلانها التأسيسى الصادر في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٣[٣٤]، وأطلقته على تلك المناطق، كما أطلقت مصطلح المهمشين على سكانها.

والحركة إذ ترسم مشروع الجنوب الجديد للسودان الشمالي لم تجعل من الجغرافيا محدداً لمشروعها، إنما عملت على إقامته وبنائه على أساس سياسي وآخر جهوي عنصري، فجعلت من دارفور الواقعة في غرب السودان جزءاً من هذا المشروع، فبذلت الجهود من أجل تمتين علاقاتها مع هذا الإقليم وحركاته التي تحمل السلاح ضد الحكومة الاتحادية، وتطورت العلاقات بينها وهذه الحركات حتى أشركت بعضها في الحرب التي بادرت الحركة الشعبية إلى إشعالها في منطقة جبال النوبة جنوب كردفان بُعيد إعلان دولة الجنوب، كما قدمت تعهدات لحركة عبد الواحد محمد نور[٣٥]، بتقديم الدعم لحركته حتى تتمكن من القيام بأعمال عسكرية في دارفور[٣٦]، كما جعلت الحركة الشعبية إسقاط النظام الحاكم في السودان هدفاً مشتركاً بينها وبين حركات التمرد في دارفور[٣٧].

تداعيات قيام دولة الجنوب على الأمنين السوداني والعربي

شكل الجنوب عمقاً استراتيجياً للسودان في أفريقيا جنوب الصحراء، ومنحه فرصة التفرد بدور إقليمي كبير، خاصة في أبعاد حضارية وسياسية واقتصادية، وفي سبيل تحقيق التواصل العربي- الأفريقي بكل ما يحمل في طياته من خير متبادل بين العرب وأفريقيا، وميّزه عن كل الدول العربية الواقعة في أفريقيا بخاصية القدرة على هذا التواصل، الشيء الذي عظّم من دوره في تحقيق الأمن القومي العربي ومن الاضطلاع بدور إقليمي كبير.

إن الناظر لموقع السودان الجيوستراتيجي، والقارئ لتاريخه التليد، لن تخطئ عينه

ذلك العمق الاستراتيجي الذي أتاحه للأمن القومي العربي جنوباً في قلب أفريقيا، وقد شكّل السودان بكل ذلك مرتكزاً لا غنى للعرب عنه في تعزيز أمنهم القومي في أبعاده المختلفة، وبشكل خاص الأمن الاقتصادي من خلال الأمنين: الغذائي والمائي، وهو كذلك ضمن تواصلهم مع أفريقيا جنوب الصحراء، وشريكهم في جعل البحر الأحمر بحيرة عربية وشرياناً يصل العرب بشعوب العالم، وناقلاً أكبر لتجارتهم ونفطهم وخيراتهم، وحارساً لأمنهم.

ولئن بدأ الصراع الدولي في الجنوب قبل إضافته إلى السودان عام ١٩٤٧، والذي كانت محاصرة مصر هدفاً من أهدافه، فإن الاستراتيجيتين الصهيونية والدولية عرفتا أن عدم استقرار السودان يخدم أهدافهما في منع السودان من القيام بدوره الرائد في تحقيق الأمن القومي العربي، ولذلك أضيف الجنوب إلى الخارطة السودانية، وأُشعلت الحرب بينه وبين الشمال طوال ستين عاماً قضاها الجنوب ضمن الخارطة السياسية السودانية لاستنزاف طاقاته عبر هذه الحرب التي عُدت الأطول في أفريقيا، فانشغل بها عن البناء والنماء والتطور، وشغلته من بلوغ درجة من القوة والقدرة والتأثير الإقليمي الذي لا تريده إسرائيل كما أشار وزير الأمن الإسرائيلي آفي ديختر، ثم أُدخل السودان مرحلة أُخرى يؤرخ لها بتاريخ إنتاج النفط وتصديره، حيث وجهت جهوده جُلها للاستثمار في نفط الجنوب بدلاً عن الاستثمار في نفط الشمال الواعد بالوفرة والخير الكثير، ثم جُعل النفط يشكل نحو ٩٠٪ من صادراته، فأُهملت زراعة نفط السودان الأخضر، وأُهمل الاستثمار في المجالات الأخرى، لا سيما في مجال التعدين، وبعد كل هذا الاعتماد على عائدات النفط يدخل الاقتصاد السوداني في ضائقة أو أزمة تنعكس دون شك على مجمل أوضاعه السياسية، وتؤثر على أمنه الوطني، ويمتد هذا التأثير إلى الأمن القومي العربي.

ومع كل ذلك، فإن العلاقة مع دولة الجنوب الوليدة تشوبها كثير من الشوائب بفعل علاقة الأخيرة بمجريات الأحداث الدامية في (الجنوب الجديد)، وتبنيها دعم حركات التمرد في النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور.

ويزيد من تفاقم الأوضاع بين الشمال والجنوب عدم توصل الدولتين لاتفاق بشأن ما سُمّي بالقضايا العالقة بينهما، ومن بين هذه القضايا ما يلى:

١. الحدود بين الدولتين التي لم يتفق عليها بعد، والبالغ طولها نحو ٢٠٠٠كم.
٢. الديون البالغة نحو ٤٠ مليار دولار، وعدم الاتفاق على تقاسمها.
٣. أصول الدولة وكيفية تقييمها وتقسيمها.
٤. النفط والبنية التحتية المتصلة به، وكيفية التوافق على معادلة بشأنهما.
٥. الجنسية وما يتصل بها من إقامة مواطني كل دولة بأراضي الأخرى.

لا ريب إن لانفصال الجنوب تداعيات سيئة على الأمن الوطني السوداني والأمن القومي العربي، فهو قد صنع سابقة ومثالاً يمكن أن يُحتذى بها من أقاليم سودانية أخرى، سيما تلك التي أُدخلت في منظومة ما سمى الجنوب الجديد للسودان، الأمر الذي يُشجع أقاليم وقوميات في دول عربية لتحذو حذو جنوب السودان، فيُقسم الوطن العربي إلى كانتونات ودويلات وتقطع أوصاله وتنشأ دويلات جديدة في جهاته الأربع.

إن قيام دولة جنوب السودان يجعل الدولة الأم غير مستقرة وتمور بالصراعات الداخلية مع جنوبها الجديد ذي الصلة بالدولة الوليدة على النحو الذي استعرضته الورقة في جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي ودارفور، مما يؤثر على قدرة السودان في صون أمنه، ثم المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لشعبه وأمته العربية.

إن دولة جنوب السودان، بمكوناتها الاجتماعية والسياسية، وبما تعانيه من تناقضات مزمنة بين هذه المكونات، فضلاً عن عدم وجود بنية أساسية للدولة، وعدم انتشار الوعي والعلم والمعرفة، والأوضاع الاقتصادية القاسية التي يعيشها المواطن، والانتشار الواسع للسلاح بين المواطنين والميلشيات، تظل مهددة بعدم الأمن والاستقرار، الأمر الذي سينعكس على الإقليم بأثره ويفتح الباب واسعاً أمام التدخل الأجنبي.

لقد وفَّر قيام دولة الجنوب فرصة لتعزيز الدور الإسرائيلي والغربي في الجنوب، وفي تماس مباشر مع المحيط الحيوي للأمن الوطني السوداني والأمن القومي العربي، وأوجد

أرضية مناسبة للوجود العسكري في هذه الجغرافيا التي تؤثر على محيطها العربي شمالاً، وعلى البحيرات في الجنوب والجنوب الغربي، وكذلك على القرن الأفريقي شرقاً، وهي بهذا توفر منصة لانطلاق دور صهيوأمريكي جديد في الإقليم.

وقد حرم قيام الدولة الجديدة الدولة الأم موارد اقتصادية مهمة، على رأسها النفط الذي شكل نسبة ٩٠٪ من صادراتها في السنوات العشر الماضية، كما حرمها من استخدام موارد أخرى ظل بعضها كامناً في جغرافيا الجنوب، مثل موارد الثروات الحيوانية والغابية والسياحية، وأدخلها في أزمات اقتصادية تجلت في التدهور الكبير الذي أصاب العملة السودانية مقابل العملات الحرة، وزيادة معدلات التضخم، وزيادة مريعة في الأسعار، مما ينعكس سلباً على جملة الأوضاع في البلاد، وعلى أكثر من صعيد.

إن قيام دولة جنوب السودان قد أضاف دولة جديدة إلى منظومة دول حوض النيل، مما يهدد تأمين مصالح السودان ومصر في مياه النيل عبر الاستقطاب المتوقع لدولة الجنوب من قبل دول المنبع في إطار صراعها مع دولتي المصب (السودان ومصر)، والهادف إلى إيجاد معادلة جديدة تحكم قسمة المياه بين دول الحوض، وهنا تجدر الإشارة إلى أن دولة الجنوب ليس بإمكانها أن توفر لدول المنبع غير السند السياسي؛ إذ لا يمكنها أن تمضي في اتخاذ أي تدابير عملية يمكن أن تؤثر على تدفق مياه النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فكتوريا من يوغندا، ويعبر أراضيها نحو الشمال، وذلك لاعتبارات تعود إلى عدم حاجة الجنوب للمياه في الحاضر والمستقبل المنظور، خاصة أن المناخ الاستوائي الذي يتمتع به الجنوب وفّر له أمطاراً غزيرة تستمر لتسعة أشهر في السنة، مما جعل معظم أراضيه عبارة عن مستنقعات يعجز الجنوب عبر السنين عن معالجة آثارها السلبية، وهو بهذا ليس بحاجة إلى مياه إضافية تزيد من تعقيدات الواقع الذي يعيشه.

وثمة اعتبار ثان يعود إلى طبيعة الجنوب الطبوغرافية التي تتبدى في التدفق السلس والتلقائي لمياه النيل الأبيض نحو الشمال، والذي يغذي نهر النيل بـ ١٤٪ من مياهه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ٨٥٪ من مياه نهر النيل لا تمر عبر جنوب السودان، وإنما يوفرها

النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في أثيوبيا ويصب في نهر النيل عبر مسير يمر فقط في الأراضي التي تقع شرق السودان الشمالي، مما يجعل قدرة الجنوب على المدى البعيد محدودة جداً في التأثير على مياه النيل بإجراءات عملية على النحو الذي فعلته تركيا بحق نصيب كل من سوريا والعراق من المياه.

التوصيات

إن الآثار التي خلقها قيام دولة جنوب السودان في أبعادها الاستراتيجية بصفة عامة تنعكس على الأمن القومي العربي مثلما تنعكس على الأمن الوطني السوداني، وذلك للترابط والتداخل القائم بينهما بفعل الجغرافيا والتاريخ وعوامل الانتماء الحضاري، فضلاً عن وحدة المصير المشترك ووحدة القضايا والتحديات، فالأمن الوطني لكل قطر عربي يؤثر بمعطياته دون شك، سلباً وإيجاباً، على الأمن القومي العربي، وانطلاقاً من هذا المعطى فإن جهوداً كبيرة يجب الاضطلاع بها من السودان وأشقائه العرب، ويمكن إيجازها في ما يلي:

١. حشد الطاقات الوطنية لمقابلة التحديات العظام التي خلقها انفصال الجنوب، والتأسيس لمرحلة جديدة تقوم على قيم وطنية تميز بين ما هو سياسي يجوز الاختلاف والاتفاق عليه، وبين ما هو وطني يصبح الاتفاق عليه قيمة وطنية واجبة التقدير والاعتبار.
٢. التأسيس في هذه المرحلة لرؤية واضحة للقضايا الوطنية التي ينبغي على كل المكونات السياسية للساحة السياسية السودانية أن تبني عليها إجماعاً وطنياً يُجنِّب البلاد المخاطر ويمكِّنها من إطلاق عجلة التقدم التي يستحقها شعبها ويتطلع إليها، وهنا يبرز الدور الأكبر للحكومة السودانية في أن تصنع البيئة اللازمة لهذه المرحلة الجديدة، وأن توفر لها البنية التحتية التي تمكن من الانطلاق.
٣. الإجماع من قبل الحكومة والقوى السياسية على استراتيجية للتعامل مع دولة الجنوب، وتُبنى على رؤية تمضي بالبلدين إلى حيث الأمن والاستقرار وتعظيم المصالح المشتركة منعاً من الانزلاق نحو الحرب التي لا تُبقى ولا تذر.

٤. العمل بين حكومتي الدولتين لصياغة منظور جديد للعلاقة بين الشمال والجنوب يؤسس لحلول منطقية وعادلة للقضايا العالقة، ويَمكِّن من تعزيز مصالحهما المشتركة، ويدفع إلى التطلع نحو مستقبل وعمل مشترك.

٥. المضي نحو التكامل الاقتصادي بين البلدين، والذي تهيأت مقوماته وانتصبت منذ عقود، ووُزعت بينهما توزيعاً صنعته الظروف والأقدار ليصنع هذا التكامل، فالجنوب الذي ينتج النسبة الأعلى من النفط يحتاج إلى البنية التحتية القائمة في الشمال لاستكمال عملية صناعته ونقله وتجارته، ولئن وفّرت عائدات النفط للجنوب بعضاً من الأموال فإن جُل غذائه متوافر في الشمال، ولئن حبت الطبيعة الجنوب موارد فإن طريقها الأفضل للأسواق لن يكون إلا عبر الشمال وموانئه المطلة على البحر الأحمر، ولئن عُرف الجنوب بتعدد القبائل والألسن فإنه عُرف كذلك بتدني المستوى الثقافي والمعرفي، والشمال وحده من يُسهم في معالجة ذلك، لأن اللغة العربية هي وحدها التي يمكن أن يُرتقى عبرها بالمستوي الثقافي والمعرفي بوصفها اللغة الوحيدة التي يتخاطب بها سكان الجنوب.

٦. حشد الحضور العربي في الجنوب في بعديه الرسمي والشعبي، فالوجود الرسمي العربي ضرورة لتأسيس علاقات رسمية تُمكِّن من خلق مصالح سياسية واقتصادية، وحشد الحضور الشعبي عبر التجارة والاستثمار بما يُمكِّن من تحقيق مصالح كبيرة لا تكون محصورة في تعزيز الحضور الثقافي العربي في الجنوب فقط، وكذلك المساهمة في بناء الثقة بين الجنوب والعرب.

٧. العمل على محاصرة الحضور الصهيوني الذي بدأ يتمدد في الجنوب عبر عمل عربي مشترك، ووفق استراتيجية متكاملة محددة الغايات والسياسات والوسائل.

٨. خلق مصالح لدولة الجنوب في الدول العربية وتطويرها وتوظيفها في خدمة الاستراتيجية العربية المتكاملة.

٩. عمل مراكز الدراسات الاستراتيجية والجامعات ومؤسسات صناعة القرار في الدول

العربية على ابتداع حلقات دراسية متخصصة تتعمق في دراسة تداعيات قيام دولة جنوب السودان، والمساهمة في ابتداع استراتيجية عربية للتعاون مع هذه الدولة.

خاتمة

إن الوعي بأهمية الجنوب من منظور الأمن الوطني السوداني يتطلب جهوداً مدروسة ومتصلة، ويتطلب حشد كل الطاقات للحيلولة دون تأزم الأوضاع بين الشمال والجنوب، مثلما يتطلب رص الصف الوطني لمقابلة تحدي إحالة محنة الانفصال إلى منحة تُمكن الشمال من صون أمنه وأمن أمته، ثمَّ الانطلاق نحو آفاق النهوض والارتقاء التي حالت تداعيات الحرب دون بلوغها.

وإن الوعي بأهمية السودان من منظور الأمن القومي العربي يتطلب كذلك حراكاً واعيا ومدروسا من العرب، حكاماً وحكومات وشعوبا، لطي صفحة التقصير في المرحلة الماضية من التاريخ، والتي أنتجت دولةً اسمها جمهورية جنوب السودان.

المراجع

١. إبراهيم محمد آدم، **«الأبعاد الفكرية والسياسة التنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان»** مركز البحوث، جامعة أفريقيا العالمية، إصداره رقم ٤٤.

٢. **«اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحريرالسودان»**، كينيا، يناير ٢٠٠٥.

٣. تاج السر عثمان الحاج، **«الجذور التاريخية للتهميش في السودان»**، مكتبة الشريف، ٢٠٠٥.

٤. حسن صالح عمر محمد دين، **«السودان في الاستراتيجية الأمريكية بين الشرق الأوسط الكبير وأفريقيا جنوب الصحراء»**، دار السداد، الخرطوم، ٢٠٠٦.

٥. دستور السودان الانتقالى للعام ٢٠٠٥.

٦. روفائيل كوبا بادال، **«فردوس الإمبريالية: الإدارة البريطانية في جنوب السودان ١٩٠٠-١٩٥٦»**، ترجمة محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٧.

٧. عوض صالح الكرنكى، **«اليهود في السودان: الأثر الثقافى والاجتماعي والسياسي»**، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، ٢٠١٠.

٨. محمد أبو الخير سعيد، **«الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان»**، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٤.

٩. موشى فرجى، **«إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق»**، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٤.

١٠. صحيفة الأهرام اليوم السودانية.

١١. وكالة راديو نيوز للأنباء.

الهوامش

(١) روفائيل كوبا بادال، «**فردوس الإمبريالية: الإدارة البريطانية فى جنوب السودان ١٩٠٠- ١٩٥٦**»، ترجمة محمد علي جادين، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية- جامعة أم درمان الأهلية، ٢٠٠٧، ص ١٧٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٤) محمد أبو الخير سعيد، «**الأبعاد الدولية لقضية جنوب السودان**»، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٤، ص ١٠.

(٥) محمد أبو الخير سعيد، مرجع سابق، ص ١٠.

(٦) نفس المرجع، ص ١٠.

(٧) إبراهيم محمد آدم، «**الأبعاد الفكرية والسياسة التنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان**»، مركز البحوث، جامعة أفريقيا العالمية، إصدار رقم ٤٤، ص١.

(٨) روفائيل كوبا بادل: أكاديمي من جنوب السودان، ولد عام ١٩٤٤ في مدينة واو ثاني أكبر مدينة بالجنوب، تخرج فى جامعة الخرطوم عام ١٩٦٩، وحصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن ١٩٧٧، يعمل أستاذاً مشاركاً فى جامعة الخرطوم شعبة العلوم السياسية.

(٩) روفائيل كوبا بادال، مرجع سابق، ص ١٨.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٦ و١٧.

(١١) روفائيل كوبا بادال، مرجع سابق، ص ١٩.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٩.

(١٣) روفائيل كوبا بادال، مرجع سابق، ص ١٩.

(١٤) محمد أبو الخير سعيد، المرجع السابق، ص ١٢.

(١٥) روفائيل كوبا بادال، مرجع سابق، ص ١٨.

(١٦) محمد أبو الخير سعيد، مرجع سابق، ص ٢٠ و٢١.

(١٧) روفائيل كوبا بادال، مرجع سابق، ص ٤.

(١٨) موشى فرجي، «**إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق**»، مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة تل أبيب، ٢٠٠٤، ص ٧٨.

(١٩) المرجع السابق، ص ٧٩.

(٢٠) المرجع سابق، ص ٢.

(٢١) موشى فرجي، مرجع السابق، ص ٥.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٥.

(٢٣) المرجع سابق، ص ٢١.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢٦) عوض صالح الكرنكى، **«اليهود فى السودان: الأثر الثقافي والاجتماعي والسياسي»**، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، ٢٠١٠، ص ١٠٨.

(٢٧) اللواء مهندس حسن صالح عمر محمد دين، **«السودان فى الاستراتيجية الأمريكية بين الشرق الوسط الكبير وأفريقيا جنوب الصحراء»**، دار السداد، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص ٣١.

(٢٨) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، كينيا، يناير ٢٠٠٥، ص ٩.

(٢٩) صحيفة الأهرام اليوم السودانية، العدد ٣٩٣، ٢٤/ ١/ ٢٠١١.

(٣٠)راجع دستور السودان الانتقالي للعام ٢٠٠٥ الذي تمت كتابته بعد اتفاقية السلام الموقعة فى نيفاشا.

(٣١) صحيفة الأهرام: المرجع السابق، وراجع المادة ١٧٦ من دستور السودان الانتقالي للعام ٢٠٠٥.

(٣٢) اتفاقية السلام الشامل، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٣٣) وكالة راديو نيوز، ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(٣٤) تاج السر عثمان الحاج، **«الجذور التاريخية للتهميش فى السودان»**، مكتبة الشريف، ٢٠٠٥، ص ٧.

(٣٥) عبد الواحد محمد نور أحد قادة حركات دارفور، من فرط علاقته بالحركة الشعبية فى جنوب السودان أطلق ذات الاسم على حركته، يقيم الآن فى باريس وله مكتب فى تل أبيب وآخر فى جوبا عاصمة جنوب السودان.

(٣٦) وكالة راديو نيوز، ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(٣٧) وكالة راديو نيوز، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

الإدارة الأمريكية- الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة

أ. كريم مصلوح*

مقدمة

تميزت إدارة الأزمة الليبية بنوع من السرعة في الأداء، والهواجس السياسية، سواء لدى الأوروبيين والأمريكيين أو لدى الدول المجاورة جغرافيا، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى مخاوف من مستقبل ليبيا بعد القذافي نفسها ومستقبل الوضع الإقليمي ما بعد الانتفاضات، وكذلك لما قد يعرفه الملف من حدود تفاهم أوروبي وأمريكي، في بعض تفاصيل الأزمة، يتعلق حدود التفاهم هذا بنظرة بعد الدول كفرنسا ونسبيًّا ألمانيا إلى جنوب المتوسط باعتباره مجالاً تقليدياً لأدوارها السياسية في مقابل النظرة الأمريكية إلى منطقة الشمال الأفريقي كمجال حيوي سواء ضمن نظرتها إلى العالم الإسلامي، أو ضمن نظرتها الى منطقة أفريقيا، يُزكّي هذا الاهتمام الاستراتجي للسياسة الأمريكية تركيزها المتزايد على شمال أفريقيا سواء فيما يتعلق بالتعاون التجاري والاقتصادي أو الأمني والعسكري، كما تم تزكية هذه السياسة أيضاً بإحداث قاعدة أفريكوم للقيادة الأمريكية في أفريقيا.

وكان اندفاع القوى الأوروبية لإدارة الأزمة والتحكم فيها، قد أظهر أهمية الدور الفرنسي داخل حلف شمال الأطلسي منذ عودة فرنسا إليه، ومن ثمة، فإن الوجه الأوروبي لحلف الشمال الأطلسي كان بارزاً في إدارة أزمة داخل فضاء متوسطي تزداد أهميته لدى الأوروبيين، وتتجلى أهمية هذا الدور الأوروبي في تحمُّل دولتين مشاركتين جزءاً كبيراً من تكلفة التدخُّل، إضافة إلى أهمية القِطَع العسكرية، حيث شاركت كل من فرنسا والمملكة المتحدة عند بداية هذه العملية بعدة قطع عسكرية جوية: ست طائرات رافال متعددة الأغراض، وثمانية «رافال M» متعددة الأغراض تنطلق من حاملة

* . باحث ومتخصص في الدراسات الدولية- المغرب.

الطائرات شارل دوغول وست طائرات ميراج من نوع «D2000»، وثلاث طائرات ميراج «5-2000»، وثلاث ميراج «F1-C3» و «C-35» للتزود بالوقود، إضافة لقطع أخرى فرنسية، كما ساهمت المملكة المتحدة بـ ١٠ طائرات الإعصار «Typhoon»، و١٢ طائرات إعصار «Tornado»، وطائرة «VC-10» للتزود بالوقود وقطع أخرى، وساهمت دول كإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وهولندا بعدد محدود جداً من القطع[١]، في مقابل ذلك ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٤٢ طائرة من نوع «F-16 CG» و١٢ طائرة من نوع «F-16 CJ» و ١٠ طائرات ضربة النسر «F-15E » وخمسة قطع «EA-18G» وستة «A-10» وستة طائرات « AV-8B» وخمس مقنبلات إضافة لقطع أخرى[٢]، وقامت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بقيادة الأغلبية الساحقة من الطلعات الجوية مع مساهمة بسيطة من الدول الأخرى المشاركة، إلا أن المنشآت العسكرية الأمريكية كانت ضرورية للعمليات، كما كانت القدرات الصاروخية الأمريكية ضاربة في بداية الحملة وفي إقامة منطقة حظر جوي، وأيضاً قدراتها الكبيرة فيما يتعلق بأنشطة المخابرات والاستطلاع والتزود بالوقود[٣].

وتكشف هذه المُعدَّات المستعملة الأهمية الكبرى للدور العسكري الأمريكي، سواء ضمن عملية فجر الأوديسا أو ضمن عملية الحماية الموحَّدة، ويعود الأمر أساساً إلى تفسير ذو حدين، أن الدور الأوروبي في العملية العسكرية في ليبيا رغم أهميته إلا أنه ينبني على التنافس الدبلوماسي والجيواستراتيجي بين بعض القوى الأوروبية فيما بينها من جهة وبين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، غير أنها ليست على القدرة الكافية لحسم الأزمة دون دعم أمريكي وهو ما قوّى من الوجه الأطلسي للدول الأوروبية.

وكانت الدوافع الاستراتيجية والأهمية الجيوسياسية والجيوطاقية لليبيا من أهم العوامل وراء الدفع بالعملية العسكرية الأمريكية والأوروبية في المنطقة، هذا إلى جانب العوامل القانونية التي فتحت الطريق أمام هذه العملية (متمثلة في القرار ١٩٧٣ حول

ليبيا)، في هذا الصدد لا بد من التنبيه أن ليبيا كانت قد بدأت تعرف تقارباً مع الغرب منذ إعلانها التخلي عن برنامجها للأسلحة الدمار الشامل عام ٢٠٠٣، ولكن انفجار الوضع دفع بشكل تلقائي إلى تدخل هذه الدول حرصاً على استراتيجية كان قد تم البدء في رسمها منذ عقد من الزمن، تتمثل هذه الاستراتيجية في توثيق العلاقات مع ليبيا وجعلها أقرب للغرب منها لقوى أخذت تهتم بأفريقيا وبالساحل والصحراء بالخصوص، وهي منطقة تمتد من الأطلسي إلى القرن الأفريقي وفق المنظور الأمريكي، منطقة غنية بالثروات، وتضم كذلك تهديدات أخرى متنوعة للأوروبيين والأمريكيين.

تقع ليبيا في جوار دول مهمة وغنية كالجزائر والسودان ونيجريا، وهي بلدان تقع في صلب اهتمام واشنطن، كبدائل محتملة لدول أخرى في آسيا، وهي جزء أيضاً من بلدان حيوية للأوروبيين والأمريكيين في الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل (الشرق الأوسط الكبير من منظور أمريكي)، وهي كذلك مجاورة لبلدان ضعيفة ذات علاقات تقليدية مع الفرنسيين كمالي والنيجر(هذا الأخير غني باليورانيوم) والتشاد.

إن الإشكالية الأساسية في التعاطي الأورو أطلسي: تتمحور في أسلوب إدارة الوضعية الحالية، وإيجاد الآليات المناسبة بعد تسوية الأزمة لترتيب مرحلة إقليمية بملامح جديدة.

فهل يتعلق الأمر بإدارة أزمة هامشية، أم هي إدارة لأزمة تقع في قلب التفاعل الاستراتجي الأمريكي والأوروبي، مع تطورات جيوسياسية وجيواستراتيجية في جنوب المتوسط، تكشف عن استمرار البعد العبر أطلسي للأمن الأوروبي في المتوسط؟

الإدارة الاستراتيجية للأزمة الليبية

منذ البداية، وبالنظر إلى الطابع العسكري الذي اتخذته الأزمة الليبية، كان من الراجح أنها ستزيد من الاهتمام الدولي بليبيا، وبالخصوص الاهتمام العَبْر أطلسي، ومن ثمة شكلت الأزمة الليبية مجالا حقيقياً وخصباً لإدارة مشكلة جديدة وفق منظور أطلسي، دون السماح بهيمنة التناقضات عليها.

أولاً: الاهتمام الدولي بالأزمة الليبية

تميز هذا الاهتمام ببروز تيارين أساسيين، **الأول** تمثله القوى التقليدية الغربية والمناصرة للتدخل، و**الثاني** تمثله قوى دولية محافظة وصاعدة.

أ. اهتمام الحلفاء

إن اعتبار مسرح الأزمة هو الضفة الجنوبية للمتوسط، لم يكن كافيا لتبرير مواقف ذات أولوية لبلدان كفرنسا وإيطاليا وكذا تركيا، واضطرت هذه البلدان، رغم بعض التحفظ الذي اكتسته الدبلوماسية التركية في البداية، اضطرت إلى التعاطي مع الأزمة وفق مقاربة تقوم على وحدة الأسلوب، وتنويع الأدوار، مراعاة لما قد يوفره تجنب الخلاف من توزيع ضمني للقوة والمصلحة في المتوسط، إذ لا يملك أي طرف دورا مُهيمناً ومنفرداً.

كانت أولى الملاحظات الأساسية بعد استصدار القرار ١٩٧٣ عن مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والقاضي بحماية المدنيين وإقامة منطقة حظر جوي وحظر ولوج السلاح إلى ليبيا، هو التعاون الفرنسي البريطاني الأمريكي(عملية فجر الأوديسا)، قبل تحويل المهمة لحلف الشمال الأطلسي (عملية الحماية الموحدة)، وكان التصرف الأخير، الذي عرف الحد من الدور الأمريكي، بمثابة احترام واشنطن لاستراتيجية الحلف المقررة منذ سنة ١٩٩٩ والقائمة على ترك الأزمات القريبة من أوروبا والتي تهم الأوربيين بالدرجة الأولى للأوروبيين، وكذلك ضمن سياسة أمريكية تقوم على مزيد من الإنصات لحلفائها الأوروبيين، بعد انفرادها في عدة ملفات في عهد حكم إدارة بوش الابن.

تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية وفق خطة تراعي بالأساس الدور الفرنسي وتتجنب مزيداً من الانتقادات، ولكن كلما تصاعدت مطالب وقف الضربة العسكرية من بعض الدول كتلك التي عبرت عنها مجموعة بريكس[٤] BRICS: (برازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا)، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بدورها الدبلوماسي للدفاع عن قرار مجلس الأمن وضرورة تنحي القذافي، كما كان الشأن للمقال الذي وقعه قادة الدول الثلاث (أوباما- ساركوزي- كامرون).

ولقد شاهدنا بعد ذلك كيف تغيرت مواقف هذه الدول كليا لصالح المجلس الانتقالي الليبي[٥]، بعدما كانت تتهم الغرب بالتدخل لأجل مصالحه وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، هذا السلوك الصادر عن بلدين كروسيا والصين خصوصاً، ينبه الدول الأخرى إلى أنهما ليسا حليفين جديرين بالثقة، أو قادرين على فرض اتجاه آخر للأمور، ولم يكن لأحد أن يتوقع ذلك، لأنه لو كان لهذه القوى دوراً حقيقياً ستلعبه لقامت به لتوجيه القرار ١٩٧٣ في اتجاه آخر، إنها قوى لا تغامر بمصالحها مع الغرب، وتقوم على المناورة لتبرير سلوكها.

ب. الأزمة من منظور القوى الصاعدة والقوى الأخرى

بالنسبة للرأي العام الدولي، فإن مواقف القوى الصاعدة كتلك التي عبرت عنها «دول بريكس»، هي مواقف محافظة وتعبر عن احتياط وحذر من مواقف التدخل الدولي، ما يعني أن القوى الصاعدة تنظر إلى التدخل كامتياز غربي. بالنسبة لتركيا، العضو في حلف الشمال الأطلسي والتي تسعى لرسم سياسة شرق أوسطية جديدة، دخلت في تنافس جديد مع قوى أوروبية التي ستستفيد من مرحلة ما بعد نهاية الأزمة الليبية[٦]، بالخصوص مع فرنسا والتي لا ترتبط معها بعلاقات جيدة جداً[٧]، وعليه في فضاء جيوسياسي مهم ولكنه هش كشمال أفريقيا، وفي ظل لا مستقبل نظام القذافي، كانت تركيا ملزمة على الالتحاق بالركب والوقوف مبكرا إلى جانب تسوية دون القذافي، وكانت تركيا انتقدت في البداية انخراط الناتو في إدارة الأزمة في ليبيا، كما انتقدت فرنسا بشكل كبير، وبعد تحول القيادة للناتو عبرت تركيا عن موقف مؤيد للعمليات، وهذا يعني بالنسبة لتركيا تنويع الأطراف المشاركين في إدارة الأزمة، وعدم انفراد الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين بهذا الدور، ولكن هذا الموقف جاء بعد زيارة الجنرال جيمس ستافريديس قائد القيادة الأوروبية العليا، إلى تركيا في ٢٣ مارس ٢٠١١ ، وقبلت بذلك تركيا المشاركة في الحصار البحري دون العملية الجوية[٨]، (ساهمت تركيا بست سفن حربية) وقامت بعد ذلك بالمساهمة بتقديم المساعدة الإنسانية. ويثبت هذا السلوك حقا استمرار تركيا في تحالفها الاستراتيجي مع

الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما يشوب هذا التحالف أحياناً من شكوك مع جيرانها الأوروبيين، مع محاولة إحداث توازن لا يؤثر على صورتها الإقليمية، ومن ثمة يصعب القول أن لتركيا دوراً إقليمياً أكبر مما تطمح إليه، كما يصعب القول بوجود متغيرات كبرى في واقع القوة الاستراتيجية في المجال المتوسطي.

بالإضافة إلى هذه الأدوار يمكن ملاحظة الدور البارز لدول مجلس التعاون الخليجي في الأزمة الليبية المُسْتَنِدة على غطاء الجامعة العربية، ولقد استطاعت هذه الدول بلورة موقف متقدم من هذه الأزمة، وقفت من خلاله بسرعة فائقة إلى جانب الثوار إعلاميا، دبلوماسيا واستراتجياً.

أظهرت مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، تقاربها الكبير مع المقاربات الأورو- أطلسية للأزمات المجاورة لها، ومن ثمة، يمكن اعتبارها- أي هذه الدول- حليفة للحلف بتَرْجَمة هذا التقارب بلعب دور في إطار هذه المقاربة الأورو- أطلسية[٩]، ولكن أيضاً كانت هذه الدول على علاقات سلبية مع نظام الحكم السابق، في الوقت الذي يزداد اهتمامها بشمال أفريقيا، وسيكون لهذه الدول أيضاً دوراً تلعبه بعد نهاية الأزمة وفي مرحلة الإعمار، وفي الاهتمام عموما بالأسواق والاستثمار في المنطقة.

ولقد تزامن التعاطي الدبلوماسي والاستراتجي لدول مجلس التعاون الخليجي مع تفاقم أزمة البحرين أيضاً، حيث ساهمت الأزمة الليبية وانخراط الناتو فيها مع غطاء إقليمي وفرته الجامعة العربية، في التغطية على الأزمة البحرينية (وكذا الأزمة السورية مع وجود الفارق بين حجم الأزمتين)، ومن ثمة فإن تدخُّل قوات درع الجزيرة على أساس اتفاق خليجي في البحرين، هو جزء من خطة تفاعل مُتَبَادل في السياسات الأوروأطلسية. ويمكن تفسير تهميش الأزمة البحرينية بعاملين، إقليمي وجيواستراتيجي: فمن الناحية الإقليمية تقع البحرين ضمن المنطقة الخليجية ذات التشابه الكبير في الإدارة والحكم والسياسة، ومن ثمة فإن انفلاتها يعني ضمنيا التأثير المباشر على كل دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تحقيق نتيجة إضافية للطرف الإيراني، وثانيا، تحظى هذه الدول بدعم

أمريكي مقابل تحالف إقليمي، ويعكس هذه الحقيقة من الناحية الجيواسترتيتجية وجود الأسطول الخامس الأمريكي بالبحرين أحد أهم مناطق التوازنات الدولية إضافة للباسيفيك، ورغم صِغَر بلد كالبحرين إلا أن ارتباطاته هذه تُظهر الأزمة على أنها قضية شيعية سنية من جهة، ويمكن حلها في إطار سياسات إقليمية من جهة أخرى[١٠].

في المقابل، أظهر الاتحاد الأفريقي نكسة كبيرة في التعاطي مع الأزمة الليبية، وهو ما أثَّر على أداء المنظمة وقدرتها على تبني سياسات مستقلة وواضحة، ورغم محاولته تدارك الموقف بدعم تبني الدعوة إلى التواصل مع المجلس الانتقالي الليبي[١١]، إلا أن اللجنة المؤقتة الرفيعة المستوى التي تم تعيينها كان دورها هامشيا واقتصر أداؤها على التتبع وتقديم بعض المبادرات، وظل دور الاتحاد الأفريقي محصورا في الدعوة إلى الحل السياسي، بالخصوص في قراره الداعي إلى التسوية السلمية للنزاع وهو القرار الذي أصدره الاتحاد الأفريقي حول التسوية السلمية للأزمة الليبية[١٢]، إضافة للتشبث بالدعوة إلى الحوار السياسي بين الطرفين، وهو ما حاولت اللجنة المؤقتة للاتحاد الأفريقي القيام به[١٣] لكن دون القدرة على التأثير في مجرى الأمور.

ولم تلعب الجزائر، الفاعل الرئيس في الاتحاد الأفريقي والجارة لليبيا، دوراً تفاعلياً إزاء الأزمة الليبية، وهذا يمكن تفسيره بضعف تجربة البلد في التدخل في أزمات كهذه، إضافة إلى اقتسام المخاوف الداخلية والإقليمية من متغيرات المحيط، الناتج عن هشاشة العلاقات الإقليمية، فعندما تكون العلاقات الثنائية والإقليمية كثيفة يكون لدول الجوار دوراً بارزاً في إدارة مثل هذه الأزمات والنزاعات، وعندما تتسم هذه العلاقات بالضعف أو الانقطاع فإنه لا يكون لدول الجوار في الغالب منفذاً تدخل به في هذه النزاعات، مثلاً تكون علاقتها بالمعارضة محدودة أو منعدمة ومعرفتها بواقع التحولات في البلد نادرة، ومستوى المصالح متدنية، والعكس يمكن تصوره، ففي حالة وجود علاقات إقليمية كثيفة في إطار الاتحاد المغاربي مثلاً كان سيكون تدخل الجوار أمراً أساسياً وأولياً، وهذا ما يمكن أن يُدْعَى بالبيئة الجيوسياسية الصلبة في مقابل البيئة الجيوسياسية الهشة.

تبين هذه التقاطعات كلها، أن الموقف الدولي من الأزمة الليبية كانت الغلبة فيه

للمنظور الأورو- أطلسي وذلك لعوامل مرتبطة بطابع البيئة الإقليمية التي يتحرك فيها الغرب أكثر من أي طرف آخر، والدليل الثاني على ذلك أن أياً من الأطراف الإقليمية لم تستطع لعب دور متقدم في تسوية الأزمة وحسمها استراتيجياً، فالجامعة العربية لا تتمتع بالمؤهلات الدبلوماسية ولا الاستراتيجية على ذلك، كما اتسم الموقف الأفريقي بالتردد وعدم القدرة على المبادرة، أما موقف الاتحاد الاوروبي فهو يتميز بالانقسام وتعدد الاطراف، وعدم اتساق سياسته الخارجية في مقابل محدودية قدراته العسكرية.

وبخصوص القوى الناشئة فإنها لم تكن ترى في ليبيا بلداً مهماً لسياساتها الدولية، ولا تتمتع بالقدرات اللازمة لحسم القضايا الاستراتيجية، بالخصوص في المحاور الجغرافية المحاذية للمحور الأطلسي.

ثانياً: إدارة عبر أطلسية للأزمة

دبلوماسياً واستراتيجياً، أثار التدخل في ليبيا وتعاطي التحالف الدولي مع الأزمة الليبية بعض الغموض، وذلك لتداخل هذه العملية مع سياق إقليمي اتسم بالانتفاضات ضد أنظمة قديمة أولاً، ومن جهة ثانية في البحث الأوروبي والأمريكي في إيجاد موطئ قدم في بنية جيوسياسية مرشحة للتغيير إن لم يكن قادراً على التأثير فيها من البداية، وثالثاً للفراغ الأمني في جنوب المتوسط مقارنة مثلاً بشرق المتوسط، والذي ساهم في تأخير عملية دولية ما ضد سوريا. ورغم هذا الدور الأورو أطلسي في إدارة الأزمة فإن بعض الباحثين يعتبرون أن الغرب لم يملك استراتيجية إزاء الأزمات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولم يقدم جواباً استراتجياً مقنعاً، ولكن فقط سياسات تهدف إلى الوقاية أو الحد من الخسائر[١٤]، وحسب هذا الرأي فإن الغرب تعامل مع الأزمة الليبية بشكل منفصل عن الواقع الجيوسياسي المتحرك في مناطق تشمل الخليج والمشرق وشمال أفريقيا.

عموما، يتعلق الأمر بالموقف من دكتاتورية قديمة، ومن وجود مناخ إقليمي متبرئ من القذافي، إضافة إلى الانتفاضات والفراغ الإقليمي، كل هذا سهل من استصدار قرار الأمم المتحدة، فهذه العوامل مجتمعة جعلت بعض التحليلات لم تستطع إيجاد الطريق

الصحيح لتفسير الأزمة[١٥]، بل أحدثت تداخلا بين الآراء الأكاديمية والمواقف الدبلوماسية، بين عمليات الغرب المرفوضة مثلاً في أفغانستان وبين العملية الليبية التى واكبت تحرك إقليمي.

واستراتيجيا كشفت الأزمة الليبية عن صعوبة تفسيرها، فهل هي مجرد حرب حمائية للمدنيين، أم هي حرب وقائية ضداً عن احتمال نشوب نقطة اضطراب حساسة مجاورة للغرب، أو مناسبة استراتيجية حقيقية لتجريب الدور الأورو أطلسي في جنوب المتوسط، ولما لا فرض واقع عملي لأداء حلف الشمال الأطلسي في شمال أفريقيا وفي المتوسط بشكل عام؟

بالنسبة للنقاد الواقعيين يمكن أن يطرحوا سؤالاً تقليدياً طرحه سيرج حاليمي Serge Halimi في مقالته المذكورة سابقا: «من يعتقد أن الدول يمكن أن تعبئ مواردها وأسلحتها لهدف ديمقراطي؟» مهما يكن، فإن الأطراف الملتزمة في ليبيا كشفت عن تناقضات مهمة في إدارة الأزمة، ولكن مع فرض أمر واقع مقاربتها:

أ. انقسام وتنافر أوروبي

منذ البداية اختلف الأوروبيون حول إدارة الأزمة الليبية، وذلك حسب درجة اهتمامهم بالمتوسط، وهكذا تراوح الموقف بين اندفاع فرنسي، بتعاون بريطاني مع تحفظ ألماني، وكشف الواقع بسهولة صعوبة رسم سياسة خارجية أوروبية موحدة، ولكن كذلك عدم قدرة الأوروبيين للعمل سريعا لحل أزمة تقع في جوارهم، ويظهر أن درس البلقان لم يحقق النتائج المرجوة، ولم تستطع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع[١٦] (PESD) أن تكون كافية لإدارة أزمة ذات تداخل دولي حقيقي، هذا الواقع أظهر- حسب المتتبعين- أن الاتحاد الأوروبي ليس قوة قادرة على إدارة الأزمات الإقليمية[١٧]، وأنه استراتجيا يظل في أمس الحاج للغطاء الأمريكي.

من جهة أخرى، فإن عشر دول فقط من أصل ٢١ دولة أوروبية في الناتو التزمت بالمشاركة في المهمة، هذا علما أن ٥٠٪ من التكلفة تتحملها كل من فرنسا وبريطانيا[١٨].

ومن ثَمَّ، فإن الحضورالأوروبي كان خاضعا للتحالف بين باريس ولندن القويتين باتفاقهما العسكري الذي أبرم في تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠١٠، ولذلك كان التقليل من فرص الاتحاد الأوروبي لأداء دور مركزي في هذه القضية، في مقابل ذلك تم التعاون مع واشنطن ذات القدرات العسكرية الكبيرة لإدارة أزمة عسكرية[١٩]، وصف هذه الحالة الأستاذ عبد الرحيم المصلوحي بالوطنية السيادية والأطلسية الملحة[٢٠].

استراتيجياً ودبلوماسياً، سيكون لأسلوب إدارة الأزمة تداعيات على الاتحاد الأوروبي من ناحيتين:

أولاً: من ناحية التعامل الاستراتيجي مع الضفة الجنوبية للمتوسط: إذ ستجعله يعيد التفكير في مقاربة أمنية شاملة، قد ترتبط بإطار مشترك، ويمكن ملاحظة ذلك في خطاب فرانكو فراتيني Franco Frattini: «لقد ذكَّرت كذلك بمقترح مقدم في سنوات التسعينيات من طرف وزير خارجية إيطالي سابق وهو مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط والشرق الأوسط، كوسيلة لمعالجة قضايا الأمن والتنمية عبر مقاربة شاملة، كما ذكرت بمخطط مارشال جديد(...)»[٢١].

إن الأمر هنا لا يتوقف فقط على حلف الناتو الذي لديه آليتان بشأن المتوسط والشرق الأوسط، وهما مبادرة إسطنبول حول الخليج (٢٠٠٤) ومبادرة الحوار المتوسطي(١٩٩٤)، بل في إطار تنافسي داخل الأطلسي. أكيد أن الاتحاد الأوربي باعتباره فاعلا اقتصاديا أساسيا في المنطقة قد يفكر في امتلاك إطار للتعاون الأمني المشترك يضم كذلك إدارة الأزمات وفق استراتيجية حيوية، فطموحاته السياسية تحد منها قدراته العسكرية المحدودة.

ثانياً: أما من ناحية التعامل الدبلوماسي: فإن إيجاد أرضية لهذا التعاون الأمني لا يمكن أن تتم إلا في إطار توافق متوسطي، وهذا من الصعب تحقيقه، مما يعني البحث في صيغة أكثر قبولية، تبدأ من السياسي والاقتصادي نحو الأمني والعسكري، وهي الصيغة الأكثر واقعية على ما يبدو، ويظهر أن الفرنسيين يفهمون هذا الموضوع، فكل

تصوراتهم حول المتوسط تنصب أساسا حول قضايا ذات طابع اقتصادي.

كل هذه المقاربات، لا يمكن أن تتم بعيدا عن الأمريكيين، لأن دورهم في المتوسط حيوي، وجزء من السياسة العالمية الأمريكية.

ب. الولايات المتحدة الأمريكية: تثبيت التفاهم مع الأوروبيين

منذ بداية الأزمة الليبية أظهر الغربيون اختلافا في وجهات النظر حول المسألة، فالمملكة المتحدة وفرنسا مؤيدتان للتحرك، والولايات المتحدة الأمريكية أقل حماساً[٢٢]، وقلة الحماس هذه التي أبدتها الإدارة الأمريكية هي تعبير عن ترك دور أساسي لحلفائها الأوربيين، وعدم رغبتها في الانخراط في أزمة أخرى، بالنظر لوجودها في مناطق أخرى، إضافة إلى التكلفة الجديدة التي يفرضها مثل هذا التدخل. ولكن الأمريكيين أظهروا مشكلة كبيرة في التعامل مع الأزمة الليبية، حيث إنهم عرفوا منذ البداية أن الدور الأمريكي يظل مطلوبا، ومن الناحية العسكرية فهي الأقدر، فقيادة الأسطول السادس تتم من نابولي (إيطاليا)، وتتحكم في القيادة الجنوبية لحلف الشمال الأطلسي في أوروبا، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نفسها الطرف الوحيد الذي يملك مصالح في مجموع البحر الأبيض المتوسط، بينما تركز فرنسا على شمال أفريقيا، وإسبانيا على المغرب، وإيطاليا على تونس، وألمانيا على تركيا، وعسكريا فإن إسبانيا مثلاً لا تمتلك حاملة طائرات، وإيطاليا لا تخصص أكثر من ١٪ من الدخل الإجمالي العام للدفاع[٢٣]، بينما يمكن التسجيل بشأن فرنسا- رغم أهميتها العسكرية- ضعف تجربتها في إدارة أزمة من هذا الحجم، ومن ثَمَّ، فالولايات المتحدة الأمريكية تبقى قطب التحالف الأساس.

أهمية ليبيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي جزء من اهتمامها بالشرق الأوسط وكذلك بأفريقيا جنوب الصحراء، وهي بوابة نحو دول أكثر أهمية كمصر وسوريا، إضافة لذلك، أن ليبيا، كانت قد اتخذت القرارات بشأن وقف برنامجها لأسلحة الدمار الشامل وتعاطيها مع أزمة لوكربي، وهي كلها مؤشرات فتحت علاقات جديدة لها مع واشنطن ومع أوروبا كذلك.

إن الدور الأمريكي في الأزمة الليبية يبقى بارزا رغم ذلك، بالخصوص أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت فاعلاً رئيساً في قيادة عملية فجر الأوديسا، وأولى الضربات لعبت فيها القوات الأمريكية دوراً محورياً، وهي التي سببت أولى الهزائم لكتائب القدافي، رغم أن الأمريكيين بيَّنوا منذ البداية- كما عبر عن ذلك روبرت جيتس- أن فرض منطقة حظر جوي «تتطلب عملية واسعة: فلبيبا أكبر من البوسنة بـ ٣٥ مرة، حيث في الحالة الأخيرة أقام الناتو منطقة حظر جوي في سنوات التسعينيات بحوالي ٢٤٠ طائرة»[٢٤]، كما لا بد من التنبيه أنه لأول مرة سيتم إقحام قيادة الافريكوم USAFRICOM في عملية كبيرة كهذه، مع اقتسام القدرات مع القيادة الأمريكية بأوروبا USEUCOM[٢٥].

رغم ذلك انخرط الأمريكيون في إدارة الأزمة، وتحملوا جانباً من المسؤولية، بل جعلوه من المهام المرحلية الأساسية كما عبر أوباما إثر تعيين ديمبسي على رأس أركان الجيش في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١١.

المصالح الاستراتيجية للأمريكيين في ليبيا ذات أهمية بالغة، فهي جارة لمصر وللجزائر، وليست بعيدة عن إسرائيل، وتستثمر شركات أمريكية في البترول الليبي (الشركة Occidental Petroleum Oxy)، كما أنها منطقة سيتنامى فيها دور الصين مستقبلاً باعتبارها بوابة نحو أوروبا وأمريكا، بساحل متوسطي بالغ الأهمية يمكن أن يستقطب موانئ تجارية مهمة.

إن التوافق الأمريكي- الفرنسي- البريطاني في إدارة الأزمة الليبية، سيمنح للعلاقات العبر أطلسية مزيداً من التوافق والثقة والاستمرار، فواشنطن نجحت ليس فقط في الاستشارة مع حلفائها، ولكن كذلك بجعلهم يأخذون زمام المبادرة، مع تقديم الدعم الدبلوماسي اللازم، سواء من حيث دعم موقف تنحي القذافي أو التعاطي مع المجلس الانتقالي، وهذا الدور كله لم يكن خارج حلف الشمال الأطلسي.

الناتو في الضفة الجنوبية للمتوسط

أثار تدخل الحلفاء منذ البداية قلقاً داخل الحلف الأطلسي، إلا أن بعض الدول التي لم تحبذ التدخل منذ البداية كتركيا وألمانيا غيرت من أسلوبها بعد تفويض القيادة للناتو، وإيجاد نفسها أمام أمر واقع، وعلى جانب آخر، يمكن أن يعيد الدور الأطلسي إلى الذهن أهمية فرض المقاربة الأمنية الشاملة، فالقضية ليست حماية مدنيين ولكن كذلك أمن مشترك، سيعود بقوة في السياسات الأوروبية المتوسطية.

أولاً: المسؤولية في ليبيا

بعد قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، أصبح السؤال واقعيا حول الجهة التي تتحمل المسؤولية في ليبيا: المسؤولية العسكرية من حيث قيادة العمليات والمسؤولية الدبلوماسية، من حيث الدفاع عن واقع جديد في ليبيا.

ولا شك أن عدم تحمّس الأمريكيين الكبير للأزمة الليبية، جعل الجزء الأكبر من المسؤولية للفرنسيين والبريطانيين، وبعد ذلك في حلف الشمال الأطلسي، إضافة لدول أخرى مهمة دبلوماسيا وجيوسياسيا كإيطاليا، ثم إحداث مجموعة الاتصال حول ليبيا كطرف مسؤول سياسيا، تتكون من دول أخرى كقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب.

أ. المسؤولية الأوروبية

استطاع الأوروبيون تولّي إدارة الأزمة الليبية بالمشاركة في العملية العسكرية، كما أوقفت ألمانيا وتركيا تحفظاتهما بتسليم القيادة للناتو. ورغم أن هذا الأخير كان هو القائد الفعلي للعمليات، فإن الدور الأوروبي ذو أهمية بالغة، سواء من حيث القيادة أو الأسلحة أو من حيث القواعد المستعملة (قبرص، صقلية، كورسيكا...، ومنها قواعد الأسطول السادس الأمريكي).

إن الإشارة الأكثر أهمية لهذه المسؤولية تتمثل في إعادة تعبير عن ميزان قوى تقليدي في المتوسط لم يتغير لقرون طويلة، كان آخر تمظهراته في الحرب الفرنسية والبريطانية على

مصر بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، رغم أن عدة معطيات تغيَّرت واختلاف دوافع كل عملية. وإضافة لهذا العامل، هناك الجوانب المالية المتعلقة بتكلفة العملية، والتي ستقدرها وزارات الدفاع في البلدان المعنية، والذي يتحمله الحلف يغطي فقط استعمال الوسائل الخاصة بالمنظمة، بمعنى أشياء محدودة: أنظمة القيادة والمراقبة وطائرات الأواكس AWACS[٢٦].

نظرياً يمكن وضع التكلفة العامة لإدارة الأزمة على دول حلف الشمال الأطلسي، ولكن عمليًّا، فإن ترتيبات ما بعد انتهاء الأزمة ستترتب عنها امتيازات كبيرة للدول المعنية بالتدخل في ليبيا، بالخصوص من خلال الحصول على صفقات الإعمار والاستثمار ...إلخ.

إن الدول الأوروبية المتوسطية، بالخصوص منها فرنسا وإيطاليا، تخول لها الأزمة الليبية مختبرا حقيقيا لتقييم دورها المتوسطي، الذي رغم أهميته ظهر مرتبطا بدعم قوى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية أو حلف الشمال الأطلسي، ولكن كذلك بتأييد عربي، وقد نشهد بعد هدوء الوضع في المنطقة، ربما مبادرات دبلوماسية متوسطية جديدة، من قبيل إعطاء دفعة جديدة للاتحاد من أجل المتوسط(UpM)، أو البحث في تطوير صيغة جديدة للتعاون.

ب. المسؤولية الأطلسية

إن المسؤولية الأطلسية اتخذت بُعداً سياسياً من حيث التفاعل مع أزمة مجاورة في ظل تحولات بدأت منذ ١٩٩١، ولكن كذلك، وهذا هو المثير للأهمية، أنها تكتسي طابعا استراتيجيا، وهو التدخل لسد الباب أمام أي دور عسكري لجهة ما أو قوة ما في منطقة هي بمثابة ضاحية أو جوار للفضاء الأورو أطلسي.

ولقد اتضح منذ البداية أن حماسة التصرف إزاء الأزمة الليبية تحكم فيها القادة السياسيون بينما أظهر العسكريون شكوكا إزاء ذلك، يقول بهذا الشأن أنطوني كوردسمان Anthoney H. Cordesman: إن اختيار الدول الثلاث للتحرك جاء بعد

رؤية المتمردين يتقدمون بسهولة واضحة نحو القذافي، ولقد أبدى المحللون والخبراء العسكريون الحذر والمشاكل والشكوك التي يحتوي عنها هذا التحرك لكن القادة السياسيين ألغوا هذا الحذر(٢٧).

فالمعركة كانت مكتسبة منذ البداية، ولم يكن من الممكن تصور ليبيا صعبة عن ذلك، فهي ذات ديمغرافية محدودة لا تتجاوز ستة ملايين نسمة، ورغم شساعة البلاد الليبية، إلا أن التمركز السكاني والاستراتيجي يقع على الساحل المتوسطي للبلد، مما يُخفِّف من الصعوبات العسكرية.

ورغم هذه المعطيات المساعدة، فإن أية ضربات جوية لا يمكن التكهن باانتصارها السهل في نزاع داخلي. ومن ثمة، فإن أكبر المخاوف كانت من التدخل البري، وهو ما عكسه القرار ١٩٧٣ من خلال حظره صراحة أي تدخل بري في ليبيا، إلا أن هذا التدخل البري بقي مستبعدا للسياق الخاص بهذه العملية، ويمكن أن تُبرم اتفاقيات بين الناتو و دول مشاركة في العملية مع الحكومة الانتقالية في ليبيا للمساعدة على إدارة الجيش و إعادة تنظيمه لأجل أهداف ذات طابع علاجي، ولتجاوز مخلفات الفراغ الأمني، بمعنى بناء السلم، لأن مستقبل الأزمة قد لا ينفي استمرار بعض المواجهات المسلحة الصغيرة والمتقطعة بعد الإطاحة بالقذافي.

ويكشف الحجم النهائي للعمليات التي تم القيام بها أهمية الدور الذي تحمَّله الناتو والذي اعتبره على الأقل من الناحية الرسمية أنه أحد العمليات الناجحة في تاريخ الحلف كما صرح بذلك أمينه العام راسموسن. فحسب الحلف فإن عمليات الحماية الموحدة في ليبيا تطلبت حوالي ٨٠٠٠ جندي وأكثر من ٢٦٠ طائرة، منها طائرات حربية، مراقبة، استطلاع، التزود بالوقود، هليكوبترات هجومية، و ٢١ سفينة منها سفن الإمداد، فرطاقات، مدمرات، غواصات، سفن هجومية برمائية وحاملات طائرات، وأكثر من ٢٥٦٠٠ طلعة جوية بما في ذلك ٩٧٠٠ طلعة ستريك Strike sorties لتحديد الأهداف، وتم تدمير منها أكثر من ٥٩٠٠ وأكثر من ٤٠٠ مدفعية أو قاذفات صواريخ وأكثر من ٦٠٠ دبابة أو عربة مدفعية(٢٨).

من جهة أخرى، عبر الناتو عن وقف مهمته في ليبيا في ٣١ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١، كما عبر أيضاً عن التزامه بتقديم المساعدة للحكومة الليبية، وهو يعني أولا العزم على التحكم في مسار الأزمة، وثانيا المشاركة المدنية في إطار الأدوار الجديدة للحلف كفاعل سياسي أيضاً، ولصياغة صورة جيدة للحلف في الضفة الجنوبية للمتوسط.

ثانياً: مستقبل التعاطي الأمني مع جنوب المتوسط

سيكون للأزمة الليبية، مع ربطها بسياقها في تونس ومصر وعموم شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تأثير واضح على إعادة مقاربة السياسة الأمنية الأوروبية في المتوسط، وقد يدفع بالقوى التقليدية في حوض البحر الأبيض المتوسط إلى تقديم مبادرات جديدة أو إحياء قديمة أو تطوير الموجودة.

أ. التأثير الأمني للأزمة الليبية

يمكن رصد أهم الانشغالات الأمنية الأوروبية من الأزمة الليبية في الأمن البشري، إذ تتخوف دولة كإيطاليا من تزايد تدفق المهاجرين وتسعى لرسم سياسة في المنطقة المتوسطية تقوم على التعاون لمنع الهجرة السرية. بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية باستظهار الدور العسكري.

- **الأمن البشري**

إن التأثيرات الأمنية للأزمة الليبية متعددة بالنظر لاتساع توظيف مفهوم الأمن في العلاقات الخارجية للدول المتوسطية، وكان من بين القضايا الأمنية التي تم التركيز عليها عبر تاريخ تطور العلاقات الأورومتوسطية، مشكلة الهجرة الدولية والأفريقية بالخصوص في حوض المتوسط، وتعتبر إيطاليا اليوم البلد الأكثر تضرراً من تدفق المهاجرين من السواحل الليبية والتونسية، ولقد سبق لإيطاليا الدخول في علاقات ثنائية مع حكم القذافي، من بين العناصر التي قامت عليها منع تدفق المهاجرين نحو إيطاليا، ويؤكد المسؤولون الإيطاليون على هذا الموضوع في تصريحاتهم الرسمية بشأن الأزمة الليبية، كما أن الواقع أكد أن وجود هذه الأزمة زاد من النتائج الأمنية للهجرة، وعلى الأقل بالنسبة

لدول ضفة جنوب أوروبا، وفي هذا الصدد فإن الناتو أكد قيامه بإنقاذ أكثر من ٦٠٠ مهاجر منذ انطلاق عملية الحماية الموحدة[٢٩].

إضافة لهذا العنصر، هناك عناصر أخرى تقليدية تقلق الأوروبيين في علاقاتهم المتوسطية، وخصوصا وجود جماعات مسلحة تسمى بالإسلامية، ويمكن ملاحظة ذلك في الحالة الليبية من الشكوك في بعض الشخصيات، لكن من جهة أخرى فإن الوضع تم تحديد إطاره عن طريق الانخراط الامريكي والأوروبي الكبير في ليبيا، وفي أهمية دورالناتو في حسم الأزمة وأيضاً في وجود مجلس يحظى بالاعتراف، كل هذه العناصر تحد من انفلات أمني كبيرفي المنطقة، وأكدت الإطاحة بالقذافي عن حدود هذه الشكوك، وفي رأيي، إذا كانت هناك عوامل ستُصعِّب من الانتقال في ليبيا فهي بالأساس عدم وجود مجتمع سياسي يتقبل هذا الدور بمرونة.

ولقد كشفت هذه المؤشرات مثلاً وجود فراغ حقيقي في المتوسط من ناحية التعاون الأمني، ويتعلق الأمر بحاجة قديمة عبرت عنها بعض الأفكار الأوروبية، من قبيل إحداث منظمة تعنى بالأمن والتعاون في المتوسط على شاكلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهذا الموضوع كان قد أشار إليه مسؤول إيطالي عام ١٩٧٢، وهو (ألدو مورس Aldo Mors)، وتم معارضة نفس هذا المشروع الذي طالبت به فرنسا ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢ من طرف إيطاليا وإسبانيا[٣٠]، هذا الموضوع أعاد وزير الخارجية الإيطالي حالياً فرانكو فراتيني- كما سبقت الإشارة إليه- التذكير به مع الأزمة الليبية، مُقْترحاً إحداث هذه المنظمة للأمن في المتوسط والشرق الأوسط لمعالجة القضايا الأمنية الشاملة[٣١].

وننبه هنا أن السياسات الأمنية في المتوسط كانت دائما أورو متوسطية، بمعنى أنها كانت تأتي ضمن مبادرات أوروبية تشمل المجالات التجارية والاجتماعية والاقتصادية نحو المنطقة، مثل المنتدى المتوسطي (١٩٩٢)، ومسلسل برشلونة في إطار الشراكة الأورو متوسطية ١٩٩٥ ثم في إطار السياسة الأوروبية للجوار[٣٢] ٢٠٠٤ وآخرها كان الاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٠٨ أو في إطار أورو أطلسي مثل الحوار المتوسطي في إطار الناتو ١٩٩٤، الذي تحول إلى شراكة متوسطية منذ ٢٠٠٤، ولم تنخرط ليبيا في أي خطوة من

هذه[٣٣]، بالنظر لعوامل كانت مرتبطة بتأزم العلاقات الليبية الغربية عموماً، وبخيارات الحكم الليبي.

ومهما يكن، نعتقد أن الأوروبيين سيفكرون من جديد في تطوير مقاربتهم الأمنية أو اقتراح أساليب جديدة للتنسيق الأمني مثل منظمة إقليمية مشتركة، وتستحضر أهمية العوامل الأخرى على رأسها التطوير البشري، وإعادة التركيز على مفاهيم الأمن الناعم Soft Security، أو بزيادة أهمية الناتو في المنطقة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يستجيب للتحديات الأمنية الشاملة في المنطقة التي تتطلب تنويعاً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية عموماً، إذ إن تقوية الناتو سيعني ارتباطا استراتيجيا أوروبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية دون أن يستجيب للطموحات الاقتصادية والسياسية للقوى المركزية الأوروبية وللاتحاد الأوروبي في المنطقة.

- **الأمن العسكري**

أظهرت الأزمة الليبية من جديد حدود الدور الأوروبي في التحرك عسكرياً في المناطق المتاخمة لهم بدون سند أمريكي، فالسياسة الدفاعية الأوروبية متواضعة، ويظهر ذلك مثلاً في كون الحلفاء يفتقدون لما يكفي من حاملات الطائرات، وتعتبر فرنسا البلد الأوروبي الوحيد المالك لحاملات طائرات، وهي حاملة الطائرات شارل دوغول[٣٤] وأقل حجماً من الأمريكية، كما تُعتبر هذه الأخيرة الوحيدة القادرة على الانتشار في البحار وحمل مفاعل أو عدة مفاعلات نووية، وتستوعب ٤٢ طائرة[٣٥]، واعتمدت المساهمة الأوروبية أساساً على فرنسا في هذا الإطار ثم بريطانيا، وهما القوتان العسكريتان الأوروبيتان الوحيدتان.

سيصعب القول أن السياسة العسكرية للأوروبيين قد تتغير، فالإحصاءات والتقارير تؤكد سنوياً تخفيض الأوروبيين المستمر للإنفاق العسكري[٣٦]، ولكن لا شيء قد ينفي ذلك أمام تزايد اهتمام الأوروبيين بالتدخل في الأزمات المجاورة لهم.

وفي هذا الإطار يمكن توقع أمرين:

١. تطوير استراتيجية حلف الناتو في المنطقة المتوسطية بجعلها أكثر فعالية وديناميةً.
٢. تفعيل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD) بجعلها أكثر دينامية متوسطياً.

ويبدو أن الخيار الأول هو الأكثر واقعية بالنظر لعودة الفرنسيين منذ ٢٠١٠ لحلف الناتو، أو قد يتجه الفرنسيون إلى الدفع بتوجه جديد لإدارة الأزمات في المنطقة يمكن أن يستند إلى سياسة متوسطية تدمج الاقتصادي بالاستراتجي، وخيار كهذا يبدو بعيدا عن الواقعية، وإذا تم فلابد من تأييد للألمان وتوافق مع الأتراك، وهو لا يمكن أن يحدث في ظل الوقت الحالي لعوامل ترتبط بالانشغال الألماني بالأولويات الاقتصادية وانشغال تركيا بسياسة مستقلة استراتجيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهي سياسة لا تخلو من تنافس مع دول شريكة في الحلف كفرنسا، زيادة على الاستقلال في العقائد الاستراتيجية والأمنية للدول في المنطقة، شأن إسرائيل، تنضاف إلى هذه العوائق المشكلات المالية الأوروبية التي تلقي بثقلها على ميزانيات الدفاع وأولويات إنقاذ منطقة اليورو.

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط، فهي ستكون في وضعية غير مطمئنة عسكرياً- واستراتيجيا، كما أن دول شرق المتوسط ستظل متشابكة ومتناقضة الخيارات الاستراتيجية، ولن يتغير ذلك حتى لو حدث تغيير في النظام السوري.

ب. قرب الأوروبيين من إدارة الأزمة الليبية

تميز الأوروبيون بحيوية دبلوماسية في إدارة الأزمة الليبية؛ حيث دفعت فرنسا وبريطانيا لاستصدار القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ من مجلس الأمن، وكذلك تشديد العقوبات وتجميد الأموال من خلال الاتحاد الأوروبي، ومن الناحية العسكرية انخرطت في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجنب الوقوع في الضعف العسكري، وفي هذا الإطار لا يمكن تقييم نجاح أوروبا إلا في إطار دور حلف الشمال الإطلسي، وكان لفرنسا والمملكة المتحدة الدور الريادي في ذلك، ثم التحقت بهما إيطاليا.

كانت إيطاليا مترددة في البداية بشأن العقوبات على ليبيا بالنظر لمعاهدة الصداقة التي تم إبرامها بين البلدين منذ عام ٢٠٠٨، وأهمية الصفقات المتبادلة بين البلدين، إضافة لبعض المخاوف الأمنية لإيطاليا، وخصوصا تدفق المهاجرين[٣٧]، وستتجاوز إيطاليا هذه

الترددات لتنضم للتنسيق الأوروبي الأمريكي بالنظر لحدود تأثيرها أمام التسابق السريع للتنسيق بين باريس ولندن وواشنطن.

ومع توسيع قاعدة المتحالفين مع المجلس الانتقالي، أظهر محور باريس- لندن- واشنطن، وحلف الناتو بمساندة من بعض الدول العربية انفراده بإدارة الأزمة، واضطر المنتقدون والرافضون للتدخل الجوي في ليبيا كالصين وروسيا الالتحاق بالركب، وهذا يمكن تفسيره **أولاً** بسوء تقدير الدولتين المعنيتين لحجم المعارضة الداخلية والإقليمية للحكم في ليبيا، والتي اتضحت من خلال دعم الجامعة العربية المبكر لهذا التدخل، **وثانياً** بالأهمية الحيوية والاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للأوروبيين مقابل محدودية مصالح القوتين المذكورتين في ليبيا، **وثالثاً** بتحفظ هذه الدول على مختلف أشكال التدخل في العالم بالنظر لتعرض مصالحها للتهديد، **ورابعاً** فإن الأمر يتعلق بتصورات هذه القوى لإدارة المشكلات الدولية.

حسب المتتبعين فإن الانتفاضات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط يمكن أن تفتح لأوروبا فصلاً جديداً في علاقاتها مع شمال أفريقيا بعد الفصل الذي عرفته هذه العلاقات في مرحلة ما بعد الاستعمار(٣٨)، وحسب هذا الرأي فإنه يتعين على أوروبا اعتماد سياسة إقليمية مشتركة جديدة وإشراك المجتمع المدني بطريقة أفضل ومعالجة المسائل الاقتصادية والتعليمية، هذا إضافة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع استراتيجية عبر أطلسية شاملة إزاء المنطقة بأسرها والتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل سياسة منسجة ومتكاملة، حيث يبدو أن التنسيق الأوروبي الأمريكي كان ارتجاليا ومؤقتاً(٣٩).

ويمكن الملاحظة أن علاقات جديدة ستبدأ في مستقبل ليبيا مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت السياسة الأوروبية و الأمريكية إثر هذه الأزمة أن تضمن علاقات مستقبلية أفضل لها، وعبرها تأمين منظورها لسياستها في شمال أفريقيا وعموم الفضاء المتوسطي.

خاتمـة

تميزت الإدارة الأمريكية والأوروبية للأزمة الليبية بالتنسيق بين الطرفين دبلوماسياً، وبتعميق التعاون العسكري بالنظر لحدود القدرات الأوروبية، وتم بذلك تعميق أهمية حلف الشمال الأطلسي كآلية لحل الأزمات من منظور أمريكي- أوروبي.

واكتسب بذلك البعد عبر الأطلسي للأمن الأوروبي في المتوسط منظوراً حيوياً وتفاعلياً جديداً في سياق موجة الانتفاضات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولا شك أن هذا البعد يضع الأوروبيين على محك الاعتراف لحلف الناتو بأهميته الراهنة والمستقبلية.

وتحملت دول كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا دوراً حيوياً في إدارة هذه الأزمة، ويعود هذا أساساً إلى بحث قوة تقليدية متوسطية كفرنسا على مكانة جديدة لها بعد هذه التفاعلات الإقليمية وتجنب احتمال تدخل أطراف جديدة في المنطقة، وتهدف بريطانيا إلى الحفاظ على حضورها التقليدي في المنطقة وتمتين محور باريس- لندن- واشنطن، بينما لإيطاليا مكانة أقل من الناحية الاستراتيجية بالنظر لحدود قدراتها العسكرية والدبلوماسية رغم تقاربها التقليدي مع ليبيا، غير أن لها مصالح ناتجة عن تقاربها الجيوسياسي والجيوطاقي في ليبيا.

إن الإدارة الأمريكية- الأوروبية للأزمة الليبية، ومن خلال التمركز في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، قد يدفع بالأوروبيين إلى تطوير سياساتهم الأورومتوسطية وتقديم مقترحات جديدة للتعاون، وهو ما ظهر في بعض الاجتماعات والمبادرات التي عبر عنها الاتحاد الأوروبي، كما سيدفع بالأمريكيين للسعي ما أمكن لإقامة مرحلة توافقية جديدة مع الإفرازات السياسية المحتملة، ولعل أن دور هذه القوى المباشر في الأزمة الليبية ودورها المحتمل في الأزمة السورية سيجعلها طرفا ضمن هذه التحولات وليس متفرجاً عنها، وربما سيُجَنِّبُها ذلك مفاجآت استراتيجية.

الهوامـــــش

([1]) Voir les détailles in Philippe Gros, "de Odyssey Dawn à Unified Protecto: bilan transitoire, perspectives et premiers enseignement de l'engagement en Libye", Fondation sur la recherche stratégique, p.p. 2.3. Consulté le 21 Mai 2011 :
http://www.frstrategie.org/barreFRS/publications/notes.php.

([2]) Ibidem.

([3]) Alessandro Marrone, "la nato dopo la libia", 10, 10,2011, instituto affari internazionali:
http://www.affarinternazionali.it/articolo.asp?ID=1878.

(٤) بريكس: هو تجمُّع لمجموعة دول كان يُطلق عليه بريك BRIC أي القوى الأربعة الآتية: (البرازيل، روسيا، الهند والصين)، التحقت بها جنوب أفريقيا وأضحى يُدعى بريكس BRICS، وهو تجمُّع دبلوماسي لقوى دولية مُرشحة لدور أكبر في النظام الدولي مستقبلاً، كما أن هذه القوى عدا روسيا والصين ترغب للحصول على عضوية دائمة في مجلس الأمن، كما أن لها رؤية متقاربة لعدة قضايا دولية مثل الملف النووي الإيراني، وتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويدعوها بعض الباحثين كـ «ثيري مونبريال» المدير العام للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، بحركة عدم انحياز جديدة، وبأنها ستؤثر في السياست الغربية مستقبلاً وستنافسها كذلك.

(٥) إن الرفض الروسي أو الصيني لعدم استصدار قرارمن مجلس الأمن ضد سوريا مثلاً لا يمكن له البقاء صامداً إذا استمرت الأحداث في التفاقم، كما أن التدخل العسكري المستبعد، تتحكم فيه عوامل مميزة للبيئة الإقليمية كانشغال هذه القوى بأولويات أخرى والحساسية الجيوسياسية لسوريا مقارنة بليبيا، حيث في الحالة الأخيرة نحن أمام وضع جيوسياسي هش.

(٦) للإشارة فإن تركيا ربطتها علاقات قديمة بليبيا وهي تعتبر إحدى الدول التي رسمت معها علاقات مع بداية عودتها للعالم الإسلامي أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين، ففي ١٩٧٦ مثلاً شاركت تركيا في بناء مرفأ طرابلس، وفي العقدين الأخيرين ظلت تركيا أحد الشركاء الأساسيين لليبيا.

(٧) الموقف الفرنسي ليس في صالح انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بالخصوص منذ تولى نيكولا ساركوزي الحكم.

([8]) Voir Didier Billion, "la Turquie et les révoltes arabes", in Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, Institut des relations internationales et stratégiques Iris, le 4 mais 2011, consulté sur:
http://www.iris-france.org/analyse/obs-turquie-environnement.php.

(٩) ترتبط دولة قطر مثلاً بالتعاون مع حلف الشمال الأطلسي في إطار مبادرة أسطنبول التي ابتدأت عام ٢٠٠٤ للتعاون بين الحلف ودول مجلس التعاون الخليجي.

(١٠) إن استمرار الأزمة الداخلية في البحرين، يمكن أن تجعل البلد بوابة التأثير السياسي في باقي دول الخليج العربي. ومن ثمة تحقيق تغييرات مُحْتَملة في نُظُم الحكم اليساسية.

(11) Voir le communiqué du comité ad hoc de haut niveau de l'union africaine sur la Libye, Pretoria, Afrique du sud 14 septembre 2011, Consulté sur le site de l'union africaine:
http://au.int/fr/dp/ps/content/r%C3%A9union-du-comit%C3%A9-ad-hoc-de-haut-niveau-de-lua-sur-la-libye-pretoria-afrique-du-sud-0.
Voir autres communiqués et rapports relatifs à la crise libyenne sur le même site: www.au.int.

(12) Consulter le texte intégral de cette décision sur le lien:
http://www.geostrategie.com/3671/decision-de-l%E2%80%99union-africaine-sur-le-reglement-pacifique-de-la-crise-libyenne/.

(13) Consulter le communiqué du comité ad hoc de haut niveau de l'union africaine sur Libye a tenu sa cinquième réunion à Addis Abeba le 26 mai 2011:
http://www.au.int/fr/content/le-comit%C3%A9-ad-hoc-de-haut-niveau-de-lua-sur-la-libye-tenu-sa-cinqui%C3%A8me-r%C3%A9union-%C3%A0-addis-abeba.

(14) Roberto Aliboni, "la libia nel futuro del Nord Africa", 22, 07,2011, Instituto affari interanzionali, Rom:
http://www.affarinternazionali.it/articolo.asp?ID=1819.

(١٥) انظر على سبيل المثال مقال سيرج حاليمي، حيث انتقد هذه الحرب وقام بالتشكيك فيها، ولكن دون إقناع:
Serge Halimi, "les pièges d'une guerre", le monde diplomatique, N 686, Avril 2011.

(١٦) السياسة الأوروبية للأمن والدفاع PESD هي سياسة تم وضعها بناء على الفصل الخامس لاتفاقية نيس Nice لـ ٢٦ فبراير ٢٠٠١، والتي دخلت النفاذ منذ ١ فبراير ٢٠٠٣، وهي تهدف إلى دور أكثر أهمية للاتحاد الأوروبي في إدارة النزاعات الدولية والوقاية من الحروب، وهي جزء من السياسة الأوروبية للخارجية والأمن المشترك PESC.

(17) IISS, "War in Libya: Europe's confused response":
http://www.iiss.org/publications/strategic-comments/past-issues/volume-17-2011/april/war-in-libya-europes-confused-response/.

([18]) Ibidem.

([19]) Abderrahim El maslouhi, "l'europe communautaire à l'épreuve du (printemps arabe), Crise ou renouveau du multilatéralisme européen", 15 septembre 2011, p.3. Consulté sur le site de commission des études euro-méditerranéenne:

http://www.euromesco.net/images/briefs/euromescobrief11.pdf.

([20]) Ibidem.

([21]) Speech of H.E. Franco Frattini, "International Security and the Libya Crisis", IISS London, 11 April 2011:

http://www.iiss.org/recent-key-addresses/franco-frattini-on-international-security-and-the-libya-crisis/.

([22]) IISS, "Libya: direct military hits, unclear political targets":

http://www.iiss.org/publications/ strategic-comments/past-issues/volume-17-2011/march/options-in-libya-after-un-vote/.

([23]) Bénédicte Suzane, "la présence de la VI e flotte américaine en méditerranée, une remise en question?", in Horodote (Revue), N 103, la découverte, Paris, 2001. p. 51. (Pages. 40 à 56).

([24]) IISS, "Libya: direct military hits...", op,cit.

([25]) Philippe Gros, "de Odyssey Dawn à Unified Protecto: bilan transitoire, perspectives et premiers enseignement de l'engagement en Libye", op, cit, p.3.

وتجدر الإشارة أنه قبل إحداث قيادة الأفريكوم عام ٢٠٠٨ كانت القيادة الأمريكية بأوروبا هي المُشرفة على العمليات الأمريكية في أفريقيا.

([26]) Jean-Rioue Mannly, "Opérations en Libye: On peut parler d'enlisement dans la mesure où l'arme aérienne n'est pas suffisante pour détruire un appareil militaire (…)?", institut des relations internationales et stratégiques, Paris, consulté le 28 Avril 2011:

http://www.affaires-strategiques.info/ spip.php?article5016

([27]) Anthoney H. Cordesman, "Libya: will the Farce Stay with US (And France and Britain)", Apr 20, 2011, Center For strategic and International Studies:

http://csis.org/publication/libya-will-farce-stay-us-and-france-and-britain.

([28]) North Atlantic treaty organization, "operation unified final mission stats", 02 November 2011, available at:

http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-factsheet_up_ factsfigures _en.pdf.

([29]) Ibidem.

(30) Hayète Chérigui, "la politique méditerranéenne de la France: un instrument de leadership dans l'espace régional", in (s.d) Jean-Robert Henry et Gérard Groc, politiques méditerranéennes, éd. Kharthala et Iremam, 2000, p. 149.

(31) H. E. Franco Frattini, op, cit.

(٣٢) السياسة الأوروبية للجوار أطلقها الاتحاد الأوروبي بعد التوسيع الذي عرفه عام ٢٠٠٤، وهي موجهة لدول جوار الاتحاد الأوروبي في الضفة الجنوبية للمتوسط وكذلك لدول شرق أوروبا ودول القوقاز والبلطيق، وهي تقوم أساساً على تفادي ظهور الانقسامات والتوترات في الفضاءات المجاورة للاتحاد الأوروبي، للاطلاع على أهم أهداف هذه السياسة يمكن مراجعة بلاغ اللجنة الأوروبية الصادر في ١٢-٥-٢٠٠٤ بشأن السياسة الأوروبية للجوار على الرابط الآتي:

.http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

(٣٣) ليبيا عضو في «حوار ٥+٥» منذ انطلاقه في ١٩٩٠ في روما، ويضم دول المتوسط الغربي وهي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، البرتغال، إسبانيا، فرنسا، مالطا وإيطاليا، ومن المحتمل أن يضم مستقبلاً مصر واليونان، غير أنه إطار ضعيف الأهمية، ويقتصر على التنسيق الأمني.

(٣٤) حاملات الطائرات الأخرى التي سبق وأن امتلكتها البحرية الفرنسية لا تتجاوز ثمانية وبعضها كان أمريكياً وتم إيداعها لفرنسا، وتُعتبر كليمونسو Clemenceau أول حاملة طائرات تم صنعها في فرنسا، كما امتلكت حاملة الطائرات فوش le Foch (نسبة إلى الماريشال فرديناند فوش)، وكانت حاملة الطائرات بيارن Béarn أول حاملة طائرات تملكها فرنسا منذ ١٩٢٨، وتوقفت عن العمل في الحرب العالمية الثانية، حيث عوضتها حاملة الطائرات ديكسمود Dixmude البريطانية التي توقفت عن العمل في ١٩٤٩، ثم حاملة الطائرات لافاييت La Fayette وهي أمريكية في الأصل... إلخ، انظر موقع وزارة الدفاع الفرنسية على الإنترنت:

http://www.defense.gouv.fr/marine/decouverte/patrimoine/histoire/l-histoire-des-porte-avions/%28 language%29/fre-FR#SearchText=portes%20avions#xtcr=1.

(35) Ibidem.

(٣٦) انظر التقرير الذي أصدره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام في ٢٠١١.

(37) Heather A. Conley, "turmoil in Libya the new view from Europe", center for stratategic and international studies, 07, 03,2011 availabl at : http://csis.org/publication/turmoil-libya-view-europe

(38) Ibidem.

(39) Ibidem.

ندوة العدد

القوميون والإسلاميون
والتحولات السياسية في الوطن العربي*

بمبادرة من مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، وفي ضوء زيارة الدكتور علي فخرو المفكر العربي البحريني إلى عمان، عقد المركز ندوة مغلقة يوم ٧/ ١٢/ ٢٠١١، في مقره، وقد شارك فيها نخبة من القياديين والمفكرين من التيارين الإسلامي والقومي من الأردن إضافة إلى الضيف**، وأدار الحوار فيها جواد الحمد مدير المركز، وقد تناول الحوار محورين أساسيين، كان **الأول** منهما يدور حول رؤية وفهم المشاركين وتياراتهم وتحليلهم للتحولات السياسية في الوطن العربي مع مطلع العام ٢٠١١، بما في ذلك الثورات والحراكات والإصلاحات السياسية التي طالت معظم الدول العربية، حيث تبين التقارب الكبير بين رؤية الطرفين في فهم المتغير وأسبابه، وكذلك السلوك الشعبي ومواقف القوى السياسية منه؛ إذ تم التأكيد على أن هذه الثورات ثورات شعبية حقيقية ضد التبعية الاستبداد والإهانة التي تتجرعها الأمة، وأن الشعوب هي المستفيدة منها، وأنها يمكن أن تعدّ ثورة عربية واحدة ضد التجزئة وليست عدة ثورات، وأن هذا التحول عربي أصيل يحمل الفرص والمخاطر.

***. ندوة مغلقة عقدها المركز في عمان، وأعد تقريرها رئيس التحرير.**

**** المشاركون:**

١- **من التيار القومي كل من:** د. علي فخرو- البحرين، د. محمد الحموري- الأردن، د. علي محافظة- الأردن، د. أحمد سعيد نوفل- الأردن، د. رؤوف أبو جابر- الأردن، أ. عبد العزيز السيد- الأردن.

٢- **من التيار الاسلامي كل من:** الشيخ حمزة منصور- الأردن، د. ارحيل غرايبة- الأردن، أ. جميل أبو بكر- الأردن، د. عبد الحميد القضاة- الأردن.

٣- **من مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (الجهة المضيفة للندوة والمبادرة) كل من:** أ. جواد الحمد، د. بيان العمري- مقرراً.

ورأى المشاركون بأن التحولات عميقة ونابعة من فكر الأمة وحضارتها، ومن التغيير النفسي- الذي هو أساس التغيير الواقعي- نحو الحرية والكرامة والعدالة، ولأن هذه التغييرات نابعة من حضارة الأمة وواقعها فمن الطبيعي أن تتعرض لمواجهات واتهامات وتدخلات، وخاصة من الخارج الذي يسعى إلى فرض رؤاه.

وأكد الحضور على أن الجامع المشترك بين من يقودون الحراكات والثورات هو إسقاط الفساد والظلم والاستبداد، والانتصار لكرامة الإنسان وحريته.

وخلص المشاركون إلى اعتبار الموقف الشعبي مؤشر الصحة لاتجاهات القوى السياسية والفكرية، واللجوء لتمثيله بنزاهة عبر صناديق الاقتراع، وأن بوصلة الشعوب صحيحة وأفضل من بوصلة الأنظمة وبوصلة أي من القوى والأحزاب العربية، ورأو بأن الإصلاح والتغيير أصبحا ضرورة بعد هذا الحجم من الفساد والاستبداد، وأن التحولات تعبير عن حيوية الأمة وتجديدها لنفسها.

وفي ختام المحور الأول ركز الجانبان على أهمية المحافظة على هذا التحول عربياً خالصاً، بعيداً عن الأصابع والأدوات الأجنبية، وحذر الجميع من الثورات المضادة خاصة في الدول التي نجحت الثورة وسقط فيها النظام مثل مصر وتونس وليبيا، كما حذروا من برامج حرف البوصلة التي تتعرض لها هذه التحولات.

فيما ناقش المحور الثاني **(سياسات وبرامج التعامل مع التحولات والمتغيرات فيها)**، حيث اتفق المشاركون على أن الثورات مدخل إلى النهضة والديمقراطية ولبناء حضارة الأمة من جديد، وأنه لا بد من استثمار اللحظة الراهنة لخدمة المشروع العربي النهضوي الإسلامي، وعلى قبول التعددية والاعتراف بالآخر، والتوافق على الخطوط العريضة، وأن التحول المطلوب هو تغيير الحال إلى العدل والمساواة، ليتم انتقال الشعوب العربية نحو الديمقراطية الشاملة، مع اعتماد المواطنة حق وواجب للشعوب العربية.

وأشار الحضور إلى أهمية الانحياز إلى جانب الشعوب، وإمكانية الوصول إلى معادلة: نحن أولاً مع حرية الشعوب وتحرر إرادتها وكرامتها وحقها في إدارة ذاتها، ونحن ضد التدخل الخارجي والأجنبي والارتهان للخارج.

ودعا المشاركون إلى احترام الشعوب وعدم نسبة سلوكها للأجنبي، مع العمل على حماية التغيرات من التدخل الأجنبي بوصفها تحولات أمة نحو الحرية والكرامة، وعلى نفس المستوى ترشيد وتوجيه سلوك الثورات والحراكات ليخدم مصالح الأمة ويعمل وفق مصالحها العليا، وخدمة قضاياها الكبرى.

ودعا المشاركون لمواجهة التوجهات الليبرالية التي تعمل ضد الثورة وفق أجندة خاصة أو أجنبية، وعلى الأخص الجهات التي تتلقى التمويل الأجنبي الأمريكي والأوروبي المباشر، كما دعوا إلى حضور المفكرين والعلماء بين أوساط الشباب والثورة للمساهمة في حمايتها وترشيدها وحل مشاكلها الداخلية.

وفيما يخص ثنائية القوميين والإسلاميين أكد الحضور على أن لدى التيارين تاريخ عريق وتراث عميق يمكن منه اشتقاق مشروع حضاري معاصر وأصيل، إسلامي وقومي، خاصة في ظل جهود القوى والمشاريع الأخرى ومحاولاتها، بحيث يمكن أن يتفقا على صيغ الحكم الجامعة لحرية الأمة بإنهاء الحكم المستبد وعدم الاستفراد.

وحث الحضور على التحذير من التربصات والكيد للثورات، وتجنب حدوث أي انقسام بين التيارين العريضين (القومي والإسلامي)، والسعي إلى التحول نحو الإيمان بالشراكة بدل الاتهامات والخلافات.

وقال المشاركون إن القوميين والإسلاميين معنيون بالنظر الدقيق معا دون إقصاء أو تخوف من طرف تجاه آخر ما دامت صناديق الاقتراع هي الحكم، وأن من حق التيار الإسلامي الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، وأن يتقبل ممارسات المعارضة بالمحاسبة والمراقبة والانتقاد من الآخرين، وأقروا بحق الشعوب في التجريب وتقويم الخطأ، وأن المكون الأساسي للثقافة العربية هو الإسلام.

ورأى المشاركون أن من الواجب أن تنعكس هذه الثورات على قضية فلسطين، وفي سبيل ذلك لا بد أن تنصب الجهود نحو حشد طاقات الأمة لمواجهة المشروع الصهيوني وتحقيق الوحدة العربية.

وقد توقف الجميع عند ظاهرة صعود تيار الإسلام السياسي وتقدمه وتزايد دوره في

تشكيل الأنظمة والحكومات الجديدة وبنائها، مؤكدين على أن الإسلام هو هوية الأمة العربية الجامعة، في ظل التعددية واحترام الآخر، وأكدوا باتفاق أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن صناديق الاقتراع هي وسيلة تحقيق هذه الشرعية والتمثيل لمن يتصدر للقيادة في الوطن العربي، وأن اعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية كمرجعية للدولة العربية المدنية، وأنها المصدر الرئيس للتشريع، يجعل مهمة من تختارهم الأمة للسلطة والقيادة هو تطبيقها والاسترشاد بها في صياغة الدستور والقوانين الناظمة للحياة العامة مع الأخذ بالمعاصرة وفق متطلبات المصلحة العامة، وبما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة حيث وجدت، والعمل على حماية مصالح الأمة العليا، وخدمة قضاياها القومية الكبرى، وعلى رأسها قضية فلسطين.

ورأى المشاركون أن على التيار الحاكم أن يتبنى الديمقراطية خياراً حقيقياً ودائماً، بوضوح وشفافية، وأن ذلك ينبغي أن يقود إلى بناء مشروع نهضوي عربي إسلامي، يقوده التياران الإسلامي والقومي شعبياً ورسمياً، إلى جانب التيارات والشخصيات والقوى الاجتماعية والسياسية التي تقبل بقواعده وأسسه من أبناء الأمة العربية.

وأكد المشاركون على أهمية السعي الحثيث والسريع لبلورة رؤية مشتركة وبرنامج عمل مشترك بين التيارين الإسلامي والقومي على صعيد الوطن العربي، وطالبوا مركز دراسات الشرق الأوسط بسرعة العمل مع الجهات المثيلة، وعلى رأسها مركز دراسات الوحدة العربية، لرعاية هذه الجهود والمبادرة وتطويرها وتحويلها إلى واقع عملي.

أُعِدّ التقرير في ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١

ملف العدد

الانتخابات والتحولات السياسية العربية

بعد الثورات

انتخابات المجلس التأسيسي في تونس
ماذا بعد؟*

أشواق الحياة

كانت الثورة التونسية عارمة وشاملة، وساهمت فيها قطاعات عريضة من الشباب التونسي، ومن الكهول ذكوراً وإناثاً، وأسقطت الثورة الصنم خارج الرقعة، وقد وجد له مأوى في بلاد الحجاز، ونهضت في الأنفس تطلعات كبيرة لآفاق جديدة، وحياة حقيقية وجديرة بأن تعاش، وعالم يعطي شارة الانطلاق لربيع لا ينقضي، وأيقظت في أنفس كل الأحرار في بقية البلاد العربية والعالم أشواقاً للحياة والحرية، اعتقد كثيرون لفترة أنها قد انطفأت شعلتها، فإذا بها تنطلق من تحت الركام والرماد، وتسارع كل الفاعلين السياسيين للإمساك بزمام المبادرة والمساهمة بجدية في نحت معالم المرحلة الوليدة الجديدة.

وسارعت بعض الأطراف اليسارية للاحتماء ببقايا حكم بن علي والالتحاق بحكومة محمد الغنوشي وزيره الأول لسنوات طوال (حزب التجديد الحزب الشيوعي سابقاً ممثلاً في رمزه أحمد بن إبراهيم، وأحمد نجيب الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي) وبقايا من اليسار المتمسك بالسلطة منذ سنوات، هذا إلى جانب فلول الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي)، وكان الرابط بين هؤلاء جميعاً هو المسارعة لقطف ثمار الثورة من جهة، وعدم الثقة في أنه بوسعها أن تمضي بعيداً في إحداث تغيير جذري يطال السلطة في مختلف مفاصلها، وصولاً إلى هرمها، فكان لزاماً عليهم المسارعة إلى اقتطاع نصيب منها من جهة أخرى.

ولكن الاعتصام الذي أقيم في صفاقس وأطلق عليه اعتصام تصحيح مسار الثورة، القصبة (٢)، أسقط حكومة محمد الغنوشي وأفسح المجال لحكومة انتقالية جديدة، وأملى عليها خيار الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة.

---

* إعداد الدكتور أحمد الأبيض/ عضو الهيئة التأسيسية لحركة النهضة- تونس.

واختارت أحزاب أقصى اليسار بمختلف تلويناتها (أكثر من ١٥ تنظيماً) أن تحتكر لنفسها رمز الثورة ١٤ كانون أول/ يناير عنواناً لها، وأطلقت ما سمته (مبادرة ١٤ يناير)، وتجعل من نفسها النموذج الطهوري الثوري (يقودهم في ذلك الحزب العمال الشيوعي التونسي POCT)، ولكن هذا الالتقاء لم يكن له غد، ولا حضور فعلي في الساحة، ونهضت من تحت الأنقاض الآلة التنظيمية الضخمة لحركة النهضة، ومعها كل الأمجاد النضالية لأبنائها وبناتها الذين يعدون بعشرات الآلاف، والموجودين في طول البلاد وعرضها، وبدا للجميع في الداخل والخارج أن المستقبل مفتوح أمامهم، وبدأ الحديث في وسائل الإعلام العالمية عن بروز طالعهم، وتصرفوا بنضج ومسؤولية فعلية منذ البداية، وتوجهوا برسائل طمأنة لكل الأطراف في الداخل والخارج؛ إذ سارع الشيخ راشد الغنوشي، وهو لا زال في لندن، للاتصال بأكثر من جهة إقليمية في محاولة لمنع التآمر على الثورة، وتم التأكيد منذ البدء على البحث عن منطق تشاركي للنهوض بالبلاد، وأن ليس هناك رغبة في التفرد بالسلطة، أو في الانقلاب على النمط المجتمعي بالبلاد، وكانت فرصة لإبراز فكر الحركة المؤسس على قدسية الحرية والتكريم الإلهي للإنسان المستخلف.

من الاستقطاب الأيديولوجي إلى تحديد المواقف من تحقيق أهداف الثورة

بدا واضحاً للعيان أن الصراع السياسي قد أخذ منحى أيديولوجيا في قسم كبير منه، وكأنه بين إسلاميين وعلمانيين، ولم تركز الأطراف العلمانية بقيادة الحزب التقدمي الديمقراطي، ومن ورائه القطب الحداثي، حملتها التعريفية بنفسها من خلال برامج تفصيلية لمعالجة مشاكل المجتمع التونسي المتفاقمة والمتراكمة، وإنما من خلال تبخيس الآخر، الممثل في حركة النهضة، وتخويف الشعب التونسي المسلم من الإسلام ومن وصول الإسلاميين لسدة الحكم.

ولعل الذين اختاروا هذا النهج كانوا يراهنون على مواصلة الجهد التشويهي الذي كرسه إعلام سلطة بن علي لحركة النهضة وتخويف الشعب من كل اقتراب منها.

ولكن ذلك كله كان وسام شرف على صور أبناء النهضة وبناتها بعد سقوط الطاغية، وتأكيداً على أنهم الأعداء الألداء للتسلط والفساد والتغريب، وقد كان الخوف

من المتابعة البوليسية سبباً النأي عن النهضة، ولكنه نأي يستبطن احتراماً وتقديراً إن لم نقل إعجاباً، فقد كان خيار المهاجمة الإعلامية للنهضة استدعاء لصورة بن علي الكالحة والتصاقها بالناهجين نهجه.

بل وكان هذا الخطاب دعاية للنهضة بدلاً من أن يكون تشويها لها، فكان عنوان الفشل لبعض تلك الأطراف متمثلاً في تعريف أنفسهم بالمعاداة بدلاً من أن يعرّفوها تعريفاً إيجابياً من خلال إبراز ما يقدرون على تحقيقه من مهام الثورة.

لقد كانت النهضة محقة عندما اختارت عدم الرد على هذا السيل من هذه النوعية من الخطاب رغم عديد الدعوات لها من مناصريها لتنهج نهج خصومها، وكان اتهام النهضة بأن برنامجها الاقتصادي الاجتماعي هو قول الله تعالى: **«وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها»** كما جاء على لسان أحمد نجيب الشابي إثباتاً عينياً للخواء، خصوصاً بعد أن أفصحت النهضة يوم ٢٠١١/٠٩/١٤ عن برنامجها الانتخابي الممثل في ٣٦٥ نقطة، وعن منوال تنموي على قدر كبير من الطموح والمعقولية والواقعية والقابلية للتحقيق مع ما صحبه من إعداد مشاريع ضخمة لكل الولايات (المحافظات) ضمن ترتيب هيكلي جديد لها في أقطاب تنموية، واتصالات بمستثمرين في الداخل والخارج مما جعل الدهشة تتملك خصومها السياسيين والعقديين، وجعل بعض الصحفيين يعلقون بأن النهضة قد لبست لبوس السلطة.

الانتخابات والقانون الانتخابي

حدثت الانتخابات التونسية في أجواء موغلة في الدلالة على تحضر الشعب التونسي وحرصه على إنجاح مسار الثورة والتحول الديمقراطي، ولزمت كل الأطراف الحياد والشفافية، وأصبحت تونس بذلك مضرباً للأمثال.

أما القانون الانتخابي الذي أجريت بمقتضاه انتخابات ٢٠١١/١٠/٢٣، فليس له مثيل في أي بلد من بلدان العالم، وقد وضع خصيصاً لاستبعاد هيمنة الطرف المؤهل أكثر من غيره للفوز بالانتخابات وهو حزب (النهضة)، عبر جعل كثيرين يدخلون المجلس

الوطني التأسيسي بما يسمى أكبر البقايا؛ ففي الوقت الذي كان كل مقعد فازت به حركة النهضة يقابله ما بين ١٥,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ من الأصوات، وصل غالبية الآخرين بأكبر البقايا بألوف محدودة، والبعض منهم بأقل من ثلاثة آلاف صوت.

لقد فازت حركة النهضة بـ ٤١% من المقاعد، وتلاها بعيداً حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ثم الآخرون، وبدأ الحوار بين النهضة والمؤتمر والتكتل مباشرة لتشكيل ائتلاف حكومي، لم يتأخر في التبلور والتحقق.

ولو تمت الانتخابات بالقانون المعمول به سابقاً في تونس لكانت النهضة قد فازت بأكثر من ٩٠% من المقاعد.

أهم دلالات نتائج الانتخابات

كانت نتائج الانتخابات واضحة الدلالة عند غالبية الشعب التونسي، والمتمثلة في النقاط التالية:

١. إن الشعب التونسي إنما أعطى ثقته لمن دافع عن هويته العربية الإسلامية بشكل واضح صريح، وعاقب الذين نحوا مناحي العدائية لها والاستهزاء منها.

٢. إن الشعب- رغم كل ما بدى زمن الخوف من التخوف من المناضلين- إنما يثمن عالياً جهود هؤلاء الذين وقفوا في وجه الطاغية وطالتهم يد القهر بالسجن والتشريد طوال سنين، وكان للإسلاميين القسط الأكبر من ذلك، ومهما حاول خصومهم تغييب هذا البعد من تاريخهم فإن الشعب لم يجاريهم في مسعاهم ذاك، وعبر عن وفائه للذين ما انفكوا ينادون بخيار فرض الحريات على الحاكم المستبد[١].

٣. الإصرار على تسليم السلطة لذو الأيادي النظيفة، ومحاربة الفاسد والمفسدين الذين ساروا في ركب السلطة سابقاً، سواء من التجمعين، رغم كل الأساليب المتلونة التي اعتمدوها (قرابة ٦٠ حزباً وعديد القوائم المستقلة) التي قبلت أن تكون ديكوراً لوجه الاستبداد الكريه.

---

(١) فرض الحريات هو شعار الخطة التي حوكمت عليها حركة النهضة عام ١٩٩١.

٤. اتضح بشكل جلي أن الشعب لم يكن مغفلاً، ولم يخف عنه أن قطاعاً معتبراً من اليسار قد استوعبته المؤسسة الحاكمة لبن علي ومن قبله لبورقيبة، وخصوصاً في مجالات التعليم والإعلام والثقافة، وحكمت به أو حكموا بها، ولقد كان الإحباط والاكتئاب هو سيد المشهد لدى هؤلاء، وبلغت بهم حدّة رد الفعل على الجرح البليغ في نرجسيتهم أن سقطوا في اتهام الشعب بالجهل والنتائج بالشعبوية[١].

٥. إن الشعب يريد طرفاً قوياً قادراً على مواجهة المشكلات الضخمة للبلاد، ولا يريد أفراداً متناثرين، ولذلك لم يلتفت الناخبون للمستقلين ولا للأحزاب الصغيرة.

٦. إن الذين اشتغلوا على تقديم حقيقة مشروعهم، وعلى التواصل مع الشعب على هذا الأساس، هم الذين بارك الشعب سعيهم، على خلاف الذين راهنوا على شتم خصومهم، وتبعاً لذلك يمكننا القول إن النهضة قد أحسنت الاختيار في عدم الرد بالمثل على الزوابع الإعلامية التي أثارها اليسار الاستئصالي المسيطر على وسائل الإعلام، والمدعوم بالمال السياسي.

٧. إن الشعب التونسي، الموغل في حضارة تتسم بالمرونة والتنوع وتكريم العلم والعمل، يقف إلى جانب الوسطية، وبعيداً عن الحدية والإقصاء ونفي الآخر، ويقف كذلك إلى جانب أهل الفكر المنغرسين في الهوية والمتواصلين مع الناس، ويمكن أن ننزل في هذا السياق وصف محمد حسنين هيكل- في حواره مع الجزيرة- للإسلام التونسي «بأنه أبن شرعي لجامع الزيتونة وأم القرى (مكة) والأزهر الشريف (القاهرة) وأنه يأتي من مدرجات الجامعة»[٢].

٨. لم تخل بعض النتائج المحدودة من الإحالة على شيء من الجهوية التي يمكن أن يفسر بها وصول كمال مرجان إلى المجلس الوطني التأسيسي، وهو صهر بن علي ووزير

---

(١) كانت اللقطات المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي موغلة في الدلالة على ذلك من خلال العيون الدامعة والتعابير الجسدية المتشنجة للممثلي هؤلاء.

(٢) الصباح الأسبوعي، ٣١/ ١٠/ ٢٠١١.

دفاعه، وباعتباره رجل أمريكا؛ إذ كان يقدم نفسه باعتباره الممثل لأهالي الساحل التونسي (المنطقة التي ينحدر منها غالبية الذين حكموا البلاد في عهدي بورقيبة وبن علي)، كما يمكن أن نرد للسبب نفسه أساساً فوز العريضة الشعبية التي يقف وراءها الهاشمي الحامدي أصيل سيدي بوزيد وصاحب قناة المستقلة في سيدي بوزيد وبعض المناطق الأخرى.

نتائج الانتخابات

أ. على المستوى المحلي

- يفتخر الشعب التونسي بنفسه لأنه أنجز ثورته وأسقط واحداً من أكبر الطغاة في العالم، دون حاجة لإراقة أنهار من الدماء، وكاشفاً بذلك عن قدر كبير من التحضر، الأمر الذي لفت نظر أحد المستشرقين الروس للتوقف عنده ملاحظاً أن شعباً ينجز ثورة لم يتجاوز عدد الشهداء فيها ٣٠٠ شهيد، بينما بلغ في ثورات أخرى آلافاً ومئات الآلاف، إنما هذا تعبير عن حضارة عظيمة عميقة الجذور لدى الشعب التونسي.
- افتخار الشعب التونسي بأن ثورته تجاوزت مقولة ضرورة المعالجات الدموية لمشكلات الاستبداد، وطرحت السِّلْم الثوري بديلاً عن العنف الثوري.
- أثبت هذا الشعب بأن التخوف من السقوط في الفراغ وتفتت الدولة إزاء كل محاولات التحرر الشعبي لا معنى له، لأن مؤسسات الدولة لا يجوز أن تحكم بالحديد والنار، وأن هذه المؤسسات قادرة على الاستمرار في لعب أدوارها الاجتماعية دون مشكلات كبرى تعيق الحياة العامة.
- لقد كان للثورة ثمنها الاقتصادي ممثلاً في تراجع نسبة النمو عام ٢٠١١، ولكن ذلك لن يكون إلا مؤقتاً، وسرعان ما تستقر الأوضاع، وتستعيد الدورة الاقتصادية عافيتها.
- تعرف المواطنون إلى كمٍّ هائل من النواقص في مجال الحريات والأوضاع الاجتماعية والخدماتية في بلدهم، وتبين لهم أن كل الوزارات لا تخلو من ظواهر الفساد والضعف في الأداء، مما يستلزم جهداً صادقاً ووقتاً كافياً من السنين لتجاوز كل

ذلك، والسؤال عما إذا كان من الممكن أن يتفهم كل الشعب الحاجة إلى التدرج، أم إن هذا المناخ سيحاول الفاشلون توظيفه في الانتخابات لإيجاد نقمة شعبية على السلطة المنتخبة، وهو ما تعكسه بعض الاعتصامات والإضرابات العشوائية وحرق مؤسسات خاصة وعامة.

- ألم يستفيد هؤلاء من تجربتهم السابقة التي كشفت بؤس نتائجهم الانتخابية عن أن المراهنة على التقليل من شأن الخصم الرئيس هو دعاية له؟ ألا يتصورون أن البث المباشر لمداولات المجلس الوطني التأسيسي سيضعف حجمهم أمام الشعب؟ ألم تكن علامة فارقة في وعي الناس بما حدث من تدخل النائب محمد عبو في المجلس عندما قال: «لكم أن تتآمروا على حركة النهضة وعلى المؤتمر، ولكن ليس لكم الحق في التآمر على مصلحة تونس»؟
- لن يُخفي الضجيج الإعلامي على انتصار النهضة وحليفيها (المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل)، وما يستبطنه رموز اليسار من إحساس حاد بالخيبة وقلة الحيلة، الأمر الذي دفعهم إلى التنادي إلى التأسيس لعمل موحد، ولكن الخلافات العميقة التي تشق صفوفهم الصغيرة، وقضية الزعامات حالت وستحول دون النجاح في هذا المسعى، ولكن خطوة إدماج مجموعة آفاق في الحزب الديمقراطي التقدمي تمثل مكسباً لأحمد نجيب الشابي الذي لا زال مسكوناً بحلم رئاسة البلاد، ولكن، أليس في الحديث عن وسطية اليسار لهذا المولود الجديد سيراً على نهج الوسطية الإسلامية لحركة النهضة!.
- وأقصى اليسار ممثلاً في الوطد (الوطنيون الديمقراطيون)، والبوكت (الحزب العمال الشيوعي)، فإن قلة أعداد المنضوين تحت لوائه من جهة، وحركيتهم النسبية من جهة أخرى، قد جعلهما يتوجهان إلى خيار دعم الاعتصامات والإضرابات على أمل إرباك الحكومة وكسب التعاطف والأنصار من التونسيين، ولكن، هل ستسمح الدولة بتجاوز القانون وتعطيل السير الطبيعي للحياة العامة؟
- أما حزب التكتل فمن مصلحته إنجاح مشاركته في الحكومة من جهة، وأن يستوضح

أكثر موقعه في الخارطة الحزبية إزاء هذه المحاولة من الحزب الديمقراطي التقدمي منافسه في وسطية اليسار، أم تراه يختار أن يكون وسطية اليمين على حد رأي بعض المحللين السياسيين؟

- أما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، فبالإضافة إلى محاولته إنجاح تجربة الائتلاف الحكومي، ودور الدكتور المنصف المرزوقي في رئاسة الدولة لتأكيد حضوره، ولضم الأنصار إلى صفوفه، أراد أن يكذب دعاوى التصدع داخله من جهة، ودعاوى أن التصويت له كان مجرد تعبير عن تعاطف مع المعارضة الشرسة لزعيمه لدكتاتورية بن علي، والتقائهم مع حركة النهضة في النضال ضد حكمه.

أما حركة النهضة أكثر الأحزاب امتداداً في التاريخ والجغرافيا، والفائز الأكبر في الانتخابات، فأمامها العديد من التحديات والمهام، يمكن الإشارة إلى أهمها:

١. تأكيد النجاح في تجاوز الحكم الدكتاتوري وإنجاح التحول الديمقراطي.
٢. إنجاح عمل الحكومة التي سيكون من مصلحتها مصارحة الشعب بالخراب المنتشر في كل أرجاء البلاد وفي كل المؤسسات الذي وجدته من نظام بن علي، حتى يكون الجميع على بينة من أمرهم، وحتى يحمل كل طرف مسؤوليته في ضمان الاستقرار والسير باقتدار وثبات في مراقي التنمية الشاملة، ولعل تلك المصارحة ستكون لصالح الحكومة، لأن كل إنجاز يلمس الشعب أثره سيمثل نقلة نوعية وفي غاية الأهمية والتقدير من قبل الشعب.
٣. دعم جهد الدبلوماسية الحكومية بالدبلوماسية الشعبية، ممثلة في العلاقات التي نسجتها الحركة طوال العقود الماضية والمصداقية التي اكتسبتها، في استجلاب الاستثمارات للبلاد.
٤. إعادة انتشار طاقمها القيادي الذي تفرّغ كثير منه للعمل داخل مؤسسات الدولة، لضمان الجدوى لعمل مختلف مؤسسات الحركة، والعمل على تدعيم التخصص، وعلى متابعة دورات تكوينية في المجال القيادي، وفي التنمية البشرية، والإدارة

الرشيدة، وإنشاء أكاديمية لتكوين القادة، هذا المطلب القديم الجديد في الحركة، والذي حالت المتابعات البوليسية والنكبات المتكررة في السابق دون تحقيقه.

٥. استعادة الأنفس بعد كل الجهود التي استلزمها الخروج من تحت الأنقاض، وإعادة الحركة تنظيم الآلاف من مناضليها، وتبُوُّء المكانة التي هي بها جديرة في المنتظم السياسي، وقيادة الحملة الانتخابية بنجاح رغم العيوب الكثيرة في القانون الانتخابي، والتأسيس لتجربة جديدة في التاريخ الحديث للبلاد حيث يتعايش إسلاميون ويساريون وقوميون ضمن ائتلاف حكومي.

٦. الالتفاف لمختلف الأنشطة غير السياسية المباشرة والمعتنية بتنظيم الشباب والمقبلين الجدد عليها، والعناية بالتربية والتكوين لمناضليها، وحسن ربط الصلة بين مختلف مفاصل الحركة، ورد الاعتبار لمجال الفعل الاستراتيجي الثقافي والتربوي والاجتماعي، وإيجاد الصيغ والمؤسسات المناسبة، واستنهاض عناصر الحركة والقطاعات العريضة من الشعب للتفاعل مع كل ذلك.

٧. العمل على أن تبقى الحركة- بصرف النظر عن المشاركة في الحكم- معبرة عن طموحات الشعب وتطلعاته، وأن تكون الرقيب الأول لعمل الحكومة حتى لا تقع تجاوزات وانحرافات.

٨. حسن الإعداد والإنجاز للمؤتمر القادم للحركة الذي يُنتظر منه أن يكون موحداً للصفوف، ومضفياً للشرعية على مختلف المؤسسات والمفاصل التنظيمية للحركة، وهي موحدة بعد الانشطار الذي حدث صلبها بعد محنة عام ١٩٩١، بين داخل يتعرض لملاحقات دائمة، وخارج موزع على ٥٠ دولة.

ب. على المستوى الإقليمي

١. يمثل نجاح الثورة التونسية مصدر إلهام لبقية الثورات العربية، ولنا أن نُذكّر بما تداوله الشباب المصري على شبكة التواصل الاجتماعي قبل انطلاق ثورتهم المباركة من أنهم ليسوا أقل وطنية ولا همة من إخوانهم في تونس.

٢. وتبقى الآمال معلقة على هذه التجربة في أن تتوالى نجاحاتها الاقتصادية والتنموية بعد النجاح في إسقاط الطاغية، وحصول الانتخابات الديمقراطية والشفافة وتشكيل حكومة الثورة المنتخبة، إذ هي تفتح بذلك دروباً بكراً أمام الأمة، ومؤكدة أن دورة حضارية جديدة قد انطلقت، تنجح فيها الأمة في إنجاز مشروع النهضة الذي أفشله الاستعمار وأتباعه في المنطقة، وبذلك نشهد قيام حداثة بإسلام الشعب وبمشاركته بديلاً عن حداثة مزعومة ضد الإسلام ومفروضة على الشعب.

٣. وها هو الشعب المصري يسير على النهج نفسه الذي سار عليه الشعب التونسي، وإن كان هناك بعض التلكؤ من قبل المؤسسة العسكرية غير المستعدة بعد لتسليم كامل السلطات للحكومة المنتخبة، كما جاء في تصريح لجيمي كارتر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عقب مقابلته للمشير طنطاوي يوم ١٢/ ١/ ٢٠١٢.

٤. أما على مستوى مملكة المغرب، الذي حاول الملك فيها استباق الأحداث، وإن بشكل جزئي، فإن الانتخابات فيه قد دفعت بالخيار الإسلامي الوسطي، ممثلاً في حزب العدالة والتنمية، إلى تصدر نتائج الانتخابات، وإلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني، واعداً بحكم رشيد وتنمية شاملة.

٥. تتوجه لليبيا للاستقرار تدريجياً، وإلى انتخابات نرى طبيعة نتائجها محسومة بدءاً لصالح الخيار الإسلامي، وتبقى تفاصيل ذلك هي التي ستكشفها النتائج.

٦. وكذلك اليمن غير البعيدة عن هذا الخط العام رغم محاولات العرقلة من القوى الإقليمية.

٧. التطلع لحكم الشعب ودولة الشعب بديلاً عن حكم الاستبداد وشعب الدولة يتعاظم في الأرجاء.

٨. تلتقي تصريحات كبار المسؤولين الصهاينة على تأكيد الانزعاج الشديد من تعاظم قوة التيار الإسلامي في دول الربيع العربي، ويعتبرون أن «الرد الحقيقي لإسرائيل

على جميع ما يدور حولنا هو جيش قوي مستعد وجاهز ومدرب ومزود بالعتاد، وعلى رأسه القيادة الميدانية»، على حد تعبير أيهود براك في كلمة حفل تخريج دورة ضباط الطب يوم ٢٧/ ١٠/ ٢٠١١ التي نقلتها صحيفة معاريف الإسرائيلية[١].

ج. على المستوى الدولي

التقت المواقف الغربية عامة على القبول بنتائج الانتخابات في تونس وما آلت إليه من جهة تشكيل الحكومة بقيادة النهضة، هذا إذا ما استثنينا التلكؤ الفرنسي الذي يمكن أن يفسر ببقايا وصايا تحكم دولة الاستعمار السابق، أو ببعض الأمل السرابي المعلق على أتباعها الفرنكوفونيين في البلاد، وبالصراع الانتخابي الداخلي والمزايدة التي يبديها أقصى اليمين مما يورط وسط اليمين في مجاراته طلباً لود قطاع معتبر من الناخبين الفرنسيين.

ولكننا نحسب أن الدوائر الغربية المنهكة بالأزمة الاقتصادية التي لم تبلور آفاق تجاوزها من جهة، والمعتمدة في تحديد مواقفها الكبرى في الغالب على دراسات الخبراء ومراكز البحوث من جهة أخرى، قد استوعب **أن الثورات قد جاءت بالشعوب، وأن الشعوب قد فرضت الديمقراطية، وأن الديمقراطية هي التي بوأت الإسلاميين سدة الحكم،** وأنه من مصلحتها التسليم بهذه الحقيقة الموضوعية، والبحث عن أفق جديد لتبادل المصالح بين الغرب والدول العربية الناهضة لغدها ووفية لاختيارات شعوبها.

ولقد وصلت الشجاعة بممثل الحزب الديمقراطي الإيطالي في مائدة مستديرة نظمت على هامش مؤتمر اتحاد الهيئات الإسلامية في إيطاليا يوم ٠٧/ ٠١/ ٢٠١٢ في (ريميني- Rimini) إلى القول: إننا- الدول الغربية- كنا نعين الأنظمة المستبدة لثلاثة أسباب:

١. أنه يجب علينا أن نراقب حدودنا ضد تدفق الهجرة السرية، فكنا ندعم السلطات القائمة على أمل أن يكون النظام القوي قادراً على مراقبة هذه الهجرة.
٢. تتكفل الأنظمة المستبدة بمراقبة ما يوصف بالتطرف الإسلامي، وإنه لمن أكبر الأخطاء القول إن الإخوان المسلمين متطرفون.

---

(١) الصريح ٢٨/ ١٠/ ٢٠١١.

٣. أسهل للحكومات الغربية أن تتعامل مع أشخاص (مستبدين) وليس مع مؤسسات منتخبة للحصول على امتيازات، وكانت النتيجة أننا أضعنا مصداقيتنا.

وهكذا ينتظر أن تتدعم العلاقات التونسية مع بقية دول العالم المؤثرة، وأن تحرص كل هذه الأطراف على الاستثمار وتأكيد وجودها في تونس في دول الربيع العربي كلها، على أمل أن يكون لها موقع في الخارطة التي هي في طور التشكل في المنطقة العربية، ويزداد الأمر قوة مع تأكيد البرنامج الانتخابي لحركة النهضة على الانفتاح على أمريكا اللاتينية والصين واليابان وتركيا وجنوب شرق آسيا، وخاصة مع الشركاء التقليديين (أوروبا وأمريكا) دون الغفلة عن السعي لتكون تونس شريكاً مميزاً للاتحاد الأوربي.

وإذا ما استحضرنا أن هناك تحولاً نوعياً بصدد التشكل دولياً ينقل مركز الثقل الدولي من الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي) في اتجاه الشرق (الصين واليابان والهند وتركيا وماليزيا وإندونيسيا وإيران) أمكن لنا التعرف على الدوافع الغربية لتغير أساليبها في التعامل مع دول المنطقة العربية والعالم الإسلامي عامة ومشاكلها، من دعم الدكتاتوريات وما صاحب ذلك من عداء لها من قبل الشعوب، إلى نوع من التصالح مع الشعوب ومن اختارتهم للحكم أو هم أقوى المرشحين لتختارهم شعوبها، حتى لا تفقد مصالحها في هذه الرقعة المترامية الأطراف والإستراتيجية من العالم نهائياً.

ولعل هذه الدوائر تستشرف ما وصلت إليه الثورات العربية وما تبشر به من انطلاق دورة حضارية جديدة تستعيد فيها شعوب المنطقة أدوارها في المساهمة في نحت معالم عالم جديد، وحضارة إنسانية أكثر رشداً وعدلاً.

أزمة الانتقال السياسي في مصر*

تجري الانتخابات التشريعية المصرية في سياق مشوار الجدل حول طبيعة المسار السياسي، وباعتبار أن الانتخابات ظاهرة سياسية تكشف عن هياكل القوة السياسية واتجاهاتها وشبكة العلاقات فيما بين الأطراف السياسية، وتتزايد أهمية الأحدث التي تشهدها مصر في أن الانتخابات تظل الآلية الأكثر تعبيراً وكشفاً عن حقيقة الإرادة الشعبية وتطلعات المواطنين ورغباتهم.

ومن ثَمَّ، فإن تحليل نتائج المسار الانتخابي يساعد في تلمس مستقبل التفاعلات السياسية بين الدولة والمجتمع بتنوعاته المختلفة، وبالتالي تساعد عملية التحليل في تقدير مدى الانتقال السياسي الذي يمكن أن تحققه الانتخابات التشريعية في ظل التحديات التي تشهدها مصر فترة ما بعد الثورة، والتي تتمثل في تصاعد الجدل حول طبيعة الدولة، وخاصة ما يتعلق بالعلاقات المدنية- العسكرية، والخصائص المدنية والدينية للدولة.

أولاً: مكونات العملية الانتخابية

الملامح الأولية لنتائج الانتخابات

تباينت استطلاعات الرأي، قبيل إجراء الانتخابات، في تقدير الوزن النسبي للتيارات التي تصل إلى البرلمان، فبينما تشابهت الآراء حول حصول الإخوان المسلمون على نسبة تتجاوز ٤٠٪ من مقاعد مجلس الشعب، فقد شهدت الاستطلاعات اختلافاً حول تقدير نسب القوى التالية، وتأرجحت التقديرات ما بين حلول التيار الليبرالي ثانياً أو التيار السلفي، وترجع التقديرات الخاصة بارتفاع نسبة تمثيل الإخوان المسلمين إلى ارتفاع قدراتها التنظيمية.

وفيما كانت غالبية الاستطلاعات تشير لشغل التيار الليبرالي أو الاشتراكي للرتبة الثانية، يثير شغل حزب النور المنبثق من الحركة السلفية لما يقرب من ٢٥٪ من عضوية

* إعداد الدكتور خيري عمر/ أستاذ علوم سياسية- مصر.

مجلس الشعب، متجاوزاً بذلك تحالف الكتلة المصرية وحزب الوفد، يثير الإشكالات المتعلقة بترتيب التحالفات داخل مجلس الشعب وطبيعة السياسات التشريعية في ظل تباين المدارس الفكرية وتعدد الأحزاب الممثلة في البرلمان.

ومع انتهاء المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب، تبدو ثمة خصائص تضع الدولة المصرية على مسار التحول السياسي والاجتماعي، وتشير نتائج المرحلتين، كما هو متوقع في المرحلة الثالثة، إلى حدوث تغير واسع النطاق في النخبة السياسية، حيث تزايد الوزن السياسي للكتلة الإسلامية، فيما حدث تراجع حاد لكل من الكتلة الليبرالية والكتلة الاشتراكية، وتذهب التقديرات المرحلية لاستحواذ الكتلة الإسلامية؛ حيث يحصل حزب الحرية والعدالة على ما يقرب من ٤٥٪، وحزب النور المدعوم من الحركة السلفية يحصل على ما يقرب من ٢٠٪، فيما تحصل الاتجاهات الأخرى والمستقلون على ٣٥٪، وفي ظل هذه النتائج ستشهد مصر حالة استقطاب حول هوية الدولة، وبشكل يذكي الجدل والمناقشات حول الدولة الدينية والدولة المدنية، وهي حالة من الجدل تلاقي مناخاً خصباً في نتائج الانتخابات.

إرادة الدولة

كشفت العملية الانتخابية عن مدى قدرة الدولة المصرية على تحدي الظروف الصعبة التي كادت تهدد تماسكها خلال المراحل المختلفة للثورة، فرغم عوامل القلق والتوتر والانهيار الأمني اتجهت إرادة الدولة: المجلس العسكري والشعب والقوى السياسية، لإنقاذ البلاد من الفوضى وتحدي المخاطر الداخلية والخارجية التي كادت تعصف بالبلاد خلال الأسبوع الأخير من شهر تشرين ثاني/ نوفمبر، وقد انعكست هذه الإرادة في إجراء انتخابات آمنة ونزيهة وغير مسبوقة في التاريخ المصري الحديث.

وبينما انعقدت الإرادة السياسية على عقد الانتخابات رغم التحديات الداخلية والخارجية، فقد تضامنت رغبة الشعب في الخروج من الحلقة المفرغة والجدل حول المسار الانتقالي الذي كاد يصيب البلاد بالشلل، وقد انعكس تضافر السلطة والشعب في ارتفاع

نسبة التصويت إلى مستوى ٥٨٪ من إجمالي الناخبين في المرحلة الأولى، وهذا لا يعكس روح التحدي لبناء الدولة والخروج السريع من المرحلة الانتقالية فحسب، ولكنه يعكس في الوقت ذاته انتقال الروح الثورية من النخبة والشباب والحركات السياسية إلى عامة الشعب التي صارت أكثر نشاطاً وتفاعلاً مع الشؤون العامة، وأوسع مناقشة للبدائل والخيارات السياسية المرتبطة بمستقبل الدولة، وهذا الوضع يمهد لانتقال وتحول سياسي واسع النطاق في الشخصية المصرية وثقافتها السياسية تجاه السلطة والمجتمع، وبالتالي، فإن هذا يشير إلى إمكانية المساهمة الشعبية الواسعة في إثارة النقاش حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمسار السياسي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية للدولة.

اتجاهات التصويت

وبقراءة اتجاهات التصويت، يمكن القول إنه بينما تتضح هيمنة التصويت للاتجاهات الإسلامية بمختلف مدارسها الدعوية (الإخوان- السلف- الوسط)، لتصل إلى ما يقرب من ٦٦٪، تكشف النتائج عن التنوع في السلوك التصويتي للناخبين، حيث تكشف نتائج بعض الدوائر عن وعي قطاع كبير من الناخبين بالتركيبة السياسية في الدوائر الانتخابية، حيث توزعت الأصوات على مختلف القوائم في كل من القاهرة والفيوم وبورسعيد رغم تفوق المرشحين على المقاعد الفردية، وبهذا المعنى، سيساعد هذا النمط من الانتخابات على زيادة الاختيار على أساس التوجه السياسي والحزبي، وليس على أساس الخدمات المحلية، وهو ما يدفع بتطوير المؤسسة التشريعية وتفعيل أدوارها السياسية.

جدول: نتائج تقريبية للمرحلة الأولى لقوائم الأحزاب

الدائرة	المقاعد المخصصة	الحرية والعدالة	النور	الكتلة	الوفد	الوسط	الثورة مستمرة
القاهرة الأولى	١٠	٤	٢	٣	١	–	–
القاهرة الثانية	٨	٣	١	٢	١	١	–
القاهرة الثالثة	٨	٣	١	٢	١	–	١
القاهرة الرابعة	١٠	٤	٢	١	١	١	١
الإسكندرية الأولى	٦	٢	٢	١	١	–	–
الإسكندرية الثانية	١٠	٤	٣	–	١	–	١
كفر الشيخ الأولى	٨	٣	٣	–	١	١	–
كفر الشيخ الثانية	٤	٢	١	٢	١	–	–
أسيوط الأولى	٨	٤	٢	٢	–	–	–
أسيوط الثانية	٨	٣	٢	–	١	–	–
الفيوم الأولى	٨	٣	٢	–	١	١	١
الفيوم الثانية	٤	٢	٢	–	–	–	–
دمياط	٨	٣	٤	–	١	–	–
بور سعيد	٤	١	١	–	١	١	–
الأقصر	٤	٢	١	١	–	–	–
البحر الأحمر	٤	٢	–	١	١	–	–
مجموع المقاعد	**١١٢**	**٤٥**	**٢٩**	**١٦**	**١٣**	**٥**	**٤**
النسبة للمقاعد المخصصة	٪١٠٠	٪٤٠,٢	٪٢٥,٩	٪١٤,٣	٪١١,٦	٪٤,٥	٪٣,٦

ورغم وجود اتجاه عام لتعزيز الروح الوطنية، تشير توجهات التصويت لأحزاب الكتلة المصرية إلى اصطفاف الكنيسة وراء أحزاب الكتلة، وهي حالة تقترب من اتجاهات التصويت أثناء الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/ مارس الماضي، وهو ما كان مثار انتقاد حزب الوفد، وبصرف النظر عن هذا الانتقاد، فإن اعتماد الكنيسة لهذه السياسة يتزامن مع حملات تروج في الداخل والخارج لمناهضة صعود الإسلاميين عبر الانتخابات النزيهة، وذلك تحت الادعاء بهروب الاستثمار المحلي والأجنبي، والترويج لمقولات تحريضية ضد الإخوان في الولايات المتحدة وأوربا.

وباستمرار انحياز الكنيسة لصالح أطراف مناهضة للإسلاميين، يحدث خلط وتداخل بين المؤسسة الدينية الروحية والحزبية السياسية، مما يزيد من تباعد الكنيسة عن القضايا الوطنية والانخراط في قضايا فئوية أو فرعية، تعد امتداداً لممارسات النظام القديم.

ولكنها في جولة الإعادة اتجهت للتصويت ضد حزب النور، وصوّتت لصالح مرشحي التحالف الديمقراطي في الإسكندرية، ولمرشحي الحرية والعدالة في دوائر محافظة الفيوم، ويعكس هذا النمط التصويتي جانباً من القلق المسيحي تجاه تنامي التيار السلفي، كما يعكس في الوقت ذاته تمتع الصوت المسيحي بالمرونة تجاه التغيرات السياسية، بما يعني إمكانية تغير السلوك التصويتي للمسيحيين حسب أوضاع الدوائر الانتخابية.

وفي ظل تراجع أداء حزب الوفد في المرحلة الأولى، أصدر الحزب بياناً مطولاً للشعب، انتقد فيه تلاعب الأحزاب بالعاطفة الدينية للجماهير، وانتقد عدم التزام الأحزاب بالقواعد المنظمة للانتخابات، غير أنه كان من الملاحظ شدة الانتقادات التي وجهها البيان لتأييد الكنيسة المصرية ودفع المسيحيين للتصويت لصالح الكتلة المصرية، حيث اعتبر أن المؤسسات الدينية تقوم بدور وطني يمنع تنامي الطائفية والعنصرية، وذكر «... أنه قد هالنا ما توافر لدينا من معلومات تؤكد تدخل الكنيسة في الحشد والتأييد الصريح والمخالف لكل القواعد لصالح تيار بعينه... لقد أدَنّا دائماً وبإصرار وإيمان أي استدعاء للدين في الخلاف السياسي والتنابذ الانتخابي من أي جانب، وبكل الأشكال...».

ويمكن تفسير موقف حزب الوفد من وجهة أن تأييد الكنيسة للكتلة المصرية هو

نوع من التصويت العقابي لدخول الوفد في تحالف مع الإخوان فيما يسعى حزب «المصريين الأحرار» للتعبير عن تطلعات المسيحيين في الداخل والمهجر.

ولعل مؤشرات النتائج الأكثر أهمية، أن اتجاهات التصويت تشير مرحلياً إلى تطلع المصريين للقطيعة مع النظام السابق، وهو ما لا يتضح فقط في تأييد الإسلاميين المضطهدين سابقاً من نظام مبارك، ولكنه أيضاً في مكافحة «الفلول» وإسقاط من ترشح منهم.

وإذا كانت حملة المطالبة بالعزل السياسي أكرهت أعضاء الحزب الوطني على عدم الترشح، ومن أقدم على الترشيح يظل مهدداً بالسقوط، وبهذا المعنى، فإن نتائج التصويت تظهر رغبة المصريين في إحداث قطيعة مع النظام السابق وبدء عهد جديد في السياسة المصرية تقوم على احترام الإرادة الشعبية والتنوع السياسي، وهذا ما يعد بديلاً قوياً لقانون العزل السياسي.

القضاة واللجنة العليا

ومنذ بداية الإعداد للانتخابات ثار نقاش حول مشاركة القضاة في الإشراف عليها، ولكنه مع اقتراب المرحلة الأولى، في نهاية تشرين ثاني/ نوفمبر، أكد نادي القضاة التزام القضاة بالإشراف على الانتخابات، وقد منح هذا القرار دفعة معنوية لضمان نزاهة الانتخابات واستكمال مراحلها، وتشير نتائج المرحلة الأولى لأهمية دور القضاة في نزاهة الانتخابات، ولكنه مع طول فترة العملية الانتخابية والتي تستمر لثلاثة أيام متواصلة، ظهرت مشاكل تمثلت في ضعف تنظيم الانتخابات وقلة التسهيلات اللازمة، ما أدى إلى حدوث ارتباك في الفرز في بعض الدوائر، وفي المرحلة الثانية تزايدت شكاوى القضاة من تجاوزات بعض المرشحين ومندوبيهم، ولقي البعض منهم اتهامات بتوجيه الناخبين، وهو ما أدى إلى استقالة ما يقرب من ٢٠٠ قاضٍ، واعتذارهم عن الإشراف على الانتخابات.

ورغم محدودية القضاة الممتنعين، فإن دلالة هذا الحدث تكمن في أن التجاوزات ضد بعض القضاة تنعكس على مجمل الهيئات القضائية، وذلك من وجهة أن استمرار

تلك التجاوزات سواء من قبل الأفراد أو الأحزاب، لن يضعف من حجية النظام القضائي فقط، ولكنه أيضاً يثير القلق حول هيبة النظام القضائي، وهي أوضاع تجر القضاة للخلاف السياسي الدائر بين المجلس العسكري والأحزاب السياسية.

ثانياً: السياق السياسي للانتخابات

وثيقة المبادئ الدستورية

نشب خلاف بين القوى السياسية الإسلامية والحكومة حول طبيعة ومكانة المقترحات (الوثائق) التي صدرت خلال الشهور الماضية بعد مناقشات شاركت فيها كثير من الأطراف، وكان محور الخلاف والجدل يدور حول علاقة المقترحات بالدستور ومدى إلزاميتها للجنة التأسيسية.

وإزاء هذا الخلاف وتعثر المسار الانتقالي، سواء بسبب هيمنته على أجهزة الدولة أو عبر مشاركة أنصاره في الانتخابات، ساد توجه لدى غالبية القوى التي شاركت في الثورة المصرية يسعى إلى استعادة زخم الثورة وتأكيد الديمقراطية وإسقاط المقترح الذي قدمته اللجنة السياسية بالحكومة، وهو ما تم التعبير عنه في الدعوة لمليونية جديدة يوم الجمعة ١٨ تشرين ثاني/ نوفمبر.

وقد شكّل طرح ما عرف بـ «وثيقة السلمي» مع مطلع شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ تحدياً للأطراف التي تسعي لوضع النظام الدستوري وفقاً لنتائج الانتخابات، ويتمثل هذا التحدي بجانبين:

الجانب الأول: هو أن المقترح عرض للنقاش لكي يتحول لوثيقة ملزمة للجنة التأسيسية التي يتم تكوينها من خارج البرلمان، وهو الأمر الذي يعيد النقاش والجدال لنقطة الصفر، ليس فقط من وجهة إثارة النقاش حول إلزام البرلمان بأوضاع ليست نتاجاً للإرادة الشعبية، ولكن أيضاً بغموض معايير تكوين اللجنة التأسيسية، مما يفتح الطريق لإطالة أمد الفترة الانتقالية وتوسيع المجال للتدخل السياسي في أعمال اللجنة التأسيسية.

الجانب الثاني: فهو ما يتمثل في تعديل (مادة ٩) وإضافة (مادة ١٠)، وهما تتعلقان بصلاحيات واسعة، لكل من المجلس العسكري ومجلس الأمن الوطني، في تقرير النفقات والسياسيات العسكرية وإعلان الحرب، وهو وضع يخل بمبدأ توازن السلطات، وفي ظل الخبرة المصرية، سيؤدي مثل هذا الوضع إلى إضعاف الحكومة والبرلمان، وذلك بسبب التداخل الواسع بين القطاعين المدني والعسكري.

ومع إعادة طرح الوثيقة حدث تباين في المواقف السياسية بين التيارات الإسلامية وجانب كبير من المجموعات الليبرالية وأحزابها حديثة النشأة، وقد نتج عن هذا التباين نشوب خلاف حول الوثيقة، لم تفلح محاولات التعديل الشكلي في الصياغة دون المساس بالغايات التي تسعي إليها الحكومة، ويعد هذا من أسباب فشل محادثات اللحظة الأخيرة قبل الدخول في المظاهرات المليونية.

وثمة مشاهدات وآراء تذهب إلى أن الاتجاهات الليبرالية التي ترعى الوثيقة وتعمل على إصدارها بإعلان دستوري، تخشى سيطرة الأحزاب الإسلامية على البرلمان بمجلسيه، ولذا ترى أنه من الأهمية فرض قيود على البرلمان تحدد التوجهات التشريعية وتخفض مساهمته في صياغة الدستور، وترى أن صياغة الدستور تكون عبر توافق سياسي حول الخصائص العامة للدولة، ولا تكون عبر نتائج الانتخابات التي تتغير فيها الأغلبية بتغير الدورات الانتخابية.

وفي ظل تصاعد أحداث يوم الجمعة (٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١)، أصدرت مجموعة من الشخصيات العامة الليبرالية ما اعتبرته «خطة إنقاذ» كمذكرة موجهة للمجلس العسكري لأجل إنقاذ البلاد من الفوضى والتدهور الاقتصادي، ودونته في مذكرة مطولة تتضمن خارطة طريق لعبور مصر المرحلة الانتقالية بسلام، وذلك عبر تشكيل حكومة إنقاذ وطني، ثم انتخاب لجنة تأسيسية لوضع الدستور الجديد، ثم انتخاب رئيس الجمهورية، وفور انتهائها تنتهي صلاحيات المجلس العسكرى ليعود إلى مهمته الأساسية، ويعقب ذلك إجراء الانتخابات التشريعية وفقاً لما سيحدده الدستور الجديد.

وقد تضمنت المذكرة ثلاثة محاور، هي: التنبيه على خطورة الانفلات الأمني، وتكرار أحداث الفتنة الطائفية، والتدهور الاقتصادي، غير أنه يمكن قراءة المذكرة في سياق أنها مناشدة للمجلس العسكري للتدخل وإدارة البلاد وفقاً لمقتضيات الدستور أولاً، وبالتالي وقف المسار الانتخابي، ومن هنا يمكن تفسير مسعى هذه المجموعة على أنه درجة قصوى من التصعيد والاستقطاب، بشكل يمنع إمكانية النقاش حول مستقبل البلاد وتكوين السلطات المستندة للإرداة الشعبية.

الحركات الإسلامية

قررت جماعة الإخوان المسلمين المشاركة في مظاهرات الجمعة ٢٠١١/١١/١٨ والتي دُعي لها تحت مسمى «استعادة الديمقراطية» وإسقاط وثيقة المبادئ الدستورية، ولكنها قررت أيضاً الامتناع عن المشاركة في المظاهرات الجارية، وذلك فيما قررت الجماعة الإسلامية وحزب النور المشاركة في مليونية الثلاثاء ٢٠١١/١١/٢٢ كتعبير عن دعم التحول نحو الديمقراطية، غير أن موقف «الدعوة السلفية» يظل غير واضح، وإن كان التيار الغالب فيها يميل نحو عدم المشاركة لتجنب حدوث فوضى أمنية وتوقع حدوث مؤامرة تؤدى إلى ارتباك الوضع السياسي، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع موقف الإخوان، وبهذا المعنى تشهد الحركة الإسلامية تنوعاً في موقفها من الأحداث.

ويتضح من سياق الأحداث أن مجموعات الشباب ستشكل التحدي الرئيس في هذه المرحلة، وخاصة في ظل تجدد الأزمات بين الجيش وائتلافات الثورة، وهذا الوضع سيلقي بظلاله على علاقة المجلس العسكري بالأحزاب السياسية، وذلك من جهة أن التعامل مع ميدان التحرير سيكون عبر ممثلين لهذه المجموعات، ومن ثَمَّ تصبح كيفية استيعابها وتمثيلها في المناقشات السياسية وإتاحة الفرصة لعرض موقفهم عبر مؤسسات الدولة والمجتمع أمراً مهماً في هذه المرحلة، وبالنظر لتركيبة الميدان، يمكن القول إن اجتماع المجلس العسكري والأحزاب قد يواجه صعوبة إذا لم يشعر المتظاهرون بتبني مطالبهم ووضوح الجدول الزمني لانتخابات الرئاسة.

المجلس الاستشاري

بعد إسقاط وثيقة المبادئ فوق الدستورية خلال الأسبوع الأخير من تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي ٢٠١١، ساد اتجاه لدى أطراف في المجلس العسكري، وبعض ذوي التوجهات العلمانية، للبحث عن صيغة أخرى لمشاركة البرلمان أو الحدِّ من نفوذه في صياغة الدستور، وقد أثيرت تلك المناقشات تحت ادعاءات مختلفة، لعل القاسم المشترك فيما بينها يتعلق بمسألة التوافق الوطني بشأن الدستور ومنع انفراد حزب أو جماعة بتسيير إجراءات صياغة الدستور، ابتداءً من تشكيل الهيئة التأسيسية.

وخلال اللقاءات بين أعضاء بالمجلس العسكري والأحزاب السياسية وشخصيات عامة، تناقلت وسائل الإعلام أن الحوارات ستتناول تشكيل مجلس استشاري يختص بوضع معايير تشكيل الهيئة التأسيسية.

وبحلول يوم ٨/ ١٢/ ٢٠١١ صدر إعلان تشكيل «المجلس الاستشاري» دون وضوح مهامه أو مدى ملائمة الظروف السياسية للإعلان عنه، فيما الفترة الانتقالية تقترب من نهايتها، وفي ظل إجراء الانتخابات التشريعية التي تجسد الإرادة الشعبية، وفي هذا السياق لقيت الدعوة لتشكيل المجلس انتقادات من جانب بعض السياسيين والأكاديميين، بينما سكتت غالبية التيارات الليبرالية التي تواضع أداؤها الانتخابي، واعتذر الحرية والعدالة عن المشاركة في المجلس.

وقد قبلت غالبية الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات العامة المشاركة في المجلس فيما امتنع بعض الأفراد، وذلك باعتباره استشارياً، غير أنه مع تصريحات (مختار الملا) أحد أعضاء المجلس العسكري يوم الأربعاء ٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١١ بأن «المجلس الاستشاري» سيكون أحد الأطراف التي تشارك في وضع الدستور إلى جانب الحكومة والمجلس العسكري والبرلمان بدعوى عدم احتكار الدستور من قبل الأغلبية البرلمانية، قرر حزب الحرية والعدالة الاعتذار عن المشاركة في المجلس الاستشاري، باعتبار أن هذه الصيغة تعمل على تهميش البرلمان وتستولي على اختصاصاته.

وبينما يثور الجدل حول اختصاصات المجلس الاستشاري وطريقة تشكيله، اتجهت العديد من وسائل الإعلام للتركيز على تداعيات محتملة لانسحاب حزب الحرية والعدالة من الاستشاري، وبشكل عام ساد اتجاه يميل لتوقع نشوب أزمة بين المجلس العسكري والإخوان، ويتضح ذلك في التناول الإخباري لوسائل إعلام أحزاب الكتلة المصرية والوفد، إضافة إلى هيئة الإذاعة البريطانية وعدد من الصحف الأمريكية وراديو وتلفزيون ألمانيا.

ولكنه، ورغم انخفاض حدة الجدل، اتجه المجلس العسكري لتوضيح موقفه، حيث أكد على الدور الاستشاري للمجلس واختصاص البرلمان بتشكيل الهيئة التأسيسية، وأن استمراره يكون حتى انتخاب رئيس للجمهورية، وأن ما صدر من تصريحات لا يعبر عن رأي المجلس العسكري.

وإذا كان هذا الوضع يعبر عن وجود اختلاف داخل المجلس العسكري، فإنه في ذات الوقت يثير التساؤل عن الأسباب الأخرى الكامنة وراء التراجع السريع وبشكل يهدم فكرة المجلس الاستشاري الذي تتراجع أهميته مع التقدم في إجراء الانتخابات.

وبصرف النظر عن أن المجلس العسكري يسعى إلى البحث عن دور في النظام السياسي الجديد، وهذا ما يشكل استراتيجية عامة، فإن احتمال تصاعد المطالبة بتسليم السلطة لحكومة انقاذ وطني ساهم في دفع المجلس العسكري للبحث عن هيئة مدنية تكون واجهة لدوره السياسي، وهو بذلك يدخل في مواجهة مع الولايات المتحدة من جهة والإخوان المسلمين من جهة أخرى رغم اختلاف توجهات كل منهما في التعامل مع هذه القضية، فبينما تسعى الولايات المتحدة لتدعيم خيار حكومة الإنقاذ كاملة الصلاحيات، فإن جماعة الإخوان تسعى لتأكيد الإرادة الشعبية.

ومن الواضح أن أياً من الخيارين ليس في مصلحة المجلس العسكري، وربما يفسر ذلك التراجع السريع عن التوسع في اختصاصات «الاستشاري»، خاصة مع تأكيد الملحق العسكري المصري لدى واشنطن لعدد من مساعدي مجلس الكونغرس الأمريكي، التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما سبق وأعلنه في خريطة الطريق التي ستنتهي في ٣٠

حزيران/ يونيو ٢٠١٢، واعتماد نتائج انتخابات مجلس الشعب الجارية تأكيداً واحتراماً لإرادة شعب مصر واختياراته، مشدداً على أن المجالس النيابية المنتخبة ستقوم بممارسة مهامها واختصاصاتها الدستورية والتشريعية كاملة.

ورغم الانخراط في المجلس الاستشاري، رأت غالبية أعضاء المجلس أن تصرفات الجيش تجاه المعتصمين أمام مقر الوزارة تمثل انتهاكاً لحق الاعتصام، وأن ثمة أطرافاً تسعى إلى زيادة التوتر لوقف الانتخابات ومنع الوصول إلى حكومة منتخبة، ويلاحظ أن الأحزاب السياسية تركز على بعدين مختلفين، فبينما تربط جماعة الإخوان ما بين حق الاعتصام ونقل السلطة لحكومة منتخبة، فإن غالبية الأحزاب الأخرى تركز فقط على حق الاعتصام، وبدرجة أقل إقالة حكومة «الجنزوري» وتشكيل حكومة إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة، وهو ما يشير إلى وجود اختلاف في النظر للمسار السياسي بين الأحزاب السياسية، وهو ما قد يتعزز في ظل تقدم الأحزاب الإسلامية في نتائج الانتخابات.

المواقف الخارجية

تتشكل المواقف الخارجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وإسرائيل تجاه الوضع في مصر، وباستثناء الأخيرة، فإن المواقف الأمريكية والأوربية تدعم موقف المتظاهرين وتدعو للبدء بمراحل التحول الديمقراطي والالتزام بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ويمكن تفسير هذه المواقف من جهة أن الحفاظ على استقرار مصر في هذه المرحلة يعد البديل الممكن للاستقرار الإقليمي، خاصة مع تزايد المد الثوري الذي تشهده البلاد العربية، الأمر الذي يضع السياسات الأوربية والأمريكية أمام تحديات نتائج الممارسة الديمقراطية التي يشكل الإسلاميون جزءاً مهماً فيها.

وذلك فيما يتواتر قلق سياسي في إسرائيل من حدوث تغيرات عميقة في النظام المصري، سواء بالإسلاميين أو بغيرهم، حيث ترى أن المشكلة تكمن في أن وجود نظام يحظى بإرادة شعبية يسبب لها قلقاً، ومن هنا، فإنها تعمل على تغذية عوامل التوتر عبر تصريحات العسكريين الإسرائيليين باحتمالات حرب مع مصر.

وبقراءة المواقف الأمريكية والأوربية، منذ بداية إجراء الانتخابات في ٢٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١، ظلت التصريحات الأمريكية والأوربية في حالة ترقب لما يحدث في مصر، ولكن مع انقضاء اليوم الأول للتصويت انتقل الخطاب السياسي من الترقب إلى الحديث بإيجابية عن التطور السياسي الذي تشهده مصر، خاصة ما يتعلق بنزاهة الانتخابات وحياد الجيش وقدرته على فرض الأمن والنظام.

ورغم الحملات التحريضية ضد النتائج التي تحققها جماعة الإخوان والاتجاه الإسلامي، فضلت الولايات المتحدة وأوروبا الترحيب بالنتائج (المرحلية) واحترام خيار الشعب، ورغم أن هذه المواقف غير نهائية إلا أنها ستقلق التيار الليبرالي وتدفعه لإثارة المشاكل والبحث عن افتعال الأزمات واستعداء قطاعات من النخبة الغربية المعادية للإسلاميين.

ويلاحظ بشكل عام أن المواقف الأمريكية والأوروبية تميل للانتظار حتى وضوح النتائج النهائية ووضوح ملامح القوى السياسية التي تشكل البرلمان وتوجهاتها، وهذه المواقف تعكس مدى القلق لدى القوى الغربية من التحولات التي يشهدها جنوب البحر المتوسط، والتي تفرز واقعاً جديداً يفرض على الأمريكيين والأوروبيين تحديات متجددة مع تصدر التيار الإسلامي، بشقيه الإصلاحي والنَّصَي، للمشهد السياسي، غير أن ما يقلل من حدة الخوف من الإسلاميين هو ما ذهبت إليه الصحافة الألمانية والأمريكية من ضرورة التمييز من الناحية العملية بين الأحزاب الإسلامية التي تحمل في ثناياها تنافساً حول مفهوم «الإسلام الحقيقي» في السياسة، وهنا تبدو المفاضلة بين نموذجين، فبينما تميل جماعة الإخوان المسلمين للاقتراب من نموذج المشروع السياسي التركي لحزب العدالة والتنمية هناك، هناك اتجاه آخر يتبنى النموذج النصي السلفي.

جدل الهوية

وفي سياق نتائج الانتخابات نُشر للمستشار (طارق البشري) مقال بعنوان «في الجدل حول الدينية والمدنية»، كشف فيه عن تلازم الديني والمدني في بناء الدولة والانتقال

من التجريد لوضع ملامح النظام العام وصياغة تفاصيل الشؤون اليومية، وقد لقي هذا المقال ردوداً ظهرت أثناء الانتخابات، وتذهب تلك المقالات إلى أن طرح (البشري) يحمل في ثناياه فكرة الإقصاء الفكري والسياسي ليشكل أساس رؤية الإسلاميين للتيارات الأخرى، وبشكل عام، تعكس الردود مدى التباين والخلاف بين الرؤيتين: الإسلامية والعلمانية، وهذا ما يشكل عمق الأزمة التي تشهدها الدولة، حيث تبدو فكرة التصالح غير واردة في التفكير السياسي.

وقد صدرت مقولات خلال إجراء المرحلة الثانية من الانتخابات، تشير إلى أن مصر تنتقل من التوريث إلى الأسلمة، وهو تعبير يعكس اتساع احتمالات الاصطفاف الأيديولوجي فترة ما بعد الانتخابات.

ورغم أن ارتفاع المشاركة السياسية، والذي يدور حول ٥٥٪، يضفي شرعية كبيرة على الانتخابات التشريعية، فإن نتائج الانتخابات ستشكل معضلة أمام القوى السياسية خارج البرلمان، والتي قد تتحول إلى حالة توتر في حالة تفاقم الخلافات بين الجيش والإسلاميين حول طبيعة دور الجيش في المرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق يمكن القول إن التحدي الذي يواجه السياسة المصرية يتمثل في تنامي حالة السيولة وغياب الأطر القانونية الصارمة، وذلك إلى جانب صعوبة التوافق العام على المسائل السياسية الكبرى المتعلقة بمسار الدولة وهويتها، حيث أصبح من الضروري أن تقوم الأطراف المختلفة بتقديم تنازلات متبادلة لخفض حدة الاحتقان السياسي المتفاقم.

الانتخابات المغربية: النتائج والتداعيات*

بنيل حكومة السيد عبد الإله بنكيران، الذي يشغل منصب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ثقة البرلمان، يكون المسار الانتخابي لعام ٢٠١١ بالمغرب قد شهد آخر حلقاته، وأياً تكن القراءات لسياق هذه المحطة الانتخابية المهمة في تاريخ المغرب، فمما لا شك فيه أنها كانت محكومة بظروف ما بعد انطلاق الربيع العربي من حيث سياقها، وأنها كانت من أكثر الانتخابات التي تحقق اتفاقاً واسعاً- رغم وجود دعاة للمقاطعة ومنتقدين لنتائجها- على مصداقيتها، أضف إلى ذلك أن نتائجها مثلت محطة تاريخية نوعية بتصدر حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل لنتائجها، وتشكيله الحكومة التي نتجت عنها، كما نص على ذلك، من الناحية الإجرائية، التعديل الدستوري الأخير بمقتضى الاستفتاء الدستوري يوم ١ حزيران/ يوليو ٢٠١١.

وإذا كانت التوقعات المسبقة لم تستطع، حتى ظهور النتائج، حسم تحديد الحزب الذي سيتصدر نتائج الانتخابات، بل اعتبرت فوز العدالة والتنمية من الاحتمالات الضعيفة، فإن قراءات متعددة عرفتها نتائجها، وملاحظات كثيرة استدعتها تلك النتائج.

السياق العام لانتخابات عام ٢٠١١

جرت الانتخابات السابقة لأوانها- بمقتضى الإعلان الملكي- في سياق الربيع العربي، بحيث مثلت الاستجابة العملية من نظام الحكم المغربي لإشكالية ممارسة السلطة في المغرب، وهي معضلة تعرفها معظم البلاد العربية، المتسمة أساساً بغياب الديمقراطية والمحاسبة، واختزال دوائر القرار في نطاقات ضيقة، ومن حيث السياق الدستوري فإن الانتخابات جرت في ظل دستور جديد وسّع من صلاحيات المؤسسة التشريعية، ووضع رهن إشارتها وسائل وإمكانات جديدة، كما أنه حمل جملة من الإصلاحات والتعديلات التي شملت باقي السلطات التنفيذية والقضائية، إلا أن مجمل هذه التعديلات التي كانت بهذا المستوى لم تصل إلى مستوى النص على أن يكون البرلمان هو المصدر الوحيد للتشريع.

---

* **إعداد د. سمير بودينار** / رئيس مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، وجدة- المغرب.

أما عن السياق القانوني والتنظيمي فقد عملت وزارة الداخلية على ضبط إيقاع الساحة السياسية لتحترم التاريخ المعلن لإجراء الانتخابات (٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر)، بحيث تسارعت وتيرة العمل التشريعي والتنظيمي تحضيراً للانتخابات وإعداداً للإطار القانوني المؤطر لها[١].

وبخصوص السياق الحزبي فقد كان التغيير المنشود رهيناً بنوع التمثيلية الجديدة في

(١) قبيل إجراء الانتخابات وفي غضون شهر واحد (بين ٢٩ أيلول/ سبتمبر و٢٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١) تم إصدار ١٣ قانوناً تنظيمياً ومرسوماً وزارياً متعلقاً بالانتخابات، وهي:

١. القانون التنظيمي رقم ٢٧,١١ المتعلق بمجلس النواب.
٢. القانون التنظيمي رقم ٢٩,١١ المتعلق بالأحزاب السياسية.
٣. القانون التنظيمي رقم ٣٠,١١ القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة.
٤. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٣ المتعلق بإحداث الدوائر الانتخابية المحلية لانتخاب أعضاء مجلس النواب وتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة.
٥. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٤ المحدد بموجبه تاريخ انتخاب أعضاء مجلس النواب والمدة التي تقدم خلالها الترشيحات وتاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها.
٦. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٥ المتعلق بتحديد شكل ومضمون ورقة التصويت الفريدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
٧. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٦ المتعلق بتحديد الأماكن الخاصة بتعليق الاعلانات الانتخابية بمناسبة الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
٨. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٧ المحدد بموجبه سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين بمناسبة الحملات الانتخابية برسم الانتخابات العامة والجزئية لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
٩. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٨ في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
١٠. مرسوم رقم ٢,١١,٦٠٩ بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
١١. قرار رئيس الحكومة بتحديد المبلغ الكلي لمساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب يوم ٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١.
١٢. قرار لرئيس الحكومة رقم ٣,٧٨,١١ في شأن التسبيق عن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.
١٣. قرار لوزير الداخلية رقم ٢٩١٤,١١ بتحديد الرموز المخصصة للوائح الترشيح أو المترشحين المنتمين للأحزاب السياسية.

البرلمان، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب المشاركة في الانتخابات ومدى تمثلها للرغبة العامة في الإصلاح، إلا أن متابعة أداء هذه الأحزاب وعلاقتها ببرلمانييها وطبيعة مرشحيها طرحت العديد من علامات الاستفهام في هذا السياق، وظلت مشكلة حزب «الأصالة والمعاصرة» مطروحة على مجمل الحقل السياسي، ومثارة في النقاش العام بالنظر إلى ما اعتبر وضعا خاصة للحزب في علاقته بالمؤسسة الملكية.

السيناريوهات المسبقة

كان هنالك اتفاق واسع بين الطبقة السياسية في المغرب على أن مستقبل المغرب وتطوره السياسي سيبقى مرهونا بنتائج هذه الانتخابات البرلمانية المبكرة، من حيث نسبة المشاركة الشعبية أو كيفية تدبير الدولة لها، أو قدرة الأحزاب على تقديم مرشحين أكفياء يتصفون بالنزاهة، ومؤهلين للقيام بمهامهم في الرقابة والتشريع، وذلك في جميع للدوائر المحلية (٩٢ دائرة انتخابية، خصص لها ٣٠٥ مقاعد برلمانية)، أو في اللائحة الوطنية (خصص لها ٩٠ مقعداً، منها ٦٠ مقعداً للنساء و٣٠ مقعداً للشباب).

ولهذا يمكن القول إن الانتخابات كانت بمثابة تحد صعب للدولة وللأحزاب السياسية معاً، بالنظر لمصير نتائجها في مستقبل المغرب السياسي، بحيث تجعل هذا المستقبل مفتوحاً على كل الاحتمالات، وقد كان واضحاً أن عملية الحسم مرتبطة بخمسة عوامل مسبقة:

أولاً: الإرادة السياسية لدى كافة المؤسسات والفاعلين السياسيين.

ثانياً: مدى حياد الدولة وتطبيق القانون.

ثالثاً: العرض الحزبي والبرامج الانتخابية.

رابعاً: مدى جاذبية الحملة الانتخابية أو رداءتها.

خامساً: اتجاه المواطن إلى المشاركة أو المقاطعة.

وفي ظل هذه الشروط، لم تكن التوقعات بخصوص نتائج هذه الانتخابات تخرج عن أحد الاحتمالات الأربعة التالية، وبهذا الترتيب:

الأول: إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية نتيجة ضعف كبير متوقع في نسبة المشاركة.

الثاني: فوز التجمع الوطني للأحرار الذي استبق الانتخابات بتشكيل »التحالف من أجل الديمقراطية» المعروف إعلامياً بـ (G8) والمشكل من ٨ أحزاب أهمها حزب الأصالة والمعاصرة والحركة الشعبية والاتحاد الدستوري، وبالتالي ترؤسه للحكومة في إطار تحالف موسع.

الثالث: فوز حزب العدالة والتنمية وترؤسه للحكومة في إطار تحالف مع أحزاب الكتلة وبعض الأحزاب الصغرى.

الرابع: فوز حزب الاستقلال وترؤسه للحكومة المقبلة في إطار تحالف مع حزب العدالة والتنمية، وبعض أحزاب الكتلة والأحزاب الصغرى، وقد بدت بعض ملامحه قبيل الانتخابات.

وقبل الحديث عن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات وتقديم قراءة في أسبابها، فقد استقرت التعديلات القانونية على أن يتألف مجلس النواب من ٣٩٥ عضواً يُنتخَبون بالاقتراع العام المباشر، ويتوزعون كما يلي:

- ٣٠٥ أعضاء يُنتخَبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية.
- ٩٠ عضواً يُنتخَبون برسم دائرة انتخابية وطنية تحدث على صعيد تراب المملكة.

ويجرى الانتخاب عن طريق الاقتراع باللائحة وبالتمثيل النسبي حسب قاعدة أكبر بقية، ودون استعمال طريقة مزج الأصوات والتصويت التفاضلي.

غير أنه، في حالة انتخاب جزئي، وإذا تعلق الأمر بانتخاب عضو واحد، يجرى الانتخاب بالتصويت العام بالأغلبية النسبية في دورة واحدة.

وفي ظل هذا الجو، جاء يوم الاقتراع (٢٥ كانون أول/ نوفمبر ٢٠١١) ليحمل

نتائج فاجأت كثيرين، بما في ذلك قادة الحزب المتصدر للانتخابات، وخاصة من حيث عدد المقاعد التي حصل عليها، فقد كانت النتائج النهائية على الشكل التالي:

- حزب العدالة والتنمية: ١٠٧ مقعداً.
- حزب الاستقلال: ٦٠ مقعداً.
- حزب التجمع الوطني للأحرار: ٥٢ مقعداً.
- حزب الأصالة والمعاصرة: ٤٧ مقعداً.
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: ٣٩ مقعداً.
- حزب الحركة الشعبية: ٣٢ مقعداً.
- حزب الاتحاد الدستوري: ٢٣ مقعداً.
- حزب التقدم والاشتراكية: ١٨ مقعداً.
- الحزب العمالي: ٤ مقاعد.
- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: مقعدان.
- حزب التجديد والإنصاف: مقعدان.
- حزب البيئة والتنمية المستدامة: مقعدان.
- حزب العهد الديمقراطي: مقعدان.
- حزب اليسار الأخضر المغربي: مقعد واحد.
- حزب الحرية والعدالة الاجتماعية: مقعد واحد.
- حزب جبهة القوى الديمقراطية: مقعد واحد.
- حزب العمل: مقعد واحد.
- حزب الوحدة والديمقراطية: مقعد واحد.

نتائج العدالة والتنمية بين انتخابات عام ٢٠٠٧ وانتخابات عام ٢٠١١

لم يكن صعود حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية بالمغرب حدثاً عادياً، فهذه هي المرة الأولى في تاريخ المملكة التي يتولى فيها حزب ذو مرجعية إسلامية رئاسة الحكومة التي كانت تسمى وزارة أولى في الدستور السابق، وذلك في انتخابات عَرفت ضعفاً في نسبة المشاركة، حيث لم تتجاوز ٤٥% إلا بقليل، شأنها شأن الانتخابات السابقة، مما يبين أن المواطن المغربي لم يتصالح بعد مع العمل السياسي بشكل كامل.

وفي سياق تفسير التقدم في نتائجه، يظهر تفسير تبسيطي يُرجِع حصول حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى، إلى دور العامل الخارجي وحده؛ أي تأثير الربيع العربي، وإلى الحراك الشبابي في المغرب المستجد في "حركة ٢٠ فبراير" الاحتجاجية الشبابية، وهذا في الحقيقية صحيح، ولكنه ليس كل الحقيقة؛ فالزخم المحدث بفضل الربيع العربي دفع بمسلسل الإصلاحات في الدول العربية، وخلخل البنى السياسية القائمة، إلا أن العناصر الذاتية لهذا الفوز كانت موجودة قبل عام ٢٠١١، رغم أنها كانت بحاجة إلى تضافر العوامل الداخلية والخارجية لكي يتحقق هذا الفوز، فأحد المفاتيح المهمة لفهم تطور أداء حزب العدالة والتنمية، صاحب رمز المصباح[(١)]، خلال الاستحقاقات الانتخابية لعام ٢٠١١ مقارنة مع انتخابات عام ٢٠٠٧ يرجع إلى إدراك أعمق من قبل قيادة الحزب لآليات التحكم المستخدمة، وتطوير تعامل فعّال من أجل مواجهتها؛ إذ من التبسيط التعامل مع الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١ وكأنها قطيعة مع المحطات السابقة، باعتبارها تمت بإشراف نفس المؤسسة المتهمة بالتحكم في النتائج وتشكيل الخرائط السياسية سابقا.

لقد كان عدد من استطلاعات الرأي قد أعطى الصدارة لحزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠٠٧، فقد أنجز المعهد الجمهوري الأمريكي دراسة شهيرة قبيل

(١) تفرض قوانين الحملات الانتخابية بالمغرب أن يتخذ كل حزب رمزاً انتخابياً، والمصباح هو الرمز الانتخابي لحزب العدالة والتنمية.

الانتخابات التشريعية السابقة، وقدمت تفاصيلها في إحدى وثائق ويكيلكس، حيث أعطت لهذا الحزب المرتبة الأولى في المغرب، وقد أثارت هذه الدراسة جدلاً كبيراً في أوساط النخب السياسية آنذاك، ربما كانت الدافع الأساس لنزول صديق الملك السيد (فؤاد عالي الهمة) للمعترك السياسي المباشر لمواجهة تنامي نفوذ المعارضة التي يجسدها الحزب الإسلامي، أمام فشل تجربة التناوب التوافقي وما اعتبر تراجعات ديمقراطية، ثم تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة بعد ذلك، وربما يكون ذلك أيضاً أحد أسباب منع القيام باستطلاعات الرأي في آخر أسبوعين قبيل انتخابات عام ٢٠١١، إلا أن هذه العناصر كلها لا تمنع الجزم بالقول إن الاتجاه العام السائد عام ٢٠٠٧ كان هو احتلال الحزب المرتبة الأولى، بفعل وجوده الميداني الفعلي وقوته التنظيمية الذاتية وحضوره الإعلامي، علاوة على رغبة المجتمع في التغيير، وهو ما تجسد فعلياً في حصوله على المرتبة الأولى على الأقل من حيث عدد الأصوات، رغم أن ذلك لم يترجم على عدد المقاعد نفسها.

لم يكن الطعن في نتائج الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧ ممكناً، لعدم وجود الدلائل المادية الكافية لتأكيد ذلك أو نفيه؛ فقد كان لحزب العدالة والتنمية ١٠ آلاف مراقب فقط في مكاتب التصويت من أصل ٤٠ ألف مكتباً، وهو ما يعني أنه لم يغط سوى ربع مكاتب التصويت، وقد كانت أغلب هذه المكاتب في المناطق الحضرية، في حين أن المناطق القروية والمناطق البعيدة لم تشملها التغطية، كما أن بعض هؤلاء المراقبين لم يتلقوا تدريباً كافياً لفهم وظيفتهم والمطلوب منهم، وهو ما انعكس على النتائج النهائية.

وينطبق التوجه نفسه على انتخابات عام ٢٠١١، حيث برزت عدة عراقيل مؤسسية وسياسية أمام مشهد انتخابي ديمقراطي، وأهمها:

- الإشراف الكامل لوزارة الداخلية على الانتخابات
- استمرار نهج التحكم عن طريق النصوص التشريعية التي نصّت أساساً على الاستمرار في نمط الاقتراع نفسه.

- بقاء توزيع الدوائر الانتخابية كما هو إلا من تغيير طفيف.
- عدم وضع نسبة وطنية للدخول إلى البرلمان، إضافة إلى تقليص النسبة في اللائحة الوطنية من ٦٪ إلى ٣٪.
- محاولة إعادة ترتيب المشهد الحزبي عبر خلق تحالف الثمانية، وما تبعه من تدبير للتزكيات لفائدة أحد أحزاب التحالف.
- تشجيع ترشيح رجال الأعمال القريبين من السلطة المقتدرين ماديا.

في ظل الشروط والإكراهات السابقة ذاتها، حقق الحزب نتائج مفاجئة، بحيث ضاعف نتائجه مقارنة مع انتخابات عام ٢٠٠٧، فقط انتقل من نصف مليون صوت عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من مليون صوت في الانتخابات الأخيرة، وضاعف مقاعده في البرلمان مرتين ونصف، من ٤٦ مقعداً عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٧ مقاعد عام ٢٠١١.

فوز العدالة والتنمية: العوامل والأسباب

يرجع تقدم حزب العدالة والتنمية الانتخابي إلى حزمة من العوامل والأسباب المساعدة، الموضوعية والذاتية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: الاستفادة من أجواء الانفتاح التي هبت على المنطقة العربية إثر الربيع العربي، فلا يمكن إنكار الدور الذي لعبه الربيع العربي في الضغط النفسي على الأنظمة العربية عموما، وفي المغرب العربي، خصوصاً بعد حدثي سقوط نظام القذافي، ونجاح الثورة التونسية في تحقيق مطالبها، وفوز حزب النهضة الإسلامي في الانتخابات التونسية، وهو ما أعطى رسالة قوية بأن الثورات العربية هي بالفعل ثورات حقيقية، وأنه لا يوجد استثناء في المنطقة.

ثانياً: فشل السياسات التحكمية المتبعة سابقاً، والتي أدت إلى وقوع نتائج عكسية، تشبه إلى حد كبير ما وقع في تونس، بعد فشل جزء من التيار العلماني في مواجهة حركة النهضة، وكانت النتيجة أن الحملة ضدها أكسبت الحركة تعاطفاً أوسع انعكس في اتجاهات الكتلة الناخبة.

ثالثاً: القوة التنظيمية التي يمتلكها الحزب كما سبقت الإشارة، واشتغاله بأسلوب يجمع بين طوعية مناضليه واحترافية الوسائل المستعملة، حيث إن التكلفة المالية لحملته الانتخابية كانت هي الأقل مقارنة مع باقي الأحزاب الكبرى الأخرى.

رابعاً: وهو عامل مهم وأساسي، ولم يُنتبَه إليه بشكل كاف، ويرجع إلى الاستفادة من الأخطاء السابقة، وانتهاج إستراتيجية جديدة في التعامل مع الانتخابات، فقد انتهج الحزب إستراتيجية سميت بـ«حماية النتائج»، تعززت أولاً بفضل تقوية لجان اليقظة التي كانت تشتغل على المستوى الوطني والمحلي في رصد الخروقات ومراسلة وزارة الداخلية بشكل يومي تقريباً وفي لحظتها، كما تمت مضاعفة المراقبين في الصناديق ثلاث مرات مقارنة مع عام ٢٠٠٧، بحيث وصل العدد إلى ٣٠ ألف مكتب انتخابات من أصل ٤٠ ألفا، وهي نسبة تقدر بثلاثة أرباع عدد المكاتب، وتم الحرص على الحصول على المحاضر الخاصة بجميع المكاتب المغطاة، ولهذا ليس مستغرباً أن تكون الطعون المقدمة آتية خصوصاً من المكاتب التي لم تشملها التغطية.

خامساً: حضور الخطاب الديني بشكل متوازن، فرغم أن الحزب يفضل التركيز على برنامجه المدني، إلا أن الدين كان حاضرا على الدوام في خطاباته، فعلى امتداد السنوات الماضية، عُرف حزب العدالة والتنمية بمحاربته لعدد من المظاهر التي يرى أنها تشكل خطرا على الهوية الإسلامية بالمغرب، كموقفه من بعض الأفلام السينمائية، وتشبثه بإسلامية الدولة في الإصلاح الدستوري، على عكس مطالب بعض الأحزاب الأخرى، وتنديده بما قام به المغرب مؤخرا من رفع تحفظاته عن الاتفاقية الدولية لمحاربة أشكال التمييز ضد المرأة، وكل هذه الأمور أثرت بشكل كبير في عدد المصوتين للحزب ممن يؤمنون بأن الإسلام هو الحل لعدد من مشاكل المغرب الاجتماعية والاقتصادية.

سادساً: البرنامج القوي، حيث اعتُبر برنامج حزب العدالة والتنمية من أقوى البرامج التي طرحت في الانتخابات الأخيرة، خاصة في الجانب الاجتماعي، حيث التزم الحزب بتحسين مؤشر التنمية إلى ما دون المرتبة ٩٠، وتقليص نسبة الأمية إلى ٢٠٪،

ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣ آلاف درهم (حوالي ٣٧٠ دولار)، وتحقيق نسبة نمو ٧٪، وهو البرنامج الذي سيشكل تحديا للحزب بالنظر إلى أن كثيرا من المحللين الاقتصاديين شككوا في قدرة الحزب على الوفاء بتعهداته، خاصة فيما يتعلق بنسبة النمو على اعتبار الظرفية الاقتصادية الحالية.

سابعاً: الاتفاق مع المصلحة السياسية للدولة، فقد كان صعود حزب العدالة والتنمية مفيدا كثيرا للدولة المغربية، على اعتبار أنه يجسد الموجة الجديدة من الديمقراطية التي تسري في الوطن العربي، ومن نتائجها صعود الإسلاميين، ولهذا فقد شكّل فوز العدالة والتنمية فرصة للسلطة السياسية في احتواء غضب الشارع، وهو ما ظهرت بوادره في استقبال قطاع كبير من الرأي العام لفوز الحزب بكثير من الارتياح، وذلك لأنهم يعتقدون أنه سيمضي على خطى حزب النهضة في تونس، رغم أن حركة ٢٠ فبراير بقيت في نفس موقفها ومستوى مطالبها، ولم تتنازل عنه.

ثامناً: نقاء سيرة أعضاء الحزب، إذ لم يتورط أعضاء حزب العدالة والتنمية في الفساد بالشكل الذي تورطت فيه أحزاب منافسة له؛ فقد رسَم أعضاء الحزب في جل المدن المغربية صورة يتمثل فيها الحد المعقول من النزاهة، بحيث لم يستعملوا المال لشراء ذمم الناخبين، ونجح كثير منهم ممن ترأسوا بعض المجالس الجماعية في إحداث تطور عن السابق، وهو الأمر الذي ساهم كثيرا في تقريب المواطنين منهم.

تاسعاً: الاستفادة من حركة ٢٠ فبراير، إذ يعد حزب العدالة والتنمية أكثر الأحزاب المشاركة في الانتخابات التي استفادت من الحراك الشعبي بالمغرب، فعدد من قياديي الحزب وأعضائه شاركوا بشكل مكثف في مظاهرات الحركة، وصرحوا بعدد من التصريحات النارية، كالمحامي مصطفى الرميد (وزير العدل الحالي في حكومة العدالة والتنمية) في شهر أيار/ مايو المنصرم، كما أن الحزب حاول بشكل عام البقاء على خط الود مع الحركة حتى بعد فوزه، وهو ما يتجسد في تصريح الدكتور عبد العالي حامي الدين عضو الأمانة العام للحزب الذي قال: «حزب العدالة والتنمية مدين اليوم بانتصاره للثورات العربية، ولحركة ٢٠ فبراير التي أطلقت دينامية سياسية غير

مسبوقة في تاريخ المغرب، وفرضت على السلطة الرضوخ لإرادة التغيير التي عبر عنها الشعب المغربي بطريقة واضحة».

عاشراً: التصويت العقابي؛ فقد فسر كثير من المحللين لاتجاهات التصويت كثافة المصوتين لحزب العدالة والتنمية بالتصويت العقابي للقوى والأحزاب السياسية التي حكمت البلاد سابقا، على مختلف الاختلالات والتجاوزات التي أنتجتها سياساتها، بأكثر من الاقتناع ببرنامج العدالة والتنمية أو التعاطف السياسي مع أطروحاته.

النتائج والتداعيات

بقدر ما كشفت نتائج انتخابات ٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ عن مفاجآت، فإنها أكدت عددا من الافتراضات؛ حيث أحدث تصدر العدالة والتنمية، بفارق كبير عن الأحزاب الأخرى، مفاجأة للجميع، لأن أكثر المتفائلين كانوا يتوقعون تقاربا في النتائج بين كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار، في حين أن النتائج النهائية والتفصيلية، تبرز الفوز الواسع للعدالة والتنمية بأكثر من ربع المقاعد، وتفوقه على باقي الأحزاب الأخرى، سواء منها الموصوفة بالوطنية (التاريخية) أو الإدارية (التي يقال أنها كانت من صنع الإدارة السياسية).

وتؤكد هذه النتائج أنه كلما كانت السلطة أكثر حيادا فإن الحزب الأقرب إلى تطلعات الجمهور يصعد، والعكس بالعكس.

وأظهرت النتائج أيضا أن أكبر حزب العدالة والتنمية لم يكن الرابح الوحيد من الانتقال الفعلي نحو الديمقراطية، بل كذلك الاستقرار الداخلي بالمغرب، فالمؤشرات كانت تتجه إلى أن حدة الاحتقان الاجتماعي الكامنة كانت سترتفع في حالة تزوير الانتخابات، ويمكن أن تكبر هذه الحدة في أي لحظة إذا فشلت الحكومة المقبلة من تدبير الملفات الأكثر حساسية، خصوصا في مجال الحريات العامة والتشغيل والصحة والتعليم والإعلام، وهو ما يتطلب مباشرة تطبيق إجراءات فعالة وسريعة من أجل نزع فتيل التوتر القائم، وهي مهمات صعبة تنتظر مدبري السياسات العمومية في الحكومة المقبلة.

كما أبرزت نسبُ المشاركة المقدرة (ليست مرتفعة وليست منخفضة) أن الشعب المغربي لم يقاطع الانتخابات فعلا، ولكنه لم يشارك بشكل مكثف مثلما وقع في عدد من الدول التي انتقلت نحو الديمقراطية مثل تونس ومصر، إلا أن خيار المقاطعة لم يؤثر فعلا في النتائج الأخيرة، لأن نسبة المشاركة الحالية التي تحددت في ما يزيد قليلا على ٤٥٪ هي نفسها التي تصوت دائما (٦ ملاين ونصف)، كما أن الأشخاص الذين لم يصوتوا لم يكن ذلك منهم استجابة لدعوات المقاطعة بالضرورة، بل هو محدد بعدد من المتغيرات، يتعلق جزء منها بضعف الوعي السياسي لدى فئات مهمة من المواطنين، كما أن هناك أسبابا ثانوية تقنية وموضوعية، مثل عدم وصول إشعارات التصويت لنسبة كبيرة من المواطنين، وعدم معرفة مكاتب التصويت (خصوصا بالنسبة للأميين)، أو عدم وصول المواطن للمدينة التي فيها اسمه بسبب دراسته أو عمله، إضافة طبعا إلى تأثير دعاة المقاطعة الانتخابية بناء على قناعات بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات.

صحيح أنه لا يمكن لدعاة المقاطعة القول إن موقف جميع الذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع كان استجابة لدعوات ٢٠ فبراير، إلا أنه في ظل غياب معطيات ميدانية مؤسسة على ملاحظة دقيقة للواقع، وبناء على عينة تمثيلية من المواطنين المقاطعين، لا يمكن الجزم بشكل نهائي في هذا الأمر، إلا أن المؤكد أن خيار مقاطعة الانتخابات للضغط على الدولة من أجل تحقيق «الملكية البرلمانية» دفعة واحدة يحتاج إلى إعادة تفكير حالياً، لأن نسبة مقدرة من المغاربة لم تقاطع، وأكدت على مبدأ «التغيير في إطار الاستقرار»، ولهذا صوتت نسبة مهمة من المغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية لحزب العدالة والتنمية.

كما أن المال الانتخابي لم يستطع التأثير بشكل رئيس في اتجاهات الناخبين، رغم حجمه اللافت، مما يؤشر على ارتفاع الوعي السياسي عند نسبة مقدرة من المواطنين في العالم الحضري والقروي على حد سواء، وهي ملاحظة تحتاج إلى تأمل ومراجعة لعدد من المقولات التبسيطية عن المواطن المغربي وعدم قدرته على التمييز بين الأشياء، خصوصا

مع التطور في الوعي السياسي الذي لعبت فيه عدد من العوامل دوراً مهماً، أبرزها تأثير التعليم ووسائل التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني والهيئات السياسية في رفع الوعي السياسي للمواطنين، وهو ما يمكن أن يؤدي في المستقبل القريب إلى مزيد من المكتسبات الإيجابية للديمقراطية في المغرب.

لقد بات التيار الراديكالي في الحركة الأمازيغية يعيش مأزقاً حقيقياً حالياً، بسبب عدم استجابة المغاربة (عربا وأمازيغ) لدعوات المقاطعة التي خاضتها عدد من الجمعيات الأمازيغية ضد العدالة والتنمية وحزب الاستقلال، وقد أثبتت محدوديتها في التأثير على المواطنين، حيث إن الحزبين تبوآ المرتبتين الأولى والثانية، وحصلا على أصوات في جميع مناطق المغرب، سواء ذات الكثافة للناطقين بالأمازيغية أو العربية، مما يحد من مبررات المقاطعة بتهمة معاداة الأمازيغية.

ومع تصدر حزب العدالة والتنمية لنتائج الانتخابات بفارق كبير على باقي الأحزاب، برز أمل جديد في تغيير حقيقي وانتقال من السلطوية، التي طبعت مغرب ما بعد الاستقلال حتى يومنا، نحو ديمقراطية حقيقية تتمثل أولا في تفسير ديمقراطي للدستور، وتطبيق فعلي لمقتضياته على أرض الواقع، عبر إعطاء الحكومة كافة الصلاحيات في الاقتراح وتشكيل ذاتها فريق فاعل ومنسجم، ثم تنازل الملك بشكل إرادي عن العديد من صلاحياته الواسعة للحكومة المنتخبة لتصبح مسؤولة أمام الناخبين، والعمل بشكل تعاوني وتشاركي معها، ومساعدتها على تحقيق الانتقال الحقيقي نحو السلطة، وقد كان هذا الأمل يتجه نحو تأكيد مقولة الاستثناء المغربي، أي القيام بإصلاحات حقيقية من داخل المؤسسات، دون القيام بثورة شعبية تزيل النظام القائم أو تسقطه، وتؤسس نظاماً ديمقراطياً حقيقياً على أنقاضه، مثلما وقع في كل من مصر وتونس وليبيا[1].

(١) انتقلت تونس في مؤشر الديمقراطية من الرتبة ١٤٥ عام ٢٠١٠ إلى الرتبة ٩٢ عام ٢٠١١، في حين تراجع المغرب من الرتبة ١١٦ عام ٢٠١٠ إلى الرتبة ١١٩ عام ٢٠١١ حسب المؤشر نفسه.

ويمكن كذلك تسجيل «الحياد الجزئي» لوزارة الداخلية في الانتخابات الأخيرة، وعدم تشكيك جميع الفاعلين في نزاهة الانتخابات، بما فيها حركات المقاطعة (٢٠ فبراير، والعدل والإحسان، واليسار غير المشارك في المؤسسات)، ورغم انتقادها لنسب المشاركة التي اعتبرتها ضعيفة، إلا أنها لم تطعن في مصداقية العملية برمتها، ثم تكليف الملك للأمين العام للحزب المتصدر للاستحقاقات الأخيرة بتشكيل الحكومة، مما اعتبره البعض تفسيرا ديمقراطيا للدستور، إضافة إلى ترحيب الدول الغربية بالنتائج التي أفرزتها صناديق الاقتراع، وأخيراً مشاركة عدد من الأحزاب في هذه الحكومة، وتوقيعها ميثاق الأغلبية، والظروف الإيجابية التي مرت منها المفاوضات من تواصل إعلامي وتفاعل سياسي إيجابي إلى حين تشكيل الحكومة.

كل هذه الإشارات اعتبرت إيجابية، ويمكن أن تؤسس لتقاليد سياسية جديدة تنهي أشكال التحكم والسلطوية، والتشكيل المسبق للحكومة كتلك التي تمت مع حكومات سابقة، وهذه المحطة الانتخابية هي في نهاية المطاف محطة ضمن سلسلة من المحطات الإصلاحية لمرحلة ما بعد الربيع العربي، وتحتاج من الجميع، قوى سياسية، وحركات اجتماعية، ونخبا فكرية، تفكيراً عميقاً في مستقبل المغرب على ضوء المعطيات الجديدة لانتخابات عام ٢٠١١.

وثائق الانتخابات*

أولا: تونـــــــــس

أولا: (عدد المقاعد والمهام)

تتمثل المهمة الرئيسة لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وعددهم ٢١٧ عضواً، في صياغة دستور جديد هو الثاني في تاريخ تونس المستقلة عام ١٩٥٦، وإقامة سلطات تنفيذية جديدة، والاطلاع بمهام التشريع خلال الفترة الانتقالية التي ستمتد حتى تنظيم انتخابات عامة وفق الدستور الجديد.

وأثارت فترة عمل المجلس التأسيسي كثيراً من الجدل في تونس، وعبرت بعض الأطراف عن القلق من احتمال استمرار سيطرة المجلس المنتخب المطلق السيادة لسنوات على البلاد.

وفي منتصف أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١١ وقّع ١١ حزباً سياسياً تونسياً وثيقة تنص بالخصوص على أن ولاية المجلس التأسيسي «يجب ألا تزيد على عام على أقصى تقدير».

غير أن فقهاء القانون الدستوري يؤكدون أنه لا يمكن تقييد مجلس وطني تأسيسي منتخب بأي نص، وأنه سيد قراره بموجب تجسيده سلطة الشعب.

ثانيا: الخطوط العريضة لبرامج الأحزاب الثلاثة الأولى

١. حركة النهضة

تقوم الفلسفة السياسية لحركة النهضة على اعتماد نظام برلماني يعيد السلطة للشعب، تكون تونس فيه دولة حرة مستقلة ذات سيادة، والإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، بحيث تكون السلطة فيها للشعب يمارسها مباشرة عبر ممثليه في المجلس المنتخب ضمن نظام برلماني.

---

*. إعداد بتول أبو محفوظ ونبيل برغال/ مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

كما ترى الحركة في برنامجها ضرورة ضمان حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، والتعبير، والتنظيم، وتجريم التعذيب، إضافة إلى ضمان حرية المعتقد والفكر وحقوق الأقليات الدينية.

وتدعو الحركة إلى استقلالية المجتمع المدني وتفعيل دوره، وتكريس مبدأ التعددية والتبادل السلمي للسلطة، وبناء نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء عبر مجلس أعلى للقضاء، إضافة إلى ضرورة إنشاء محكمة دستورية عليا تتولى دستورية القوانين على أن يختار البرلمان رئيسها.

وتؤكد الحركة على ضرورة دعم الجيش الوطني التونسي بالإمكانات المادية والبشرية المطلوبة، وعلى أهمية الارتقاء بالمستوى المهني والاجتماعي لضباطه وجنوده، حتى يقوم بمهامه الأساسية في حماية البلاد وحدودها.

وتؤكد أيضاً على ضرورة إعادة هيكلة وزارة الداخلية وإصلاحها بما يخدم أمن المواطن وحقوقه وتوفير الخدمات الإدارية له، وتوفير الإمكانات والوسائل لرجال الأمن ومراعاة حقوقهم المهنية والاجتماعية وتطويرها.

ويدعو الحزب إلى إحداث هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات.

أما فيما يتعلق بالإعلام فترى الحركة ضرورة تطوير مؤسسات الإعلام العمومي وضمان استقلالها ومهنيتها، وضمان الحريات الإعلامية وحماية الإعلاميين ضد كل أنواع الاعتداء.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية ترى الحركة ضرورة تعميق علاقات التعاون والشراكة المتوازنة مع الدول الشقيقة والصديقة في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والعمل على تفعيل اتحاد المغرب العربي ودفع الشراكة والتكامل مع الدول العربية تطلعاً إلى وحدتها، إضافة إلى احترام الاتفاقيات الدولية المصادَق عليها.

٢. حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

يؤكد المؤتمر على هوية الشعب التونسي العربية الإسلامية المنفتحة على الحضارات الأخرى، ويرى من زاوية سياسية بناء اتحاد الشعوب العربية الحرة توفيراً لإطار يسمح

بتشكيل قطب حضاري واسع لن يكتمل واقعاً دون تحرير كل الأرض العربية وعلى رأسها فلسطين (....).

وفي مجال الحقوق والحريات يدعو المؤتمر إلى أن تكون حقوق المواطن وحرياته الفردية والجماعية مصانة، عبر دعم استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال ضمان حق تأسيس الجمعيات (...).

وفيما يتعلق بالنظام السياسي يرى المؤتمر ضرورة توزيع الصلاحيات داخل السلطة التنفيذية بين رئيس دولة يقع انتخابه مباشرة من طرف الشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ووزير أول يُختار من طرف الأغلبية البرلمانية.

ومن الضروري تمكين البرلمان من وسائل تشريعية وآليات قانونية لمراقبة السلطة التنفيذية، ويوصي باختيار نظام اقتراع يكفل وجود أغلبية داخل البرلمان، مع تأمين تمثيل لبقية الأحزاب باعتبار الديمقراطية الحقة هي النظام الذي تحكم فيه الأغلبية وتحترم الأقلية.

ويعتبر المؤتمر أنه لا بد من توفير الأدوات الرئيسة للسياسة الإعلامية لبناء المواطنة والنهوض بمقوماتها وتمكين المواطن من المشاركة في الحياة السياسية، ولتحقيق ذلك لا بد من تنقيح التشريع المتعلق بالصحافة بما يسهم في تطوير الصحافة الإلكترونية، وإعادة النظر ببرامج التدريس بالمعهد الأعلى للصحافة، وتأسيس مجلس وطني للإعلام السمعي والبصري (...).

وعلى صعيد العلاقات الخارجية ينطلق المؤتمر من موقع تثبيت الخيارات الوطنية المستقلة في تعديل العلاقات الدولية القائمة على هيمنة الدول الغربية وفرض إرادتها.

ويسعى المؤتمر إلى بناء مشروع اتحاد الشعوب العربية الحرة وبعث تكتل عربي ليتحول إلى إطار للنهضة العربية الشاملة، مع الحرص على بناء علاقة تعاون وحسن جوار مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وسيعمل المؤتمر على تنويع العلاقات الخارجية بما يؤمن التحرر من التبعية وخلق فرص التعاون الاقتصادي والمالي (...).

٣. حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات

يرى الحزب تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، نظامها جمهوري، لغتها العربية ودينها الإسلام، ويدعو الحزب إلى فصل بين المجال السياسي والمجال الديني.

ويدعو الحزب إلى إرساء نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية والاستقرار ويضمن التوازن والفصل بين السلطات (...).

ويدعو أيضاً إلى إقرار الحريات الفردية والعامة، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن الدستور، وجعلها غير قابلة للمراجعة، والعمل على إرساء دولة القانون كمنظومة فعلية، وإرساء آليات لضمان مراقبة مختلف السلطات (...).

ويعتبر الحزب أن من الضروري ضمان المساواة وحقوق المواطن أمام منظومة قضائية مستقلة، والعمل على التخلص من الفوارق الجهوية عبر المشاركة السياسية للمواطن في إطار الهياكل الجهوية والمحلية والمنتخبة عبر آليات التواصل معه.

ويؤكد الحزب على أن هوية الشعب التونسي متجذرة في عروبتها وإسلامها، ثرية بتنوع نسيجها الحضاري، متفاعلة تفاعلاً خلاقاً مع قيم الحداثة، ومنفتحة على حضارات العالم.

ويدعو الحزب إلى اعتماد مبدأ انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء في سبيل تحقيق العدل والمساواة وحقوق المواطن (...).

وعلى صعيد الإعلام يدعو الحزب إلى بعث هيئة إشراف فاعلة ومتوازنة التركيبة، ومستقلة تعمل على ضمان إعلام حر وتعددي، وتسهر على أخلاقيات المهنة.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية يدعو الحزب إلى وضع أسس جديدة للصرح المغاربي، وإعادة بناء العلاقات المغاربية، وخاصة إنشاء برلمان مغاربي منتخب مباشرة من طرف الشعوب المغاربية.

كما يدعو الحزب إلى مناصرة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في إطار نصرة قضايا التحرر في الوطن العربي، ويؤكد الحزب على أهمية صيانة استقلال القرار الوطني في علاقات تونس الدولية (...).

ثالثا: النتائج (حسب الانتماء الحزبي)[١]

الرقم	الانتماء الحزبي	عدد النواب	النسبة المئوية
١.	حزب حركة النهضة	٨٩	٪ ٤١
٢.	المؤتمر من أجل الجمهورية	٢٩	٪ ١٣
٣.	العريضة الشعبية	٢٦	٪ ١٢
٤.	حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	٢٠	٪ ٩
٥.	الحزب الديمقراطي التقدمي	١٦	٪ ٨
٦.	حزب المبادرة	٥	٪ ٢
٧.	القطب الديمقراطي الحداثي	٥	٪ ٢
٨.	آفاق تونس	٤	٪ ٢
٩.	حزب العمال الشيوعي التونس- البديل الثوري-	٣	٪ ٢
١٠.	حركة الشعب	٢	٪ ١
١١.	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	٢	٪ ١
١٢.	الحزب الليبرالي المغاربي	١	الأحزاب والقوائم الحاصلة على مقعد واحد ١٦ حزباً وتشكل ٧٪
١٣.	حزب العدالة والمساواة	١	
١٤.	حزب النضال التقدمي	١	
١٥.	الحزب الدستوري الجديد	١	
١٦.	حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	١	
١٧.	حزب الأمة الثقافي الوحدوي	١	
١٨.	الاتحاد الوطني الحر	١	
١٩.	حركة «الوطنيون الديمقراطيون»	١	
٢٠.	القائمة المستقلة النضال الاجتماعي	١	
٢١.	القائمة المستقلة- الأمل	١	
٢٢.	القائمة المستقلة- صوت المستقل	١	
٢٣.	القائمة المستقلة- الوفاء	١	
٢٤.	القائمة المستقلة- المستقل	١	
٢٥.	القائمة المستقلة من أجل جبهة وطنية تونسية	١	
٢٦.	القائمة المستقلة- العدالة	١	
٢٧.	القائمة المستقلة- الوفاء للشهداء	١	
	المجمـــــــــــوع	**٢١٧ نائبا**	**٪١٠٠**

(١) المصدر: موقع المجلس الوطني التأسيسي- تونس:
http://www.chambre-dep.tn/site/main/AR/docs/compos_partis.jsp.

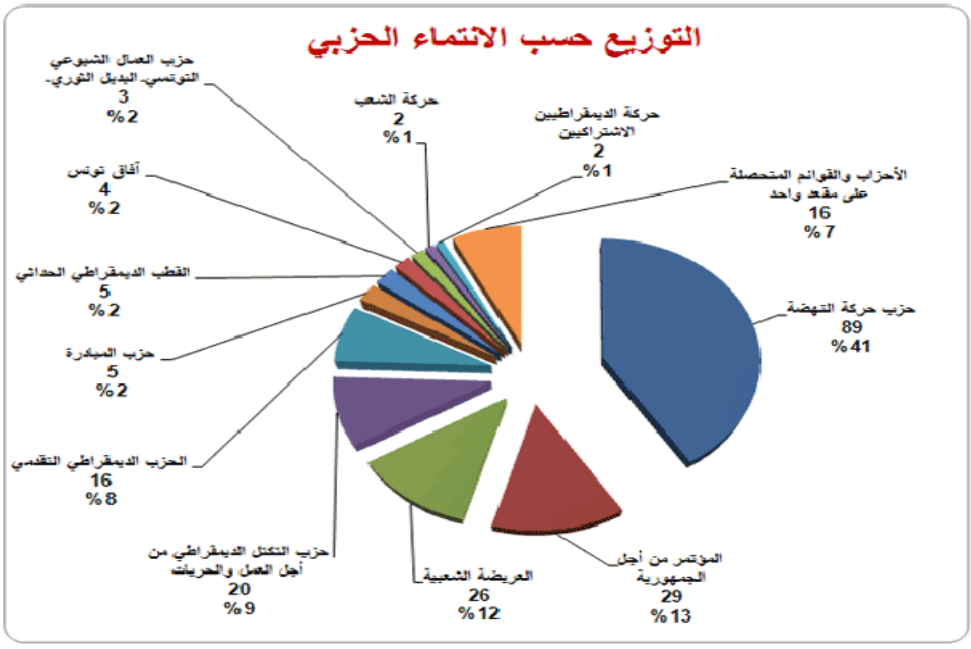

النتائج حسب الجنس

الرقم	الجنس	عدد النواب	النسبة المئوية
١.	رجل	١٦٠	٧٤٪
٢.	امرأة	٥٧	٢٦٪

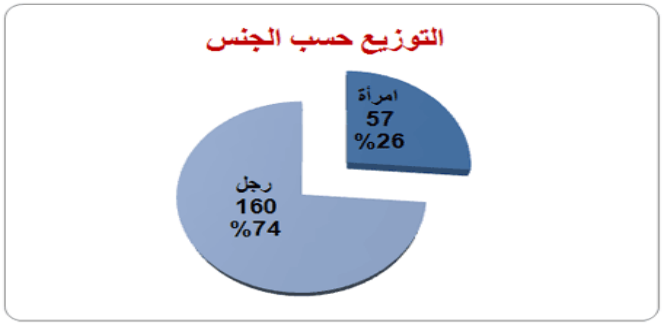

وثائق الانتخابات

ثانيا: المغـــــــرب

أولا: الخطوط العريضة لبرامج الأحزاب الثلاثة الأولى

١. حركة العدالة والتنمية المغربي (من أجل مغرب جديد)

يطمح الحزب في برنامجه لعرض مقاربة جديدة محورها الإنسان، تنبع انطلاقاً من مرجعيته وهويته الإسلامية والعربية، ويتقدم لكسب استحقاقات التنمية والريادة، وبناء على ذلك، فإن الحزب يؤكد على أن المد الديمقراطي الجديد، ووضع قواعد للنهضة، قوامها الديمقراطية الحقة، ومسؤولية المرحلة تفرض الانخراط المسؤول في هذا المد بما يحقق الإصلاح المنشود، وذلك من خلال بناء مغرب جديد، وإعادة الاعتبار لمصداقية المؤسسات.

ويقوم تصور الحزب على مواصلة بناء دولة المؤسسات والديمقراطية ومكافحة الفساد وبناء اقتصاد وطني تنافسي وضامن للعدالة الاجتماعية، وبناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قوامه أسرة قوية وشباب رائد، وأساسه مدرسة التميز، وحقوق الكرامة، وإحياء نظام القيم المغربية الأصيلة وتجديدها على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية، وصيانة السيادة، وتعزيز الإشعاع المغربي، ورفع الفاعلية الخارجية، وذلك من خلال تعزيز الوحدة الترابية، ومعالجة قضية سبتة ومليلة، وإدماج المغاربة المقيمين في الخارج في الاستراتيجية الدبلوماسية والسياسات الوطنية، والمحافظة على العلاقات المتميزة مع الفضائيين الأوروبي والأمريكي، واعتماد سياسة لتصحيح اختلالات الشراكات القائمة وضمان المصالح المتبادلة والعادلة، وتعزيز الفضاء العربي والإسلامي والأفريقي، باعتباره العمق الاستراتيجي والتاريخي والجغرافي، وتجديد الدبلوماسية الوطنية من خلال إعادة النظر في سياسة التعيينات، وبناء نظام الحكم الجيد، واعتماد المقاربة الديمقراطية والتشاركية والمهنية.

أما على صعيد إحياء نظام القيم المغربية الأصيلة وتجديدها على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية فإن الحزب يؤكد على اعتماد منظومة لقيم الحرية والمسؤولية

والنزاهة والشفافية والعلم والعمل والتضامن وتطبيقها لتؤطر مجموع السياسات العمومية، ويؤكد أيضاً على اعتماد سياسة لغوية وطنية قائمة على التنوع وصيانة الوحدة وضمان الانفتاح وتحقيق السيادة اللغوية، واعتماد سياسات ثقافية وفنية تعيد الاعتبار للهوية المغربية والإنسان المغربي وقائمة على المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع.

أما في الإعلام فإنه يدعو لسياسة جديدة تدعم انطلاق إعلام ديمقراطي حر ومسؤول يعكس التعددية السياسية والثقافية ويخدم الهوية الوطنية، وينخرط في التنمية المجتمعية.

٢. حزب الاستقلال

ينطلق حزب الاستقلال من ثوابته التي ترتكز على تعاليم الإسلام المبنية على الوسطية والاعتدال والتسامح والاجتهاد، وعلى التشبث باستكمال الوحدة الترابية، والتعبئة من أجل إقرار الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية كحل نهائي للنزاع المفتعل في الصحراء، واسترجاع سبتة ومليلة إلى حظيرة الوطن، وكذلك على التشبث بالخيار الديمقراطي في إطار الملكية الدستورية.

ويتبنى الحزب المشروع المجتمعي التعادلي في المجالين: **المجال الاقتصادي** القائم على مبادئ الحرية والمواطنة المسؤولة وتخليق الحياة العامة وتقوية الإنسية المغربية في تنوعها، **والمجال الاجتماعي** القائم على تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي، وكذا التوازن والمساواة وتكافؤ الفرص.

ويسعى الحزب إلى تفعيل التطبيق الديمقراطي للدستور الجديد، والذي يرتكز على إدارة الحكومة بشكل جيد من جهة، وعلى والمواطنة الحقيقية من جهة ثانية.

ويحصر الحزب الأهداف الإستراتيجية والمتوسطة المدى للبرنامج الحكومي في مجالات التشغيل- القدرة الشرائية- والخدمات الاجتماعية، وآليات التضامن، ويسعى الحزب كذلك إلى تطوير اللامركزية الإدارية بما يحقق التكامل والاندماج بين مختلف القطاعات الحكومية، ويقوي فاعلية السياسات العمومية وانسجامها على الصعيدين الجهوي والمحلي.

ويهدف الحزب إلى إنزال التعاليم والقيم الإسلامية مكانتها الطبيعية في المجتمع، والإسراع بتفعيل أكاديمية اللغة العربية، وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية لتقوية اللغة العربية وتعميمها في التعليم والإعلام والحياة العامة.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية يدعو الحزب إلى الاندماج المغاربي بدءاً بإقامة تكتل اقتصادي بين دول المنطقة يكفل مواجهة تحديات التنافسية والعولمة وتداعيات الأزمة العالمية، ويقوي علاقات المغرب التقليدية مع العالم العربي والإسلامي، إضافة إلى ضرورة الدعم المتواصل لتأسيس دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

ويدعو الحزب إلى بناء منظومة من التعاون مع الدول الإفريقية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، تقوم على تدعيم التنمية والاندماج والديمقراطية، وليس التركيز فقط على محاربة الهجرة والمخدرات والأصولية.

٣. التجمع الوطني للأحرار (التحالف من أجل الديمقراطية)

يعتمد التجمع على مرجعيات رئيسة تقوم على التمسك بثوابت الأمة المغربية، وعلى رأسها الدين الإسلامي السمح، والملكية الدستورية، والهوية الوطنية متعددة الروافد، والاختيار الديمقراطي، وصيانة وتوسيع المكتسبات في مجال الحقوق والحريات.

ويسعى الحزب إلى تحصين خيار المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي وتعزيزه، وكسب رهان المغرب المتعدد والمتنوع لغوياً وثقافياً والآمن روحياً.

ويتبنى الحزب نموذجاً منفتحاً للتنمية، يوفق بين المبادرة الحرة ودور الدولة فاعلاً وضامناً للمنافسة الشريفة، ويضمن التوازن الاجتماعي والعيش الكريم للمواطنين، وحماية البيئة عاملاً أساسياً للتنمية المستدامة.

ويضع الحزب ثلاثة تحديات يعمل على الاطلاع بها لكي يحقق البرنامج السياسي الذي يطمح إليه:

التحدي الأول: يقوم على تدعيم الثقة من خلال تعزيز البناء الديمقراطي، ووضع نظام فعال للحكومة الجيدة ويربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوفير الأمن بمختلف أبعاده، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتثمين دور المرأة في المجتمع وتحقيق الإشعاع الحضاري على المستوى الدولي.

التحدي الثاني: فيقوم على تعزيز الكرامة عبر قضاء مستقل وفعال ونزيه، وتعليم جيد للجميع، وتوفير خدمات صحية سهلة، وعروض سكنية مواتية، ومحاربة الفقر، وبلورة سياسات وطنية للشباب، وتعزيز مبادئ التعدد والتنوع اللغوي والثقافي.

التحدي الثالث: يقوم على تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر تطوير النسيج الصناعي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وانتهاج استراتيجية لتنمية الصادرات، والرفع من المجهود الاستثماري العمومي وتسريع وتيرة إنجازه، وتثمين البعد التنموي لمشروع الجهوية مصدراً للنمو، وتبني نموذج تنموي خاص بالعالم القروي والمناطق الصعبة، ودعم التشغيل وتقليص البطالة بإحداث مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) وظيفة سنوياً، والحرص على الاستقرار الماكرو- اقتصادي والتوازنات الخارجية.

ثانيا: نتائج انتخابات المجلس (رسوم بيانية)

الرقم	الانتماء الحزبي	مجموع المقاعد	المقاعد الانتخابية	مقاعد اللائحة	النسبة المئوية
١.	العدالة والتنمية	١٠٧	٨٣	٢٤	٢٧
٢.	الاستقلال	٦٠	٤٧	١٣	١٥
٣.	التجمع الوطني للأحرار	٥٢	٤٠	١٢	١٣,٢
٤.	حزب الأصالة والمعاصرة	٤٧	٣٥	١٢	١١,٩
٥.	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٣٩	٣٠	٩	٩,٩
٦.	الحركة الشعبية	٣٢	٢٤	٨	٨,١
٧.	الاتحاد الدستوري	٢٣	١٧	٦	٥,٨
٨.	التقدم والاشتراكية	١٨	١٢	٦	٤,٦
٩.	العمالي	٤	٤	٠	١
١٠.	التجديد والإنصاف	٢	٢	٠	٠,٥
١١.	الديمقراطية الاجتماعية	٢	٢	٠	٠,٥
١٢.	البيئة والتنمية المستدامة	٢	٢	٠	٠,٥
١٣.	العهد الديمقراطي	٢	٢	٠	٠,٥
١٤.	جبهة القوى الديمقراطية	١	١	٠	٠,٣
١٥.	العمل	١	١	٠	٠,٣
١٦.	الوحدة والديمقراطية	١	١	٠	٠,٣
١٧.	الحرية والعدالة الاجتماعية	١	١	٠	٠,٣
١٨.	اليسار الأخضر المغربي	١	١	٠	٠,٣
المجموع		**٣٩٥**	**٣٠٥**	**٩٠**	**٪١٠٠**

مجموع المقاعد

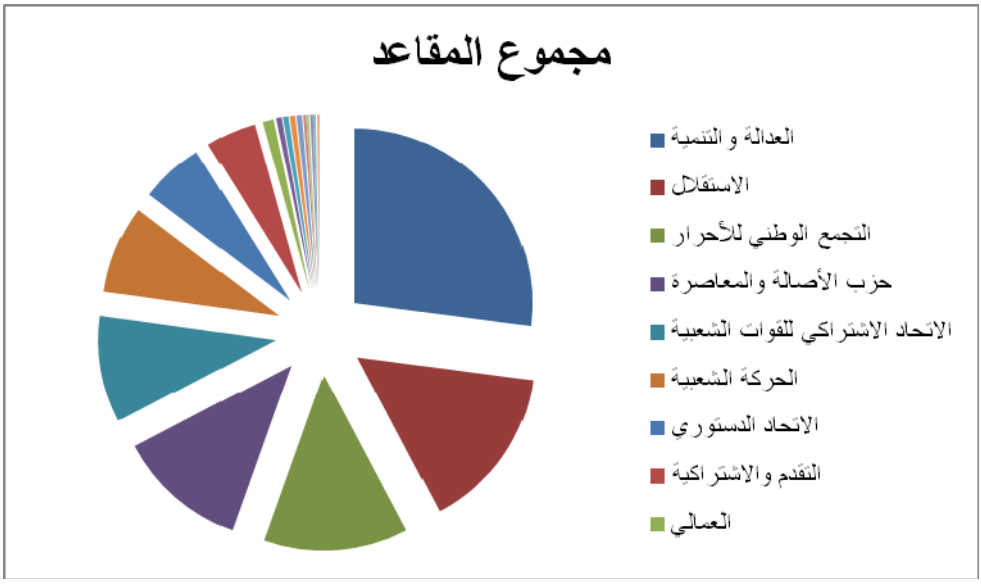

المقاعد الانتخابية

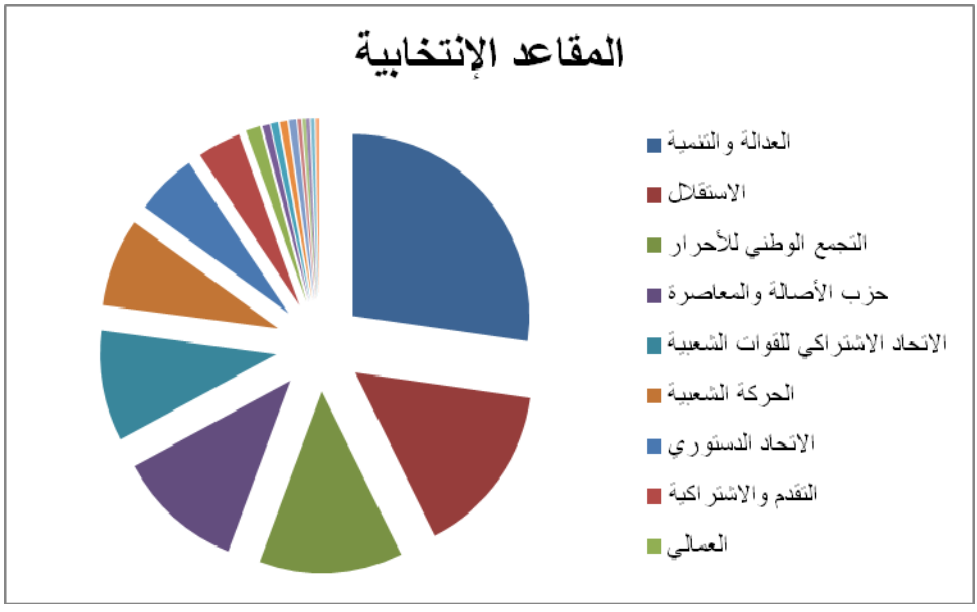

مقاعد اللائحة

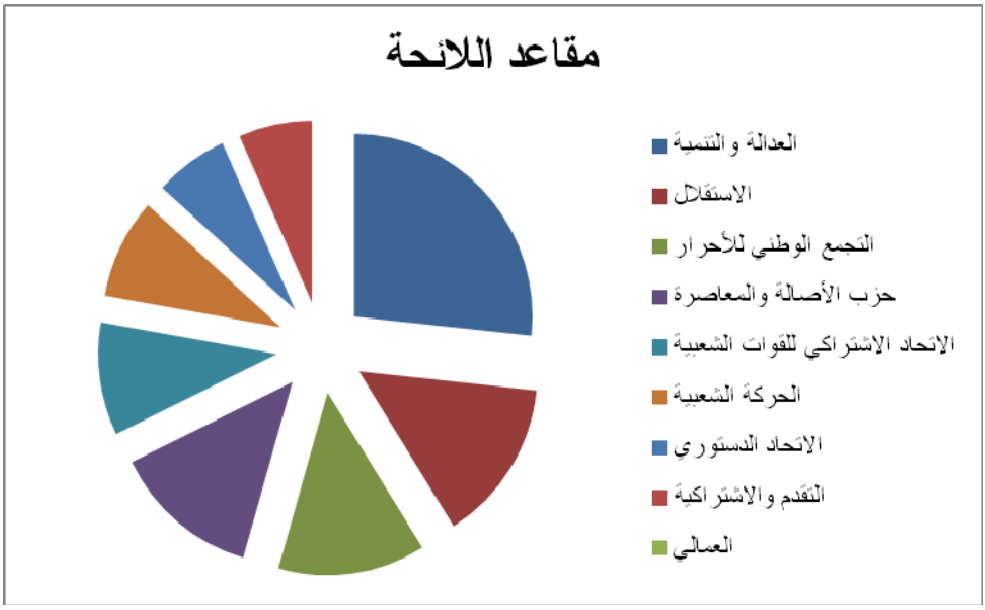

النسبة المئوية

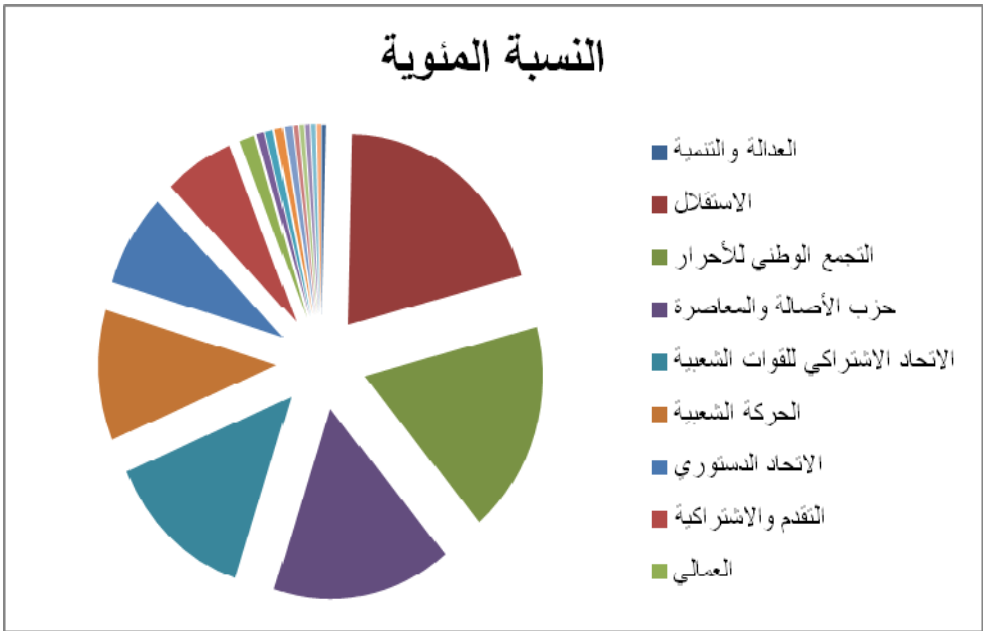

المقالات والتقارير

التقرير العلمي لندوة "الإسلاميون والحكم" *

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط مدار يومي ١٩-٢٠ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ندوة متخصصة بعنوان «**الإسلاميون والحكم**»، وشارك فيها نحو ١٥٠ شخصية من الأردن ومصر وتونس والكويت وليبيا واليمن والمغرب والسودان والبحرين والعراق، وعقدت جلسة الافتتاح في فندق «ريجنسي بالاس»، ثم استكمل المشاركون وقائع الندوة في قاعة المؤتمرات الخاصة للمركز.

وناقشت الندوة على مدى يومين ١١ ورقة عمل متخصصة، توزعت على ست جلسات، وهدفت إلى دراسة نظرية الإسلاميين بخصوص الدولة العربية الحديثة في مرحلة ما بعد الثورات، إضافة إلى دراسة التحديات التي تواجه دول الإصلاح والثورات، ورؤية الإسلاميين لكيفية التعامل معها.

الافتتـــاح

افتُتِح اليوم الأول من الندوة بكلمة لرئيس حركة النهضة التونسية الأستاذ راشد الغنوشي، أكد فيها على أن المنطقة تمر بمرحلة تاريخية مهمة ستنقل العالم كله إلى مرحلة جديدة بسبب ما تحتله المنطقة من مكانة هامة استمدت من المكانة الحضارية والتاريخية للمنطقة، وأشار إلى أن هذا التغيير يأتي بعد حالة اليأس من إصلاح الأنظمة العربية من الداخل، وهو ما أنتج الثورات، موضحاً بأن الأنظمة المستبدة التي مازالت قائمة مرشحة لانتقال الثورات إليها إن لم تقم بعمليات جراحية كبرى للأوضاع فيها.

ورأى الأستاذ الغنوشي أن الإسلاميين هم أكبر المستفيدين في أعقاب الثورات العربية بسبب التضحيات التي قدموها خلال العقود الماضية، وختم كلمته بتوصية الإسلاميين وغيرهم ممن يتصدر المشهد الآن بتعلّم التعايش وترسيخ مبدأ المواطنة وقبول المشروع الديموقراطي التعددي واحترام الأقليات، كما دعاهم إلى تفهم المطالب

* **إعداد أ. عبد الحميد الكيالي/ مدير تحرير المجلة.**

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقيمية حتى لا تهدم هذه الثورات التي تحتاج إلى عقل مركب يبني ويصل إلى الإجماع.

ورأى الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر الدكتور محمود حسين أحمد، أن الإسلاميين قريبون من الحكم بشكل أو بآخر في كل من المغرب ومصر وتونس وليبيا وغزة والسودان والأردن وسوريا واليمن، وأشار إلى بعض المحاذير مثل موقف القوى العالمية وإسرائيل من حكم الإسلاميين، وقلة خبرة الحركات الإسلامية في شؤون الحكم، كما دعا الولايات المتحدة إلى عدم الخلط بين المعتدلين والمتطرفين من الإسلاميين، وحذر من أن المراهنة على إخفاق الإسلاميين المعتدلين أو إبعادهم سيدفع كثيرين إلى التطرف والعنف، ووجه أحمد نصيحة للإسلاميين بعدم التسرع في التصدي لاستلام السلطة حتى يتهيأ المناخ الداخلي والخارجي لذلك.

فيما ركز عضو الهيئة التأسيسية لحركة النهضة في تونس الدكتور أحمد الأبيض، على أن خطاب النهضة يؤكد تاريخياً على الحرية والاعتراف بالآخر، وعلى الدعوة للعودة إلى الشعب ليكون فيصلاً بين الفرقاء، وأن ذلك كلفها سجن ثلاثين ألفاً من أنصارها وتشريد ثلاثة آلاف منهم على مدى عقدين من الزمن، كما ذكر أن خطاب النهضة انتقل من المعارضة إلى طرح مشروع تنمية شاملة للفترة ٢٠١٢- ٢٠١٦، وأشار إلى أن توجه الحركة في الفترة المقبلة يركز على استقرار البلاد، والانفتاح على رجال الأعمال في الداخل والخارج، وعلى صيغ متعددة للاستثمار، وإيجاد بدائل إسلامية للاستثمار، ومقاومة الفساد، وإقامة مشاريع خدمية تلامس احتياجات المواطنين التونسيين في كل مجال من مجالات الحياة، وعلى استقلالية القضاء، وعلى تأسيس عقيدة أمنية جديدة فيها تأكيد على دولة الشعب بديلاً عن شعب الدولة.

وألقى عضو المكتب التنفيذي لاتحاد ثوار ليبيا أنس الفيتوري، كلمة رأى فيها أن الطابع الإسلامي للثورة الليبية يظهر جلياً من خلال أمور عدة، أهمها: الدور الرئيس الذي لعبه الإسلاميون في الجانب العسكري لإسقاط النظام، وكذلك في الجانب

الاجتماعي، نظراً للخبرة التي يتمتعون بها في ذلك المجال، ولفت إلى أن الإسلاميين هم أقوى المرشحين لقيادة الفترة المقبلة من تاريخ ليبيا في ظل اعتراض من أطياف أخرى ومستقلين نظراً لعدم جاهزيتهم لخوض انتخابات قريبة مقارنة بالإسلاميين.

وأكد الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن الأستاذ حمزة منصور، على أن الحكم الإسلامي يضمن الحريات للجميع، ولا يحصن أحداً من المساءلة، ويكفل العدالة والمساواة لكل المستظلين بظله، وأن الدولة الإسلامية دولة مدنية بمرجعية إسلامية، وليست دولة دينية بالمفهوم الثيوقراطي، وهي دولة القانون والمؤسسات، وهي تقوم على المواطنة في الحقوق والواجبات، فالأمة مصدر السلطات ويبقى للحكومة الإسلامية ما يميزها وهو أنها مقيدة بالشرع الذي لا يترك مقاييس العدالة بيد البشر.

كما أكد منصور على أن حقوق غير المسلمين مصونة بحكم المواطنة، وفنّد الاتهامات الموجهة للإسلاميين بأنهم لن يتركوا السلطة إذا استلموها، مستشهداً بأدبيات حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن وبنظامه الداخلي الذي يحدد فترة رئاسة الأمين العام بدورتين، وبتجربة لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة في الأردن، مختتماً بالتأكيد على أن الإسلاميين منفتحون على كل الأفكار والتيارات والتجارب الإنسانية، وأنهم يقدّرون منجزات الحضارة ويبنون عليها.

وأخيراً، وفي كلمته الافتتاحية أشار مدير مركز دراسات الشرق الأوسط الأستاذ جواد الحمد إلى أن عقد هذه الندوة العلمية تحت عنوان: الإسلاميون والحكم، يأتي ليكون الحوار بين الجميع على أسس علمية ووفق مصالح الأمة العليا، ولو اختلفت المقاربات، أو المعلومات أحياناً في النظر إليها، وليتم تبادل الرأي بين أطياف الأمة المختلفة، الإسلامية واليسارية والقومية والليبرالية، حول كيفية اجتياز المرحلة، في ظل تحقيق فهم مشترك أوسع، وتعاون وشراكة وطنية وقومية وإسلامية على حد سواء، ما دام التيار الإسلامي سيكون عاملاً فاعلاً وأساسياً في مرحلة الحكم الجديدة.

وأكد الحمد في كلمته على أن الشعوب العربية فاجأت العالم بانتفاضتها على الظلم والاستبداد والفساد، كما أسست واقعاً جديداً على المستويين الإقليمي والدولي بعيداً

عن الهيمنة الدولية بكل مستوياتها، والذي يؤمل أن يوصل إلى الاستقلال والحرية الوطنية والتحلل من الهيمنة والتبعية الدولية، وختم بأن مرحلة التحول الكبيرة التي تمر فيها أمتنا إنما هي ثمرة الكفاح والتضحيات التي قدمتها الأجيال على مدى العقود الماضية بأشكال مختلفة، وهي معركة الوجود والاستقلال والحرية والكرامة والتحرر.

الجلسة الأولى

جاءت الجلسة الأولى تحت عنوان «**الإسلاميون والحكم، مقاربة سياسية وفكرية**»، وترأسها عضو لجنة تعديل الدستور المصرية المستشار صبحي صالح، وقدم فيها الدكتور أحمد الأبيض عضو الهيئة التأسيسية لحزب النهضة في تونس ورقته التي لفت من خلالها الأنظار إلى سؤال جدير بالإجابة عليه، وهو: كيف تكون المرجعية الإسلامية مرجعية للعمل السياسي؟

ويرى الأبيض أنه للإجابة عن هذا السؤال لا بد من العلم بأن ما زال لدى النص الديني ما يقوله، وهو مفتوح على مقولات كثيرة، مع العلم أن هناك ضرورة للتفريق بين النص الديني والتدين، بناء على أن التدين خاضع للاجتهاد الذي قد تختلف أحكامه بتعدد المجتهد في النص الديني.

ورأى الأبيض أن العامل الرئيس لكون المرجعية الإسلامية مرجعية للعمل السياسي هو أنها تنبثق من مبدأ التوحيد الذي يقوم على الشهادة التي تحتوي بدورها على معاني الاعتراف بالذات والاعتراف بالغير والإقرار بالمعايشة، وتقوم على العلنية، لأنه أصل والسرية استثناء.

وأكد الأبيض على ضرورة التحديث والتجديد في ظل تراث هذه الأمة وحضارتها، كما ذهب إلى ضرورة العودة إلى منطق الاستخلاف، بمعنى أن الشعب هو مصدر السلطات، وهذا يحتم عليه أن يقوم بواجب الشهادة بمقتضياتها الأربعة: الحضور والعلم والرقابة وامتلاك الشجاعة لأداء هذه الشهادة.

الجلسة الثانية

تناولت الجلسة الثانية عنوان «**الإسلاميون وتداول السلطة**»، وترأسها رئيس مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين ورئيس مجلس النواب الأردني الأسبق الدكتور عبد اللطيف عربيات، وقدم فيها كل من أستاذ النقد والفلسفة الدكتور غسان عبد الخالق- الأردن، ورئيس الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي زكي بني ارشيد- الأردن ورقة عمل.

ولاحظ عبد الخالق في ورقته أن ثمّة هلالاً سُنّياً يتشكل على امتداد الساحل الجنوبي والشرقي لحوض البحر الأبيض المتوسط، وأن هذا الهلال قد أسلم زمامه للإخوان المسلمين بوجه خاص، إلا أن عبد الخالق رأى عدداً من العقبات والتحديات ما زالت تقف في طريق الإخوان، كإعادة بناء ثقافة قواعدهم السياسية بما يتناسب مع الظروف المستجدة، وتجاوز الصدام بين الإسلاميين والعلمانيين، إضافة إلى المحافظة على الالتزامات الدولية، وتشكيل رؤية واضحة بخصوص العولمة، وإطلاق عنان التجديد والتطوير والتحديث في التعليم المدرسي والجامعي، ودعم خيار دولة المؤسسات ومهنية المؤسسة العسكرية والأمنية وحرفيتها، والاستعداد لمغادرة الحكم في حال الإخفاق في تحقيق الأمن والاستقرار والتقدم المطلوب.

وبدوره أشار بني ارشيد إلى أسئلة كثيرة تبرز على الساحة بخلفيات عدة، وبأجواء من التشكيك والاتهامية بقدرة الإسلاميين على تمكين آليات الديمقراطية وإنتاج الحكم الرشيد، أو رغبتهم في إنجازها، وأن هذه الإثارة المستمرة وضعت الحركات الإسلامية في مربع المحاكمة باعتبارها متهمة ومدانة أحياناً، ووظفت تلك الاتهامات لمحاصرتها ومنعها من تقديم تجربتها ونموذجها في الحكم أحياناً أخرى.

وتساءل بني ارشيد أنه إذا كان النموذج الاقتصادي الإسلامي أو المشروع الاقتصادي النظري قد وجد لدى العالم- بعد أزمته المالية- ما يستحقه من قبول، فهل بوسع النظام السياسي الإسلامي أن يقدم نفسه للعالم من خلال نموذج عملي في الحكم يجسد رؤية الحركة الإسلامية وبرنامجها، ويخضع للمراجعة والمحاكمة؟

وعقب بأن من حق المجتمعات العربية ومكوناتها أن تسعى للحصول على فهم صحيح ودقيق لنظرية الإسلاميين في الحكم، وأن تحصل على الضمانات الكافية لعدم تكرار نماذج الاستبداد السياسي.

وأضاف بني ارشيد أن طلب تحول الإسلاميين إلى نسخة محسَّنة من المناهج الحاكمة يعدُّ ظلماً للتجربة والمشروع، وأن التطور الديمقراطي يستوجب أن يتقدموا بنموذجهم الخاص وتجربتهم الذاتية لا أن يقوموا بإجراء تغييرات على النظام العلماني أو تحسينات على قصوره، وهذ ما يجعل الحركة الإسلامية إن فعلت ذلك أن تفقد القدرة على صياغة مشروعها المتكامل، لصالح المراوحة بين محطات التجارب الفاشلة.

الجلسة الثالثة

وفي ختام اليوم الأول ناقشت الجلسة الثالثة، التي ترأسها أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط وعضو المجلس العلمي فيه الدكتور علي محافظة، عنوان «**الإسلاميون والقوى الأخرى والشراكة في الحكم**»، وقدم خلالها كل من وزير التجارة اليمني السابق الدكتور محمد الأفندي، وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الهاشمية في الأردن الدكتور عدنان الهياجنة ورقة عمل.

وأشار الأفندي إلى أنه يقصد بالإسلاميين التيار الإسلامي الإصلاحي الذي يهدف إلى الإصلاح والتغيير وفقاً للنهج السلمي، والعمل السياسي وفقاً لبرامج ورؤى وخطط واقعية ذات مرجعية إسلامية، دون أن يكون محتكراً لهذه المرجعية، وهو بهذا النهج السلمي يقبل بالديمقراطية ويؤمن بها آلية معاصرة لتطبيق الشورى، ويقبل الشراكة مع التيارات الأخرى- القومية واليسارية والليبرالية- في الحكم، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة.

وقد عمد الأفندي إلى تقديم عرض تحليلي وتقدير لموقف التيار الإسلامي من الشراكة والتعايش مع التيارات الأخرى وفقاً للبرامج والمواقف المعلنة، وخاصة مع ظهور ثورات الربيع العربي، وتحقيقاً لهذا الهدف ناقش الأفندي دلالات الشراكة السياسية والمخاوف المتبادلة، ووصف نموذج تعايش أحزاب اللقاء المشترك اليمني، كما حاول التنبؤ بسيناريوهات الشراكة في الحكم.

واتكأ الأفندي في ورقته على فرضيتين أساسيتين، محور الأولى أن التيار الإسلامي الإصلاحي يؤكد على رؤية متقدمة للشراكة وقبول الآخر، والأخرى هي ولوج عصر الشعوب.

ومن جهة أخرى ذهب الهياجنة في رأيه إلى أنه لا بد من إعطاء الفرصة الحقيقية للحركات الإسلامية في هذه المرحلة لتطرح نفسها بديلاً للأنظمة القائمة، كما أتيحت الفرصة لغيرهم من قبل، وقد أكد الهياجنة على أن قوة الإسلاميين في هذه المرحلة تعود إلى عدة عوامل، من أهمها عدم مشاركة الحركات الإسلامية في الأنظمة الحاكمة، وفشل الأنظمة القائمة في الحكم، إضافة إلى فسادها، ونجاح الإسلاميين في العمل الاجتماعي والاقتصادي، لافتاً الانتباه إلى وجود تحديات على ثلاثة مستويات تواجه التغيير في المنطقة العربية وهي:

١. المواطن العربي الذي يبدو مهتماً بالمشاكل والأوضاع الاقتصادية أكثر من الشؤون السياسية.
٢. هيكل الدولة المستقبلي والعلاقة المستقبلية بين القوى السياسية.
٣. هيكل النظام الدولي الذي يتغير بناءً على المصالح المشتركة بين القوى العالمية.

كما حذر الهياجنة من التحديات التي تواجه الإسلاميين في هذه المرحلة، ومن أهمها الثقة الزائدة بالنفس من جانب هذه الحركات، وتخوف المواطن العربي من وصول الإسلاميين إلى السلطة، فضلاً عن الحالة السيئة التي وصلت إليها الدول التي من المتوقع أن يحكمها الإسلاميون؛ حيث سترث اتفاقيات دولية واقتصادية مجحفة ساهمت في القضاء على مقدرات هذه الدول في ظل معدلات مرتفعة للبطالة والفقر.

الجلسة الرابعة

بحثت الجلسة الرابعة من الندوة في اليوم الثاني، والتي ترأسها المؤرخ الأردني الدكتور رؤوف أبو جابر، موضوع «**الدولة المدنية في فكر حركات الإسلام السياسي وممارساتها**»، وقُدِّمت خلالها ورقة عمل لأستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية في

الجامعة الأردنية الدكتور علي الصوّا، وعقَّب عليها أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الدكتور أحمد سعيد نوفل.

وقد رأى الصوّا أن الدولة المدنية هي التي تعبر عن المجتمع، وتكون وكيلة له، وتستند إلى قيمة، ويختار فيها الناس حكامهم وممثليهم ويحاسبونهم ويعزلونهم، وقد عقد الصوا مقارنة بين الدولة المدنية والدولة الدينية (الثيوقراطية)، ورأى بأنه وفقاً للنظرية الإسلامية فإن «الأمة مصدر السلطات»، وأن الإسلام دين ودولة، وأن الإسلاميين لا يختلفون في أن الدولة الدينية وفق مصطلحها التاريخي الغربي لا وجود لها في الإسلام، وأنهم لا يريدون إقامة دولة دينية أو ثيوقراطية.

هذا، وقد أشار الصوّا إلى تحولين بارزين في فكر الحركات الإسلامية الوسطية وواقع علاقتها مع الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية:

أولهما: اتخاذ قراراتهم بالمشاركة السياسية مع أنظمة لا تتبنى الإسلام أساسا للحكم، باعتبار أن ذلك قد يحقق مصلحة وطنية في مجالات متعددة.

ثانيهما: التصريح بأن في الإسلام دولة مدنية حصرياً لا دولة دينية.

وأكد أن غير المسلمين في البلاد الإسلامية هم من أهل دار الإسلام في أقوال الفقهاء جميعهم، فهم من شعب الدولة ومكوناتها، وأن الأمة المسلمة، وإن خسرت وحدتها السياسية بعد الدولة العثمانية، لكن وحدتها الاجتماعية لا زالت قائمة، وهي أقدر على الاستجابة للاندماج بفعل أصالتها التاريخية وشخصيتها الإسلامية ومقوماتها المشتركة.

وختم الصوا بالإشارة إلى أن دعوة التضامن الإسلامي والسعي لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي جاءت ثمرة لكفاح الحركات الشعبية والحركات الاسلامية، وأن مصير هذه المنظمة هو الانهيار إذا بقيت على حالها دون إعادة نظر في جوهرها وأسس تنظيمها.

ومن جانبه، تساءل الدكتور نوفل في تعقيبه إن كان الوصول إلى السلطة هو هدف الحركات الإسلامية، أو إن ذلك يعد مقدمة للوصول إلى هدف أكبر وهو النهضة على أسس إسلامية؟

كما تعرض إلى مخاوف الغرب من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم، نافياً أن تكون في التاريخ الإسلامي دولة دينية، بمعنى الدولة الثيوقراطية حسب المفهوم الغربي، وموضحاً أن الهدف من طرح فكرة الدولة الدينية هو تخويف الشعوب العربية من الإسلاميين وإشغالهم بالدفاع عن أنفسهم.

وأكد أن الإسلام يرفض إسناد سلطة الشرع إلى فئة محددة من الشعب، وتحدث عن مدنية الدولة ودينية التشريع في الدولة الإسلامية، معدداً بعض صفات الدولة المدنية من منظور إسلامي، ومنها أن لا قداسة للحاكم، وأن حرية إبداء الرأي جزء من الشورى، فضلاً عن أن حركات الإسلام السياسي ارتضت أسلوب الانتخابات للوصول إلى السلطة.

الجلسة الخامسة

أما الجلسة الخامسة التي ترأسها نائب رئيس الوزراء الأردني الأسبق الدكتور عبد الله النسور، فتناولت «**التحديات التي تواجه الدولة العربية ما بعد الثورات وموقف الإسلاميين منها**»، وقدم فيها كل من أمين عام المؤتمر القومي الإسلامي الأستاذ منير شفيق، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي الدكتور خالد السفياني ورقة عمل.

وقد تناول شفيق بالتحليل محورين أساسيين على صلة بالثورات العربية، ناقش الأول منهما واقع هذه الثورات من خلال التركيز على ثلاث نقاط رئيسة، تؤكد أولاها على أن التغير في موازين القوى العربية والإسلامية والعالمية شكل الشروط الخارجية لتفجّر الثورات الشبابية الشعبية، والتي ما كان يمكن حدوثها لولا المقاومة والممانعة التي عرفتها السنوات الثماني الماضية، وأسفرت عن الانتصار على العدوان الصهيوني- الأمريكي، سواءً في لبنان أو غزة أو العراق، بينما تؤكد ثانيتها على أن الثورات، في مواجهتها لأنظمة الاستبداد والفساد، تجنبت الهجوم على السياسات المتعلقة بالتبعية للولايات المتحدة والتفريط في القضية الفلسطينية أو الخضوع للعولمة وتنفيذ أجندتها، وتذهب ثالثتها إلى أن مواقف الترحيب التي وقفتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية إزاء نتائج الانتخابات في تونس أو مصر، لم تكن إلا مواقف مزيفة تعجز عن مواجهة القوى الصاعدة.

وقد ركّز شفيق في المحور الثاني من ورقته على مستقبل أنظمة ما بعد الثورات، والتحديات الماثلة أمامها، مؤكداً على أن مستقبل هذه الأنظمة سيواجه العديد من التحديات؛ إذ إن نجاح الدولة القُطْرية العربية مرهون بوجود مشروع وحدوي عربي يتسّع باستمرار ليشمل الأقطار العربية أو معظمها، كما أن فترة الترحيب الدولية بالأنظمة العربية الجديدة، سواء أكانت إسلامية أم قومية أم وطنية أم ديمقراطية ليبرالية، ستنقضي مع الدخول في حوار جدّي يتناول السياسات الخارجية والداخلية.

من جانبه اهتم السفياني بمناقشة التحديات التي تواجه الجهة أو التنظيم الذي ستفرزه صناديق الاقتراع في أي قطر من أقطار الوطن العربي، حيث تحدث عن التحديات التي تواجه الإسلاميين، وأشار إلى أنه لا بد من أخذ الحيطة والحذر من فلول الأنظمة الاستبدادية التي تم إسقاطها ومكوناتها، والتي تسعى لاسترداد كرامتها التي فقدتها من الثورة، إضافة إلى تحدي تحقيق أهداف الثورة في الحرية والنماء، وكيفية تحويل شعارات الثورة إلى برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي له هويته الخاصة به.

أما في التحديات الخارجية، فقد نبه السفياني إلى ضرورة التيقظ من المحاولات الخارجية للالتفاف على الثورة والإمساك بزمام الأمور، ومن السعي وراء قضية الطمأنة، والاحترام الكامل للاتفاقيات، إضافة إلى تحدي الانجرار وراء السعي للاعتراف الغربي بالتيار الإسلامي المعتدل، إضافة إلى التحدي المتعلق بالعروبة والإسلام؛ حيث ثمة من يهمه إبعاد ثوراتنا عن العمود الفقري لأمتنا وهو عمود العروبة والإسلام.

كما حذر السفياني من شعور أي قوة تفوز في محطة الاستحقاق الانتخابي بالنشوة؛ إذ إن الوطن للجميع وبناؤه مسؤولية الجميع.

الجلسة السادسة

ناقشت الجلسة الأخيرة من الندوة، والتي ترأسها رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق الأستاذ عدنان أبو عودة، عنوان «**الإسلاميون والعلاقات الإقليمية والدولية في مرحلة الحكم**»، وقدم فيها كل من رئيس القطاع السياسي في حزب المؤتمر الوطني

السوداني الدكتور قطبي المهدي، ورئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري ورقة عمل.

ناقش المهدي في حديثه إدارة الإسلاميين للعلاقات الدولية والإقليمية، والتي عدّها أكبر تحديات الدولة الإسلامية في عالم اليوم، وذلك لتعارض مصالح كثير من الدول، وربما تناقضها، مع مشروع الدولة الإسلامية حضارياً واستراتيجياً.

وقد ركز المهدي على تجربتي إيران والسودان في إدارة علاقاتهما الدولية، حيث ذكر التحديات الرئيسة التي تواجه علاقات إيران الإقليمية، وتطرق إلى استراتيجيات إيران في التعامل مع دول الخليج، والعراق، وجوارها الشرقي والشمالي، وفي التعامل مع القضية الفلسطينية، وفيما يخص السودان ناقش مهدي أسلوب الإسلاميين في تبديد شكوك الغرب حول طبيعة حكومتهم، ووسائل مواجهتهم للحصار الذي فرض عليهم.

وخلص إلى أن حكومة الإسلاميين الوليدة ستواجَه بعداء سافر أو مبطن من الصهيونية في إسرائيل والغرب، وأن تغييراً شاملاً في المنطقة الإسلامية هو الضمان الوحيد لتوفير بيئة إقليمية أو دولية يمكنها أن تساعد حكومة الإسلاميين على الصمود والتقدم، وأن تعاوناً شاملاً بين الحكومات والشعوب الإسلامية يشمل نظاماً اقتصادياً وتجارياً وأمنياً مشتركاً، وتوافقاً سياسياً يُحقق الاعتماد على الذات، وتكون الإرادة السياسية للحكومة الإسلامية فيه حرة وغير مرهونة بضغوطات اقتصادية وسياسية وأمنية للدول المعادية، هو الضمان الوحيد لتأمين وجود هذه الحكومة بوصفها حكومة قوية وفاعلة ومؤثرة، ومن ثمَّ، إذا استطاعت هذه الحكومة تقديم نفسها للعالم على أنها إضافة حقيقية للمجتمع الدولي وعامل جديد يدعم السلم والأمن العالمي، ويسهم في الازدهار الاقتصادي، فإن ذلك سيمكنها من مد جسور التواصل والتعاون مع المجموعة الدولية.

وفي المقابل، طرح الجبوري جملة من الجدليات والاستفهامات حول الإسلاميين والعلاقات الدولية في مرحلة الحكم، حيث تناقش الجدلية الأولى مفهوم العلاقة، ومن أين يواصل الإسلاميون تلك العلاقة، هل من منظور سياسي بحت أو من منطلق عقدي؟ وما هو الحاكم في العلاقة؟

وتناقش الجدلية الثانية التحديات في رسم صورة العلاقة، وهل تقوم العلاقات اليوم كما تشاء الحركات الإسلامية أو كما يشاء خصومها، أو كما تشاء المصلحة والحاجة؟ فالإسلاميون اليوم يواجهون تحديات خطيرة وحساسة؛ وهناك من يسعى لإفشال تجربتهم من غير القوى الداخلية المنافسة.

أما الجدلية الثالثة فتحدثت عن تحديات الأزمة الدولية؛ إذ ثمه أمور تتطلب موقفاً حاسما، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، وهذا ما لم تحسمه الحركات الإسلامية بعد، وربما يحتاج منها إلى زمن وتدبر ونظر وخبرة للحسم في هذه الملفات الشائكة.

هذا، وتعرضت الجدلية الرابعة للإيمان بالنظام الدولي الذي له تبعات تتمثل بضرورة الانحياز إلى معسكر ما زال فاعلا على الأرض، ومن هنا فلا بد للحركات الإسلامية أن تحدد خياراتها بشكل سريع ودقيق.

وتناقش الجدلية الخامسة والأخيرة إشكالية القبول الدولي للحركات الإسلامية، حتى داخل بعض الأنظمة العربية التي تخشى من أن تتزعزع بعد أن رأت قدرة الحركات الإسلامية على تحريك الثورات، وبات من الضروري أن يبني الإسلاميون علاقتهم مع هذه الدول على أساس الإيمان بالتشارك المجتمعي، وأن يسعوا إلى تقديم النيات والأنفس على حقيقتها، وإن كانت مزعجة للبعض.

الكلمة الختامية والتوصيات

أكدت الكلمة الختامية والتوصيات للندوة، والتي ألقاها الأستاذ جواد الحمد، على أهمية بلورة رؤية استراتيجية ومشروع عربي يوفر لدول الثورات العربية رافعة وطنية وقومية وحدودية، إلى جانب الرافعة الحضارية الإسلامية التي تساعدها على العبور شعبياً في الإطارين القطري والقومي، وتعزز قدرتها على الإنجاز بحكمة وانتماء رغم ما قد تواجهه من تحديات دولية.

كما أكدت على ضرورة أن يقدم الإسلاميون رسائل تطمين لاجتياز المرحلة بسلام ونجاح، من أجل تخفيف حدة النزاعات والخلافات الداخلية والعربية، ولمصلحة إنجاز

أهداف الثورات وحركات الإصلاح، وذلك على مستويات عدة، أبرزها:

١. التطمين على مستوى الشعب الذي اختار الإسلاميين من أجل تمثيله تمثيلا حقيقياً، ويقوم التطمين حتى لمن كان مؤيداً للنظام السابق ممن لم تثبت عليهم مسؤولية قانونية وفق أحكام القضاء.
٢. التطمين على مستوى القوى السياسية الأخرى في الدولة، وبأنها شريكٌ في صياغة مستقبل البلاد وقيادة دفتها.
٣. التطمين على مستوى الدول العربية، بأن الحكم الجديد يعتبر الأمن القومي العربي جزءاً من أمنه القطري، ويسعى إلى التكامل وتصفير الخلافات مع كل الدول العربية.
٤. التطمين على مستوى دول الجوار غير العربية (باستثناء إسرائيل) بأن الحكم الجديد يتبنى سياسة التعاون والانفتاح والتكامل مع الجوار.
٥. التطمين على مستوى دول العالم بأن الحكم الجديد يحمل فكراً حضارياً منفتحاً، لكنه يؤمن بالشراكة وليس بالتبعية الدولية، وأن له وجهة نظر ورؤى سيقدمها للنظام الدولي لتطوير وتعديل السياسات، ولحل القضايا والمشاكل المستعصية التي فشل النظام الدولي في التعامل معها.

واختتمت الكلمة بالتأكيد على ضرورة الإسراع بإجراء حوار معمق بين النخب العربية من التيارات القومية والإسلامية وغيرها، بعيداً عن الإعلام، بهدف الوصول إلى أفضل تقارب في أربعة مستويات:

١. الوصول إلى رؤية مشتركة للتحولات العربية وآفاقها وعلاقتها بالمشروع النهضوي للأمة وفق أطروحات واقعية ومفردات بناءة لنشرها في العالم العربي.
٢. الوصول إلى برنامج مشترك لمساعدة الدول في المرحلة الانتقالية حيث تم التغيير، وحماية الوضع الجديد من الهيمنة أو التدخل الأجنبي.
٣. المساهمة الفاعلة في بناء الدول الجديدة وتسخير كل الطاقات المتاحة في سبيل ذلك.

٤. أهمية إسهام البرنامج الجديد للحكومات والدول الجديدة في تبريد الخلافات العربية، والعمل على منع النظام الدولي من استغلال بعض المعطيات في المنطقة لإثارة أي نزاعات مسلحة بين الدول العربية وأي من جارتيها المسلمتين إيران وتركيا، رغم أن سياسات إيران لا تلقى ترحيباً عربياً وتشوبها شكوك لم يتمكن الإيرانيون من تقديم تطمينات كافية إزاءها، وعلى الأخص فيما يتعلق بدور إيران في العراق، فيما تبدو تركيا جاهزة ومستعدة للتعاون مع العرب على قدم المساواة.

صفقة تبادل الأسرى الفلسطينية- الإسرائيلية

الدوافع والتداعيات*

في الخامس والعشرين من شهر حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٦ استطاعت ثلاثة فصائل من المقاومة الفلسطينية في غزة شن عملية نوعية على دورية من لواء ١٨٨ مدرع الإسرائيلية كانت تقوم بمهمة عسكرية على الحدود مع قطاع غزة.

وأسفرت هذه العملية التي أطلق عليها «الوهم المتبدد» عن مقتل جنديين من جنود الاحتلال، وإصابة خمسة آخرين، وأسر الجندي جلعاد شاليط، وأسفرت كذلك عن استشهاد اثنين من منفذي العملية.

على إثر هذه العملية طالبت كتائب عز الدين القسام، وألوية الناصر صلاح الدين، وجيش الإسلام، وهي الفصائل التي نفذت العملية، طالبت الكيان الصهيوني بإجراء عملية تبادل أسرى، يُفرج بمقتضاها عن ألف أسير فلسطيني من سجون الاحتلال مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي شاليط.

رفضت إسرائيل هذا الإملاءات، وصَعَّدت من انتهاكاتها بحق الفلسطينيين على أكثر من صعيد؛ حيث شنت آلتُها العسكرية عددا من الهجمات أدت إلى استشهاد ٥٠٠ فلسطيني وإصابة مئات الجرحى في المرحلة التي أعقبت عملية «الوهم المتبدد»، غير أن أبرز العمليات العسكرية التي نفذتها إسرائيل بحق قطاع غزة كانت في أواخر كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٨، وهي ما أطلقت عليها عملية «الرصاص المصبوب»، وأسفرت عن استشهاد ١٢٨٥ فلسطينياً، وإصابة ٤٨٥٠، إضافة إلى حجم دمار كبير أصاب البنية التحتية للقطاع، وأدى إلى تشريد أكثر من عشرة آلاف شخص عن منازلهم.

وقد شدد الكيان الصهيوني حصاره على قطاع غزة سياسياً واقتصادياً، وكان قد بدأ

---

* . **إعداد أ. نبيل برغال/ مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن**

ذلك منذ فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية التشريعية عام ٢٠٠٦، وذلك في محاولة للمساومة برفع الحصار مقابل الإفراج عن الجندي شاليط.

فشلت إجراءات إسرائيل العقابية والاستفزازية بحق الفلسطينيين، ولم تستطع دفع فصائل المقاومة للتراجع عن موقفها الداعي إلى عملية تبادل ذات قيمة، وفشلت كل الجهود الأمنية والاستخبارية التي اتبعتها أجهزة الأمن الإسرائيلية للكشف عن مكان شاليط المحتجز في قطاع غزة، رغم كل الإمكانات التكنولوجية التي يمتلكها الكيان الصهيوني، وهو ما اعتبر نصرا بذاته لفصائل المقاومة.

وفي موازاة الإجراءات العسكرية القمعية بحق الفلسطينيين اتبعت إسرائيل الخط الدبلوماسي عبر التفاوض غير المباشر مع حركة حماس لإجراء عملية التبادل، وقد لعب الوسيط الألماني (غيرهارد كونراد) دوراً بارزاً في هذا الصدد، غير أن جهوده باءت بالفشل في ظل تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه الرضوخ لمطالب حركة حماس.

وكانت لمصر كذلك في عهد مبارك جهود في عملية الوساطة بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل لإتمام عملية التبادل بين الجانبين، وقد أوكِل الملف لرئيس المخابرات المصرية الأسبق الوزير (عمر سليمان)، والذي كثف الجهود من جهته لإتمام عملية تبادل تراعي مصالح الطرف الإسرائيلي على حساب الطرف الفلسطيني المتمثل بحركة حماس؛ فقد عُرف عنه (أي عمر سليمان) عداءه للإسلاميين وعدم رغبته في تحقيق أي نجاح في عملية التبادل تصب في مصلحة حركة حماس، وقد قال في اجتماع مغلق بخصوص هذا الملف للوفد المفاوض من حركة حماس: «اذهبوا وكلوا شاليط»، وذلك في سياق رفضه لشروط الحركة لإتمام عملية التفاوض، وهو الأمر الذي عرقل عملية التفاوض ووضعها أمام مصير مجهول.

غير أن الثورة المصرية التي أطاحت بنظام مبارك، والتغيير الذي حدث في جهاز المخابرات المصرية بعد ذهاب (عمر سليمان) ومجيء اللواء (مراد موافي) قد أزال عقبة كبيرة أمام الذهاب قدما في عملية إتمام عملية التبادل، كما أن الفشل الصهيوني الذريع

في تحرير الجندي جلعاد شاليط، بعد أكثر من خمس سنوات على أسره، وبعد المحاولات المستميتة التي قامت بها أجهزة الأمن الصهيونية واستخدمت كافة الأساليب بما فيها سلاح الجواسيس، وازدياد الضغط الشعبي على حكومة بنيامين نتنياهو لإطلاق سراحه، كل ذلك قد هيأ الظروف تماماً لإتمام عملية التبادل.

وهذا ما تحق بالفعل، فقد فوجئت حركة حماس بقبول إسرائيل لأغلب شروطها، وتبعاً لذلك أبرمت صفقة التبادل التي أطلق عليها اسم صفقة «وفاء الأحرار» في ١١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، وبمقتضاها وافقت إسرائيل على الإفراج عن ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً من سجونها على مرحلتين مقابل إطلاق الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

اقتضت المرحلة الأولى التي أنجزت في ١٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١ إطلاق ٤٧٧ أسيراً من أصحاب الأحكام العالية، تم اختيار أسمائهم من قبل حركة حماس، من بينهم ٢٨٠ أسيراً حُكِم عليهم بالسجن المؤبد.

كما نصت المرحلة الأولى على أن يُسَرَّح ١١٠ أسرى ممن أفرج عنهم إلى منازلهم في الضفة الغربية، من بينهم ١٦ أسيراً من القدس، وأن يعود ١٣١ أسيراً إلى بيوتهم في قطاع غزة.

كما نصت المرحلة الأولى على أن يبعد ١٦٣ من أسرى الضفة الغربية إلى القطاع، إضافة إلى ٤٠ آخرين يبعدون إلى قطر وتركيا وسوريا والأردن، ومن بين من شملتهم هذه المرحلة ثلاثة من الأسرى الفلسطينيين من أراضي عام ١٩٤٨، وسوري واحد من أسرى الجولان المحتل، إضافة إلى ٢٧ أسيرة فلسطينية.

لاقت المرحلة الأولى ترحيباً كبيراً في كافة الأوساط الفلسطينية والعربية، واعتبرت إنجازا تاريخياً يسجل في صفحات المقاومة المشرقة، فلأول مرة تُجبَر إسرائيل على تجاوز خطوطها الحمراء فيما يتعلق بالأسرى الذي تصفهم بأن «أيدهم ملطخة بدماء الإسرائيليين»، والذين كانت ترفض رفضاً قاطعا تضمينهم بأي صفقة لتبادل الأسرى، كما أذعنت إسرائيل وأفرجت عن أسرى من أراضي فلسطين عام ١٩٤٨، ومن القدس، والذين كانت ترفض كذلك الإفراج عنهم سابقاً على اعتبار أنهم من رعاياها.

ومن جهة أخرى، أظهرت الصفقة ثبات حركة حماس على مواقفها وقدرتها الكبيرة على التفاوض، الأمر الذي فتح الباب لإعادة النظر في الإستراتيجية التفاوضية الفلسطينية التي تنتهجها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لم تفض إلا إلى تنازل تلو آخر عن الحقوق الفلسطينية.

واستكمالاً لبنود الصفقة، فقد أنجزت المرحلة الثانية منها في ١٨ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١١، واقتضت الإفراج عن ٥٥٠ أسيراً فلسطينياً من سجون الاحتلال الإسرائيلي، غير أن هذه المرحلة أظهرت النتائج السيئة للثغرة التي وُجدت في الصفقة، والمتمثلة بإعطاء حق اختيار أسماء الأسرى الذين تشملهم المرحلة الثانية لسلطات الاحتلال.

وبصرف النظر عن الأسباب التي دعت حركة حماس لقبول مثل هذا الشرط، إلا أن تفاصيل المرحلة الثانية تبين الفرق في حقيقة الإنجاز بينها وبين المرحلة الأولى، فما يقرب من ٧٠٪ من الأسرى المفرج عنهم في المرحلة الثانية تنحصر مدة محكومياتهم المتبقية من يوم إلى عام واحد فقط، ولم تشمل المرحلة الثانية أياً من أسرى حركة حماس أو حركة الجهاد الإسلامي، وهو ما يُظهر حجم التلاعب الكبير الذي قامت به الحكومة الإسرائيلية.

ومن هنا، يتوجب على حركة حماس وفصائل المقاومة الالتفات إلى مثل هذه الثغرات في مرات تالية، وعدم إعطاء سلطات الاحتلال مثل هذه الفرصة للتحكم بمصير مئات الأسرى أصحاب الأحكام العالية.

أفرجت الحكومة الإسرائيلية بمقتضى المرحلة الثانية من الصفقة عن ٥٠٦ من أسرى الضفة الغربية، و٤٠ من أسرى قطاع غزة، وأسيرين من القدس المحتلة، واثنين آخرين من الأردن، ولم يبعد أي أسير عن منزله في هذه المرحلة.

وتشمل قائمة الأسرى المفرج عنهم ٥٥ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً، و٦ من الأسيرات من أصل ١١ أسيرة، والأسير صالح الحموري الذي يحمل الجنسية الفرنسية.

كما أفرجت عن ١١٣ أسيرا اعتقلوا خلال العام الجاري، إضافة إلى ١٠٩ آخرين

اعتقلوا خلال العام الماضي، و١٧٢ اعتقلوا ما بين عامي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، و٩٩ اعتقلوا خلال عامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، و١٩ اعتقلوا ما بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، و٢٦ اعتقلوا ما بين عامي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ ، و٧ معتقلين منذ عام ٢٠٠١، واثنين فقط معتقلين منذ عام ١٩٩٩.

ويظهر تبعاً لهذا التفاصيل أن أعلى حكم من بين الأسرى المحررين في المرحلة الثانية من صفقة «وفاء الأحرار» لا يزيد على ١٨ عاماً، وأقلهم يفرج عنه مع نهاية عام ٢٠١٣!

وتشير أسماء الأسرى المفرج عنهم في المرحلة الثانية إلى أن غالبيتهم ينتمون إلى حركة فتح، وهذا ما قد يدلل على استجابة الحكومة الإسرائيلية لتلك الدعوات التي أطلقتها قوى داخل الكيان الصهيوني تحث بموجبها حكومة نتنياهو على دعم سلطة محمود عباس، وذلك بالإفراج عن أسرى ينتمون إلى حركة فتح، في سبيل معادلة شعبيته التي تدهورت مؤخراً إثر فشل ما يسمى بـ«استحقاق أيلول» للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، في مقابل شعبية حركة حماس التي أخذت بالارتفاع، خصوصاً بعد إبرام صفقة وفاء الأحرار!

وبإتمام صفقة «وفاء الأحرار» بمرحلتيها الأولى والثانية، تكون المقاومة الفلسطينية قد حررت ٢٠٪ من الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، ويتبقى في سجون الاحتلال ما يقرب من ٤٥٠٠ أسير، بينهم ١٢٣ من الأسرى القدامى، و٥٢ أسيراً من عمداء الأسرى الذين أمضوا ما يزيد على ٢٠ عاماً في السجون، و٢٣ آخرين مضى على اعتقالهم ربع قرن.

ولا يزال ٢٤ نائباً من لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ووزيران سابقان، هما وصفي قبها وعيسى الجعبري، يقبعون خلف قضبان السجون الإسرائيلية، إضافة إلى ٥ أسيرات.

soldier Gilad Shalit. The first is the Israeli military and security failure to restore the soldier captured by Palestinian factions. The second is the political change in Egypt with the fall of Husni Mubarak's regime. The third is the steadfast attitude of Hamas.

The first stage carried out on October 18, 2011 witnessed the release of 477 prisoners with long sentences, 280 of whom had life imprisonment. All the names were chosen by Hamas.

The second stage accomplished on December 18, 2011 saw the liberation of another 550 Palestinians chosen by the Israeli authorities.

Upon completing the deal, the resistance managed to free 20% of Palestinian prisoners in the Israeli occupied jails.

Reports And Articles

Islamists and Governance

On November 19-20, 2011 the Middle East Studies Center organized a symposium titled **Islamists' Rule** which was joined by around 150 participants from Jordan, Egypt, Tunisia, Kuwait, Libya, Yemen, Morocco, Sudan, Bahrain and Iraq.

11 papers were presented through 6 sessions in the 3-day event. The objective was to investigate the Islamists' theory of a modern Arab state in the post-uprising era as well as their perspective of handling challenges facing countries of reform and revolts.

The sessions were arranged as follows:

1. Islamist political, intellectual approach to governance
2. Islamist perspective of the circulation of power
3. Islamists' stand on other parties with regard to power partnership
4. Civil state in the Islamists' theory and practice
5. The Islamists' position and Challenges facing Arab countries in the post-uprising era
6. Islamists' perspective of regional and international relations during their rule.

The concluding address, made the symposium's recommendations of the significance of building a unified Arab strategic vision. Such a project would provide national, pan-Arab support for the uprisings in order to extend to wider Islamic consolidation as well as enhance their achievement capability in a wise and faithful manner in spite of global challenges.

Palestinian Prisoners' Deal: Motives and Impacts

There are three main factors which led to the completion of the prisoners' exchange on October 11, 2011 in which 1027 Palestinians were released in two stages in return for the Israeli

There are still several challenges facing the transitional phase, but the main issue is the growing state of fluidity along with the absence of tough legal frameworks. In addition, it is very hard to secure general agreement on major questions associated with the nature and identity of the state. Thus, it is necessary for all parties to make mutual concessions in a bid to alleviate the escalating political crisis.

Moroccan Elections: Results and Repercussions

The present paper explores the recent Moroccan elections and their general context. They are believed to have come as a practical response from the royalty to the public protest in the Arab region aiming to solve the problem of power practice in the kingdom.

The paper then moves to discuss the results of the legislative elections in which the Justice and Development Party won 107 seats by 27%, followed by the Independence Party which got 60 seats by 15%.

These JDP results are compared with those in the 2007 elections, reviewing reasons for the party's failure last time to gain a majority in contrast with its current success. It is argued that this time the JDP has a powerful organizational structure. In addition, the general political atmosphere in the country has changed due to the latest constitutional reforms.

To conclude, this seems to be the last in the reform series of the post-Arab-spring era. All political parties, social movements, intellectuals and others are required now to ponder on the future of Morocco in light of the new situation createdin the 2011 elections.

discussion moves to the position of various political parties towards Mohammad El-Ghannochi's government, toppled by the second Qasaba protest in the heart of Tunis, forcing Beji Gayid Sebsi's government to organize the elections of the Constituent Assembly. In spite of attempts to delay the process took place within various strategies of main political parties (Ennahda, Conference for the Republic, Alliance, Progressive Democratic Party, Renewal and its Modern axis, Tunisian Communist Labour and its Revolutionary substitute, People's List, etc…).

Upon Ennahada's 41% victory and the forming of a coalition government with the Conference and Alliance, there were mixed local attitudes of those trying to facilitate the democratic transformation, the track of development. and those working to topple the new governmentand its path before the next elections almost a year from now.

On the regional and international levels, all parties had to revise their positions to keep up with this introduction to a new civilizational era in Tunisia and the Arab World.

Crisis of Political Transition in Egypt

Elections constitute a political phenomenon uncovering structures of power and a network of relations between various political players. Therefore, analyzing election tracks and results help understanding political interactions between the state and the society which will produce the next form of ruling.(or better yet…. Next form of government.)

The present report reviews the main features of the recent Egyptian elections, mainly the rise of Islamists and the great decline of liberalists and socialists. The state was clearly capable of conducting the elections in spite of all the circumstances in the transitional stage. On the other hand, the electorates showed significant awareness of the rival political parties. Another major factor was the obvious will of mainstream Egyptians to break off all relations with the old regime.

these shifts, instead of only watching, or even receiving strategic surprises.

Issue Seminar

Political Transformations in the Arab World: Views of Arab Nationalists and Islamists

On December 7, 2011, the Middle East Studies Center held a seminar at its headquarters in Amman. It was joined by several Jordanian Islamist and Arab nationalist leaders and intellectuals.

The discussion consisted of two parts. The first centered on the vision of the participants and their ideologies of the political changes in the region since January 2011. They are mainly represented in uprisings and reforms taking place in most Arab countries.

The second part explored policies and programmes to deal with these transformations. The participants here agreed that revolts constituted a preliminary step to revival and democracy for the Arab nation. This golden chance must be seized to serve the Arab Islamic project of development, plurality and recognition of the other.

With regard to the duality of Arab nationalism vs. Islamism, the guests highlighted their common histories and heritages which can produce one cultural project combining originality and modernity. As other ideologies are exerting a lot of efforts, these two parties are required to agree on forms of governance which put an end to dictatorship.

Issue File

Results of Tunisian Constituent Assembly

The paper starts with putting the Tunisian uprising in its general historical context reviving the great hopes in the minds and hearts of the people which were thought dead. After, the

addition, a new state has become a member of the Nile basin, threatening the water interests of both Sudan and Egypt.

In conclusion, awareness must be raised with regard to South Sudan's significance from a national Sudanese security perspective. This necessitates planned, continuous efforts in a bid to avoid any tension between the two countries. If any war breaks out, Sudan may be subject to another collapse as well as foreign intervention menacing pan-Arab security.

Euro-American Management of Libyan Crisis during the Revolution

The management of the Libyan crisis was somehow swift and accompanied by political and security fears of the post-Gaddafi future.

NATO played a major role due to diplomatic and military coordination between America and Europe, which has limited military capabilities.

There are several strategic motives for the Euro-American intervention in the crisis, such as the country's geo-political and energy significance as well as the legal factor of the UN resolution 1973.

The questions raised here are: Does this foreign interference aim to address a marginal issue? Is it management of a crisis in the heart of strategic Euro-American interaction with the Southern Mediterranean area to uncover permanent cross-Atlantic dimensions of the EU Mediterranean security?

In conclusion, it seems that the current shift would oblige the Europeans to develop their Euro-Mediterranean policies by putting forward proposals for cooperation. On the other hand, the Americans would have to make a new compromise stage with potential political players. As such powers play a direct part in Libya and possibly in Syria, Washington prefers to be present in

Editorial

The will of Arab Peoples amongst Freedom and Custody

In the wake of Arab public uprisings which brought down dictatorships and forced others to take the reform route, unique voices spoke up to impose various opinions on those people. These parties accused them of the illegibility to adopt democracy and, thus, attempted to act as custodians over them. However, the people showed greater awareness than the classic political elite. Such groups now have to respect the people's will in choosing their representatives and the way of governance. They also have to admit that the mindset of custodianship has become history and the requirements of the new stage necessitate equal participation in management as well as agreement in ways of governance.

Research & Studies

South Sudan Separation and Arab Security

Due to Sudan's geo-strategic position as well as its significance in food and water issues related to the Arab World and Arab-African cultural interaction, this paper explores the effects of South Sudan's independence on Sudanese national security, in particular, and pan-Arab security, in general.

First, the separation in question has deprived Sudan from 90% of its oil reserves. Second, the newborn state has been a center of flagrant foreign, especially Israeli, intervention. Third, the South Sudanese government has become one of the main supporters of rebel movements in both Darfur in the west and other eastern areas of Sudan.

The separation is an unprecedented step which may be used by rebel groups to call for the independence of other regions. In

Reports And Articles

131 *Islamists and Governance*
Abdul-Hameed Al-Kayyali

145 *Palestinian Prisoners' Deal: Motives and Impacts*
Nabeel Burghal

Contents

page	
	Editorial
7	*The will of Arab Peoples amongst Freedom and Custody* **Editor in Chief**
	Research & Studies
15	*South Sudan Separation and Arab Security* **Muhammed Hasab Al-Rasool**
43	*Euro-American Management of Libyan Crisis during the Revolution* **Kareem Maslouh**
	Issue Seminar
71	*Political Transformations in the Arab World: Views of Arab Nationalists and Islamists* **Jawad El- Hamad**
	Issue File
77	- *Results of Tunisian Constituent Assembly* **Ahmed Al-Abiedh**
89	- *Crisis of Political Transition in Egypt* **Kheiri Omar**
103	- *Moroccan Elections: Results and Repercussions* **Sameer Bodinar**
117	- *Documents of Tunisian and Moroccan Elections*

The views of the contributors do not necessarily represent

the positions of the MESJ

Amman – Winter 2012

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine Al-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***

Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***

Mohammad Al Mosa

Volume 15 **No. 58** **Winter 2012**